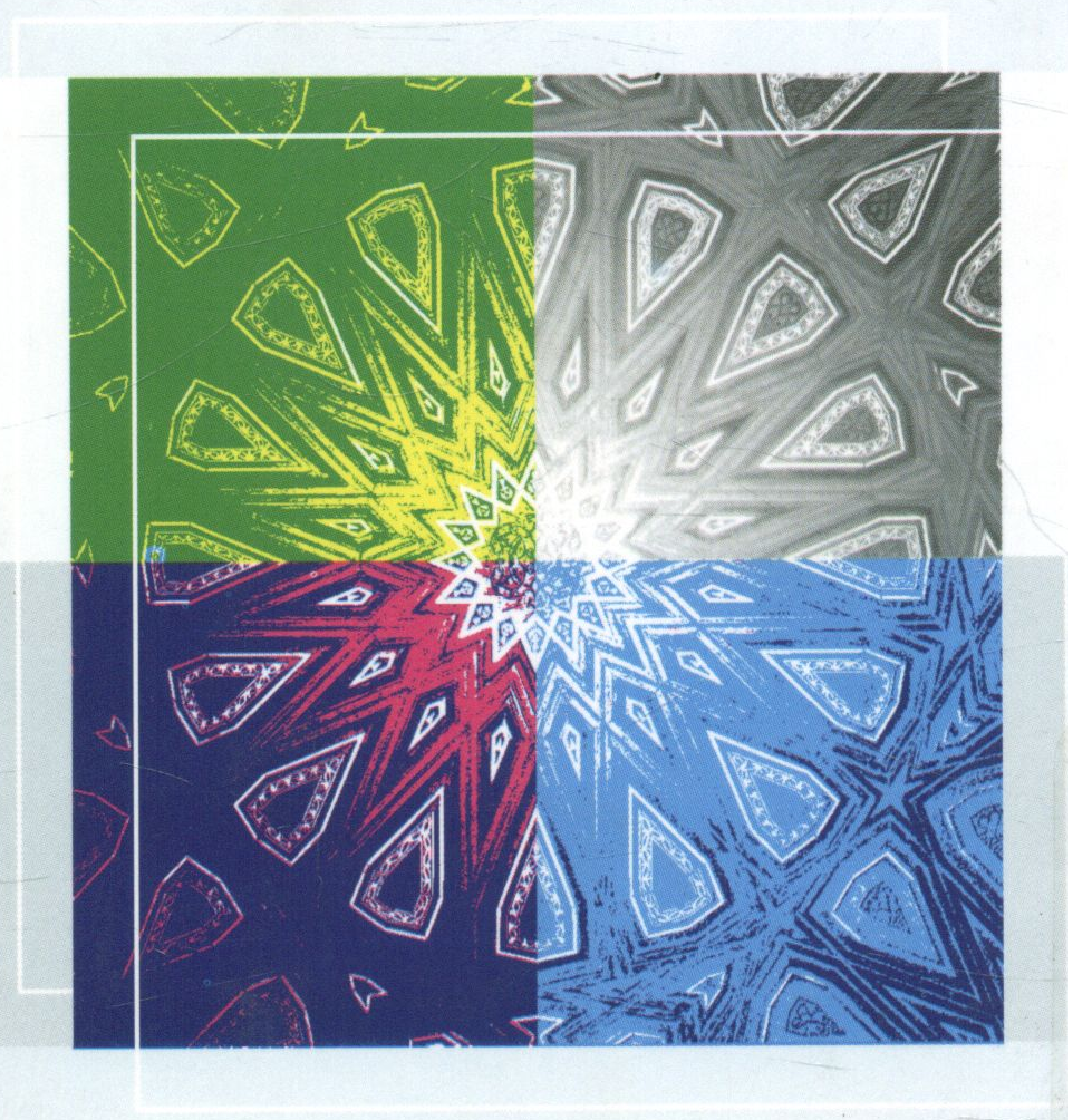
الإصلاح

الإسلامي المعاصر



أ.د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



• قضية تجديد الخطاب : الثابت والمتغير

• قضية إعداد الكوادر : التعليم العالي

تأليف

أ.د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان



دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

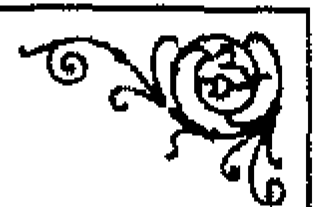
الطبعة الثانية
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشئون الفنية .

أبو سليمان ، عبد الحميد أحمد .
الإصلاح الإسلامي المعاصر قضية تجديد الخطاب : الثابت والمتغير ، قضية إعداد الكوادر : التعليم العالي / تأليف عبد الحميد أحمد أبو سليمان . - القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠٠٦ .
١٣٦ ص ؛ ٢٠سم .
تدمك ٣ - ٣٨٨ - ٣٤٢ - ٩٧٧
١ - الإسلام والإصلاح الاجتماعي .
٢ - الإسلام والمجتمع .
أ - العنوان . ديوي /٢١٩,١ .

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تكريما لعقد لثلث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com



الإصلاح الإسلامي المعاصر

القضية الأولى

تجديد الخطاب الإسلامي المعاصر

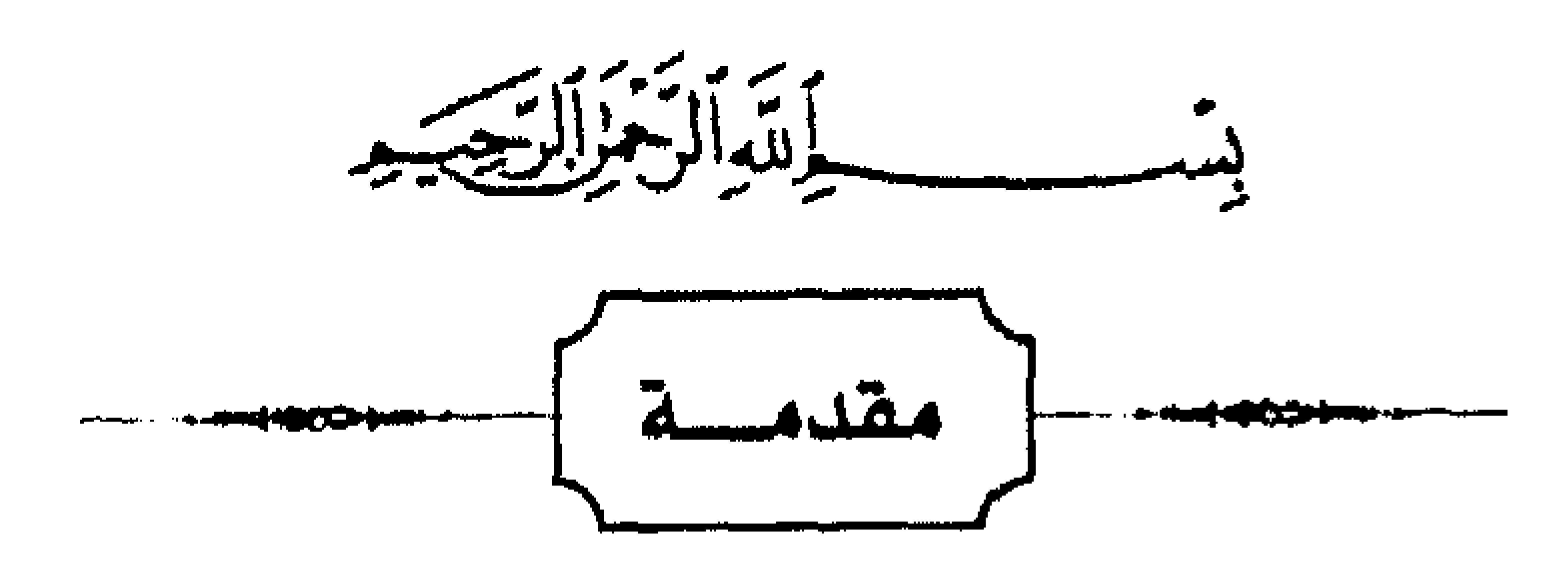
(الثابت والمتغير)

نظام العقوبات نموذجًا

* * *







مقدمة

أهمية هذا البحث أنه يتناول الخطاب الإسلامي المعاصر بشأن الثوابت الإسلامية ؛ التي لا يمكن للحضارة الإسلامية ، والأمة الإسلامية ، بطبيعة تكوينها العقدي والحضاري ، أن تنهض وتنمو وتزدهر ، ما لم تتمثلها وتلتزمها أساسًا حقيقيًا عمليًا لحياتها وحركتها الاجتماعية والحضارية .

وإذا كان هذا شرطًا أساسًا لنهضة الأمة وإحياء الحضارة الإسلامية وإعادة بنائها في عالم اليوم بمتغيراته وتحدياته ، فإنه لا بد للمفكرين والعلماء والمثقفين المسلمين ، والذين هم العقول والأيدي التي تحرك مفتاح تشغيل حركة الإحياء والتغيير ، ألا تنام جفونهم حتى يدركوا السبب في أزمة تمثُّل الأمة لهذه الثوابت والإقبال عليها ، ووعيها نصًّا وروحًا ، ومنطلقاتٍ عمليةً فاعلةً يمكن الاقتناع بها ، والتزامها في حياتهم وحركة مجتمعاتهم .

وكما هو الحال فإنه لا بد وأن هناك خللًا في الخطاب الإسلامي المعاصر بشأن هذه الثوابت وتمثُّلها في واقع حياة الأفراد وحياة الأمة ؛ لتكون الأمة على ما نرى من حيرةٍ وسلبيةٍ في تمثُّل كثير من هذه الثوابت ، فإذا أدركنا ما

أصاب رؤية الأمة الكونية من تشوهٍ ، وما أصاب منهج معرفتها وفكرها من خللٍ ، وما أصاب ثقافتها من تلوثٍ ، وما أصاب نفسيتها ووجدانها من تأثير الأساليب التربوية السلطوية والممارسات الاستبدادية ؛ أمكننا أن ندرك ما أصاب الخطاب الإسلامي المعاصر من تشوهاتٍ تفسِّر إلى حدٍّ كبيرٍ حال الأمة وإفرازاتها المريضة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية المعاصرة ، وفي أداء نظمها وممارستها الفعلية

ويوظف هذا البحث منهجَ إسلامية المعرفة برؤية الإسلام الكونية الاستخلافية الحضارية ؛ بتكامل منهجي شمولي الأداء المنضبط (systematic) لإعادة النظر في أحد أهم ثوابت الشريعة ، وهو قانون (نظام) العقوبات الإسلامي ، وذلك كنموذج لمحاولة إعادة بناء الخطاب الإسلامي المعاصر على ضوء نصوص الشريعة ، وعلى ضوء الفهم العلمي للسنن في طبائع البشر، وعلى ضوء كليات التشريع الإسلامي ومقاصده ؛ استجابةً لحاجات الواقع ، وتمكينًا لبناء المجتمع الإنساني الخيِّر .

إن الغاية من هذا البحث ؛ هي إدراك أهمية الإصلاح الفكري للأمة ، ودعوة المفكرين والعلماء لإعادة النظر في خطابات الأمة بشأن ثوابتها ؛ بالمنهج والأسلوب العلمي

الإسلامي القويم ؛ الذي يقنع العقول ، ويستهوي النفوس ، ويستجيب لحاجات فطرة الإنسان ونوازع الخير فيه .

إنه دون إصلاح الرؤية ، ودون إصلاح الفكر والمنهج ، ودون إصلاح الخطاب ، وسلامة الطرح على أسس إسلامية علميةٍ وعمليةٍ حقيقيةٍ ، فلن تكون هناك نهضة ، ولا استنهاض ، وسيستمر التدهور والتهميش حتى يرقى أداء المفكرين والمصلحين إلى المستوى الفكري والوجداني المطلوب لاستنهاض الأمة ، وانطلاق مسيرتها الحضارية الخيِّرة .

نسألُ اللّٰه العونَ والسدادَ والرشادَ .

عَبْدُالحَمِيدأحْمَدأبُوسُلَيْمَان

الرياض في ٢٠/١٢/١٤٢٦هـ

الموافـق لـ ٢٠/ ١/ ٢٠٠٦م

الأهمية الخاصة لقانون العقوبات الإسلامي

لا يملك المرء إلا أن يلحظ الإحساس الذي ينتاب عامَّة الناس من جرَّاء وقع كلمة قانون العقوبات الإسلامي ، وخاصة كلمة « الحدود » ، وما يبدو على الكثيرين من خوفٍ ورهبةٍ من قسوتها المتوهَّمة في الوقت الذي نعلم علم اليقين أن روح التشريع الإسلامي لا يمكن أن تقصد إلى إثارة مثل تلك الأحاسيس لدى عامة البشر ، والمسلمون منهم على وجه الخصوص ، فكلُّ ما يصدر عن الإسلام من مبادئ وقيم وروح إسلامية لا بد أن يكون فيه النفع والأمن والطمأنينة للبشر .

مثل هذه الخواطر لابدَّ أن تمرَّ بذهن الكثيرين حين يثور الجدل حول قانون العقوبات الإسلامي، بكل ما تثيره هذه الخواطر لديهم من الإحساس بالرهبة والخوف ؛ الذي يتعلق بالأخطاء والجرائم (الكبائر) ذات الصلة بالطبائع البشرية ، وما جبلت عليه من فطرية عواطفها ونوازعها ، وخاصة الشباب وما يتعرضون له في هذا الزمان وأوضاعه الاجتماعية ، وإثاراته الإعلامية المرئية ، من الوقوع في جريمة الزنى والعلاقات الجنسية غير المشروعة ، وما قد يترتب إسلاميًّا على ذلك من عقوباتٍ صارمةٍ قد تكون على أرحم الفتاوى

وأهون الصور جلدًا مبرِّحًا وهوانًا وسُبَّةً اجتماعيةً .

ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن يقلِّب الدارسون بين وقتٍ وآخر أنظارهم في الأمر ، وأن يُعْمِلوا أذهانهم في قضايا هذا القانون ؛ لعل في حلها بالتزامٍ شرعيٍّ ما يقدم العقوبات الإسلامية بشكل أكثر تفهمًا وتقبلًا من عامة الناس .

ومن هذه القضايا التي يقف أمامها الدارسون ويأملون أن يعين النظرُ فيها جهودَهم في خطابٍ أيسر فهمًا وأكثرَ إقناعًا ؛ لأن الحكمة من اشتراط شهادة أربعة شهود ، شهادة صريحة قاطعة ، حتى يمكن إثبات جريمة الزنى، لم تتضح بشكل صريحٍ محددٍ ، في الوقت الذي يكفي لإثبات جريمة القتل والقصاص شهادة اثنين فقط .

إن مثل هذا يثير بعض الأسئلة ، ومنها : لماذا كان المطلوب أربعة شهود ؟ ولِمَ لم يكونوا ثلاثة أو خمسة أو ستة ؟ وهل الأربعة هو رقمٌ له دلالةٌ بعينها ؟ أم أنه مجرد رقم عشوائي ؟ أم غير ذلك ؟ إذ لا يكفي القول إنهم جماعة ؛ ذلك لأن الثلاثة جماعة ، والخمسة والستة وما زاد إلى ما لا نهاية ، هم جماعة أيضًا ، فلماذا كان عدد الأربعة بعينه هو الحد الأدنى لقبول هذه التهمة ؟

قضية منهج

كانت هذه الأسئلة وسواها تمثل بعض الهواجس التي قد تمر بخواطر الدارسين بشأن قانون العقوبات الإسلامي والتساؤلات التي تعرض بشأنها ، والتي لا تمكن الظروفُ والمشاغلُ وطبيعةُ الاختصاص ، في حالة دارسٍ مثلي من تركيز البحث فيها والوقوف طويلًا عندها .

لقد كان من الواضح عندي ، كلما مرَّت مثل هذه الخواطر بفكري ، أن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات والقضايا ، لا تكون إلا بمنهجية فكرية شمولية منضبطة « comprehensive and systematic » ومن خلال فهم جوانب الفطرة التي تتعلق بالقضايا الإنسانية موضع البحث ، وهذا يعني أيضًا منهجيةً يتكامل فيها الوحي والعقل والطبائع ، أي كتاب الوحي وكتاب العقل والفطرة والكون ، وقد سبق لي أن كتبت في قضايا المنهجية الإسلامية وتكامل مصادر المعرفة في الوحي والعقل والطبائع والوقائع ، وكانت تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا محاولةً لرأب صدع الانفصام بين الوحي (النص) والكون (العقل والسنن الكونية) وواقع شبكة علاقات العصر الزمانية والمكانية ، وإمكاناتها وتحدياتها ، ووضع حدٍّ

للمنهجية الجزئية الموروثة التي كانت تعبِّر عن ظروف زمانها ومكانها ، والتي ليس لنتائجها وما ترتب عليها من رؤيةٍ فكاكٌ في كثيرٍ من وجوهها عن ظروفها الزمانية والمكانية ، إلا في دروس الحكمة والعبرة .

وبذلك كانت الغاية من تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا هي صياغةُ المنهجية الإسلامية الشمولية المعاصرة ؛ والتي يتكامل فيها الوحي والكون (العقل والطبائع والوقائع) على أساس تحليلي منضبط يقوم على اعتبار ظروف الزمان والمكان ، صياغةٌ علميةٌ وأكاديميةٌ ، وفهمٌ لطبيعة الخطابات الإسلامية ، ومدى مناسبةِ كلِّ خطابٍ للمُخاطَبِ سنًّا وظرفًا ونفسيةً وثقافةً ، ووضعُ حدٍّ فكريٍّ وأكاديميٍّ - وبشكل عملي - لظاهرة الفصام المعرفي والمنهجية الجزئية التي أصابت العقل المسلم منذ أمدٍ بعيدٍ ، وأدَّتْ بذلك إلى تشوه رؤية الإنسان المسلم الكونية ، وتمزيق نسيجه المعرفي والاجتماعي ، وأدت إلى المواجهة في رحابهما بين العلماء والسلاطين ؛ لينتهي الأمرُ إلى الفصام وعزلة العلماء ، وإلى ضحالة فكر السلاطين ، وأدت بالتالي إلى عجز كلٍّ منهما عن إدراك المستجدات وتقديم الحلول والبدائل . وكانت نتيجة هذا العجز المعرفي أن لجأ كلٌّ من الفريقين إلى استخدام سلاح التخويف والترهيب ، فكريًّا

من جانب العلماء ، وجسديًا وماديًا من جانب السلاطين ، وأصبح التخويف والترهيب وسيلةً أساسية للقيادات الفكرية والسياسية الضعيفة العاجزة كأداة أساسية للضبط والتحكم ، ومنعًا للانهيار الكامل للمجتمع وسريان الفوضى الاجتماعية والسياسية الشاملة . وفي الوقت نفسه أصبح الترهيبُ والاستبدادُ والفساد الوسيلةَ الأساسيةَ للحفاظ على المصالح الفئوية الخاصة ؛ فكان ذلك سببًا في سلبية الإنسان المسلم وخنوعه وتكوين نفسية العبد وبالتالي القضاء على دافعية الإنسان المسلم الفطرية ، وعلى روح الاستخلاف وحب المعرفة والتسخير والإبداع في كيانه وأسلوبِ ممارساتِه الفكرية والحياتية ؛ لينتهي إلى ما هو عليه من السلبية والتخلف والتمزق والضعف والتهميش .

وكان نماذجُ رجالٍ من أمثالِ ابن حزم وابن تيمية وابن خلدون ، الذين كان جمعهم لعلم الوحي (النص) وعلم الطبائع والسنن والوقائع (الكون) مع تمثُّلٍ منهجيٍّ نيِّرٍ منضبطِ التفكير ، شمولي البحث والنظر في كثير من وجوهه ، وما تركوه بعدهم من تراث وأثر رغم تخطيه وتهميشه في فكر الأمة وثقافتها ، هو الدليل الحيُّ الهادي لتجربة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا ؛ لتكوين مدرسةٍ منهجيةٍ شموليةٍ معاصرةٍ تُحتَذَى في تجديد العقل المسلم ،

وتوليد المعارف والبدائل الإنسانية المهتدية بقيم الوحي ومقاصده ومبادئه ؛ لمواجهة تحديات العصر، ولتجديد الحضارة الإسلامية والإنسانية وإحيائها .

بالتبني العلمي الجاد من قِبَلِ الجامعات والمدارس الفكرية ، يصبح فكرُ أمثالِ هؤلاء الرجال وروح منهج تفكيرهم ، مدراسَ تتجدد وتُحتَذى ، وتؤدي دورها في إحياء الحضارة الإسلامية ، ولا تبقى مثل هذه الجهود والاجتهادات مجردَ ومضاتٍ وفلتاتٍ عشوائيةٍ في أفق الفكر الإسلامي ، لا تكاد تنطلق مضيئةً في سماء العلم والفكر والمعرفة حتى تخبوَ وتنطفئَ ، فالتكامل المعرفي ، ومنهج الفكر المنضبط الشمولي الحيِّ لدى هؤلاء المجتهدين وممارساتهم الحياتية العملية ، هو الذي يفسِّر لنا عظمةَ عطائِهم المعرفي وطاقاتهم الاجتهادية ؛ ضمن ظروف عصرهم الزمانية والمكانية .

والدرسُ المستفادُ أنَّ الدارس المسلم إذا واجه في هذا العصر قضيةَ الفهم السلبي لأمرٍ مهمٍّ وخطيرٍ كقضيةِ قانونِ العقوباتِ الإسلاميةِ وموقفِ جمهورِ الأمة منه فإن الحلَّ والرؤية الإسلامية لا بد أن تنبثق من منهجِ فكرٍ شموليٍّ متكاملٍ منضبطٍ للمعرفة الإسلامية ؛ لأن هذا الفكر والمنهج هو وحده الفكرُ والمنهجُ الذي يمكن أن يُنظَر بواسطته في

قضايا الفكر الإسلامي المعاصر وإشكالاتِه ، ومنها قضايا تحقيق مقاصدِ نظام العقوبات الإسلامي ، وكيفيةِ تحقيقِ الغايات منه ، دون قهر روح الإنسان وتحطيم ثقته بذاته وفطرته ، ودون إشاعةِ مشاعر الخوف والرعب في ثنايا نفسه ، والانتهاءِ به إلى خضوع العبد المقهورِ خوفًا ورهبةً ، لا خيارَ الحرِّ الكريمِ في اتباع سبل الخير والرشاد وإتقان الأداء .

من التفكير في مشاكل السكن إلى رؤيةٍ جديدةٍ لقانون العقوبات الإسلامي :

كان تطوير حرم الجامعة الإسلامية العالمية في كوالالمبور العاصمة الماليزية ، وما تبعه من تخطيطِ الحرم الجامعي الجديد وبنائه في ضاحية غومباك تجربةً فَذّةً في بناء مدينة جامعية إسلامية ، قصد منها أن تحقق - فيما تحقق - القيم الإسلامية في سكن الطالب عامة ، والطالبِ المسلمِ على وجه الخصوص ، على أساسٍ من فهمِ حاجاتِ الطالب وخصوصياته في إطار هذه المدينة الجامعية ، وفي ظروف ماليزيا وإمكانات الموقع والموارد المتاحة .

ومن بين القضايا التي كان لا بد من التصدِّي لها وضعُ أفضلِ تنظيمٍ ممكنٍ يحقق الراحة والهدوءَ والسكينةَ ، ويجسِّدُ القيمَ والأخلاقياتِ الإسلامية ، في أسلوب سكنِ

الطالب الجامعي .

وقد كان التصدي لتطوير هذا الحرم الجامعي يتطلب إدراك القيم الإسلامية ، وفهم الطبائع والحاجات الإنسانية ، وما تستتبعه في أحوال السكن ، وذلك للوصول إلى حلولٍ وتصوراتٍ ناجعةٍ تقدم أفضل الخدمات السكنية بأقل التكاليف .

ومن العجيب أن التحليل النفسي والاجتماعي (طبائع) الذي اقتضاه أسلوب سكن الطلاب قادَ ، دون قصدٍ ، إلى رؤيةٍ جديدةٍ لمقاصد تشريع العقوبات في الإسلام (نصوص) ، ولحكمة شهادة الأربعة في جريمة الزنى ، ولحكمة عقوبة الشهود إذا كانوا أقل من أربعة ، ووجوب تعزيرهم ، ثم إلى الفرق بين جرائم الغرائز وجرائم تعديات الدماء والأموال .

لقد أدت الدراسة النفسية الاجتماعية إلى معرفةٍ ورؤيةٍ تداعت معها الخواطرُ لتمثل خلفية (طبائع) تلقي ضوءًا على نصوص شرعية ، وتوضح أبعادها ودلالاتها وحكمتها ، وتسمح برؤيةٍ معرفيةٍ ، ما كان بالإمكان الوصول إليها من مجرد استنطاق النصوص قانونيًا ولغويًا ، ولم تعد النصوص « موقوفة » أي : يجب قبولها حرفيًا ؛

لأنه لا يمكن معرفة أسرارها والحكمة من ورائها ، وكل ما يمكن الدارس هو مجرد تخميناتٍ ودلالاتٍ عامة تبقى معها أسئلةٌ ليس لها إجابات شافية محددة ، بل سمحت بمفاهيم وأحاسيس لا تعبر عن المعاني الحقيقية الكامنة في النصوص والتشريعات تعبيرًا حقيقيًّا ؛ لأنها في الحقيقة هي نصوص وتشريعات حياتية لا عشوائيةَ فيها ، وأهدافها هي تحقيق الأمن والطمأنينة الاجتماعية ؛ بعيدًا عن مشاعر التخويف والترهيب التي سمحت بها الرؤية اللغوية الحرفية القانونية الجزئية .

تكامل مصادر المعرفة الإسلامية في الوحي (النص) والكون (العقل والسنن والوقائع)

إن ما توصل إليه هذا البحث من رؤية نفسية اجتماعية للنصوص ؛ إنما هي ثمرة تكامل المعارف في الوحي والطبائع ، وتوضح بشكل عملي معنى إسلامية المعرفة ، ومعنى تكامل معارف الوحي والكون (العقل والسنن والوقائع) .

والإشكال الأول الذي كان يفرض نفسه في تخطيط سكن الطلاب هو العدد الأنسب لسكن الطلاب في الغرفة الواحدة ، خاصةً أن المألوفَ والممكن في مثل هذه الجامعة

المموّلة تمويلًا عامًا ، وفي جامعاتٍ كثيرةٍ غيرها ، اشتراكُ عددٍ من الطلاب في الغرفة الواحدة ممًّا يفقد الفرد - لعددٍ من السنين - الخصوصيةَ التي يحتاج إليها ، ويجعل الصحبةَ في السكن بين هؤلاء الزملاء - في كثيرٍ من الأحيان - مجالًا للخلاف والتنازع .

ولفهم معنى التكامل الذي نتحدث عنه فإن من المفيد تتبع الخطوات التي تمت ، وكيف أدى ذلك إلى عملية التكامل ، وكيف تمَّ التوصل إلى مفاهيم ورؤية مختلفة نتيجة لمفاهيم ومعارف اجتماعية نفسية .

وكانت البداية حين أخذتُ في تحليل الأوضاع النفسية والاجتماعية لسكن الطالب في أحوال أعداد الصحبة السكنية المختلفة بدءًا من سكن الطالب الواحد منفردًا في غرفة مستقلة ، والذي قد يظنُّ للوهلة الأولى أنَّه هو الأفضل .

وبالتمعُّن الاقتصادي والاجتماعي والنفسي وجدتُ أنَّ هذا ليس بالحلِّ الأمثل لسكن عامة الطلاب ؛ فاقتصاديًّا وفي بلد مثل ماليزيا ، تتحمل الدولة فيه جُلَّ تكلفة تعليم الدارسين ، فإن سكنَ الطالبِ المنفردِ أمرٌ غير ممكنٍ اقتصاديًّا ؛ نظرًا للأعداد الكبيرة من الطلاب ، والأهم هنا في رأينا أن سكن الطالب منفردًا ليس الأفضل من الناحية

النفسية والاجتماعية ، فالطالب – خاصةً في مرحلة « الإجازة » أو المرحلة الجامعية الأولى (بكالوريوس) – يكون عادةً صغيرَ السنِّ ، قد ألف عناية أسرته وقضاء كل حاجاته في المأكل والملبس وما إليه من الاحتياجات ، وعادةً ما يكون – خاصةً في بداية عهده بالانفصال عن الأهل ، وفي مرحلة جديدة من الدراسة – في حالةٍ نفسيةٍ مضطربةٍ ؛ لأنه يجد نفسه فجأةً مطالبًا بتدبير أمور حياته مأكلًا وملبسًا بعيدًا عن أسرته وبيئته في الوقت الذي ينتقل إلى مرحلةٍ جديدةٍ من مراحل الدراسة والتعلم ، تختلف في أساليبها ومتطلباتها عما عرف وأَلِفَ.

ولذلك فالسكن المنفرد المعزول ليس بالوضع الأمثل لمثل هذا الطالب ؛ لأن استئناسه بزملائه ومشاركتهم السكنَ ، أمرٌ أفضل وأقدر على تمكينه من التكيف مع بيئته الجديدة بيسر أكبر، وإعانته على تحقيق استقلاليته وثقته بنفسه في هذه البيئة الغريبة ومتطلباتها على غير السابق والمألوف في حياته الأسرية ، مثله في ذلك مثل أهل المتوفَّى ؛ حيث لا يستحسن أن يتركوا لأنفسهم حتى لا يَسْتَبِدَّ بهم الحزنُ ؛ يجترونه ويندبون حالَهم وما حلَّ بهم .

وقد يخطر بالبال أيضًا أنَّ سكن اثنين في غرفة واحدة يمثل الحل الأمثل ، ولكن الأمر عند التمعن فيه يتجلَّى على

غير ذلك ، فبالنَّظر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والأخلاقي يظل هذا الحل ليس أفضلَ الحلول من جوانب عديدة .

فاقتصاديًا ما يزال هذا السكن مكلفًا ، والأهم من ذلك أنَّه أخلاقيًا قد يشجِّع في بعض الأحوال على الانحراف ، وإن كان ذلك استثناءً نادرًا، ولا يحدث بالضرورة . أمَّا الإشكال الأهم الذي لا مفر منه فهو الإشكال الاجتماعي النفسي ، وهذا الإشكال يكمن في صعوبة حلِّ أيِّ نزاعٍ يقع بين الطرفين ؛ لأنه لا يوجد طرفٌ ثالثٌ يسهِّل مهمَّة حلِّ الخلافات التي لا بد أن تنشب بين الرفيقين في السكن الواحد ، دون أن يتعرض أيٌّ من الطرفين لفقدان ماء الوجه .

وقد ينصرف الذهن إلى أن سكن الثلاثة في الغرفة الواحدة هو الحلُّ الأمثل ، والحقيقة أن ذلك ليس بالضرورة صحيحًا ؛ لأن هذا الحلَّ أيضًا غير موفَّق من بعض الوجوه ؛ وذلك لأن الطبع البشري عامَّةً قد يميل إلى تشجيع اثنين من بين الثلاثة على إقامة علاقة أوثق بينهما ؛ ممَّا يترك ثالثهم إلى شيءٍ من العزلة ، وقد يقع فريسةً للتناجي والهمس بين اثنين؛ ليصبح في حالةٍ عزلةٍ نفسيةٍ قاسيةٍ ، ولذلك نهى رسول الله ﷺ عن التناجي بين اثنين في حضرة ثالث .

وهذا يقودنا بالطبع إلى فكرة سكن الأربعة في الغرفة الواحدة ، وللعجب فإننا سنجد أنَّ سكن الأربعة هو السكن الأمثل الذي يحقق الحدَّ الأدنى للتفاعل الاجتماعي والنفسي المتكامل ، أو ما يمكن أن يسمَّى بالحدِّ الأدنى للمجتمع الإنساني المتكامل ؛ بل إنه لا يمكن التوالد دون تكرار أحد الوالدين إلا بأربعة أزواج من ذَكَرين وأُنثيين .

فمن الواضح أنَّ الأربعة صحبةٌ تختفي فيها السلبياتُ التي سبق ذكرها ، والتي يتحقق معها كثيرٌ من الفوائد الإيجابية الاجتماعية والنفسية ؛ فنحن نجد أنه إذا توثقت العلاقة بين اثنين لأمرٍ ما فسوف يجد الآخران في صحبتهما لأحدهما الآخر تعويضًا ومتنفسًا ، وفي أغلب الحالات لا بد من أن تتطور العلاقةُ على الوقت بين الأربعة بشكلٍ عامٍّ إلى حالة تفاعل اجتماعي ، وصحبة جماعية شاملة ، كما أننا سنجد أيضًا أنه إذا قام نزاع بين أيِّ طرفين من الأطراف الأربعة فإنَّ وجود أطرافٍ أخرى سوف يسهِّل مهمَّة التوسط ، وتسهيل فضِّ النزاع ، وإعادة المياه بين الأطراف المتنازعة إلى مجاريها.

وخلال هذه المعاناة الفكرية في حل قضية سكن الطلبة والأبعاد الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين أفراد الجماعة الإنسانية ، اتَّضح لي فجأة دلالة عدد الأربعة للجماعة من

الناحية الاجتماعية والنفسية ، وبالتالي ألقى هذا التحليل أمامي ، بشكلٍ تلقائيٍّ ودون قصدٍ ، ضوءًا جديدًا على دلالة اشتراط نصاب الأربعة شهودٍ في حدِّ حالة جريمة الزنى من الناحية النفسية والاجتماعية .

فقد وجدتُ في التحليل السابق ؛ أن اشتراط شهادة الأربعة ليست رقمًا عشوائيًا ، وما كان لها أن تكون ، بل إن الدلالة الاجتماعية النفسية لاجتماع الأربعة أصبحتْ واضحةً تضع عندي حدًّا لتلك التساؤلات بشأن اشتراط الأربعة شهود لإثبات جريمة الزنى ، وإنزال العقوبة بالشهود إن قلَّ عددُهم عن أربعة ، أو لم تكن شهادتهم جميعًا صريحةً قاطعةً ، بما يجعل القصد من العقوبة - وبشكلٍ محدَّدٍ - هي منع الاستهتار وإيذاء شعور الآخرين ، ومنع الإفساد وإشاعة الفاحشة في المجتمع ، وبذلك فإن العقوبة ليست لذات الفعل ، بل هي للإشهار والاستهتار وإشاعة الفاحشة ، أما ضبط نوازع النفوس وزلاتها، فإن مجاله الأساس هو التربية ، وتغليب دوافع الفطرة السليمة لإشباع حاجات النفوس وتطلعاتها .

الدلالة الاجتماعية لشهادة الأربعة

والمهم هنا لفت النظر إلى أن هذه النتائج جاءت من

خلال عملية تحليلٍ نفسيٍّ اجتماعيٍّ حين قمت بدراسة سكن الطلاب في المدينة الجامعية ، فقد وضَّحت هذه الدراسة أمامي أن للعدد أربعة دلالة نفسية واجتماعية خاصة ومهمة ، وهي أن الأربعة يمثلون الحدَّ الأدنى للتفاعل الاجتماعي الإنساني المتكامل ، مع كل ما يمكن أن ينشأ عنه من توازن اجتماعي وإشباع للحاجات الإنسانية ، أي أن الأربعة يمثلون الحدَّ الأدنى للمجتمع المتكامل وتفاعلاته الإيجابية ؛ ولذلك كان الحدَّ الأدنى لإثبات جريمة الزنى أربعةُ شهودٍ ، يشهدون شهادةً صريحةً قاطعةً ، لأن شهادة الأربعة تعني الإشهار في أربعة ، ومن أشهر في أربعة فقد أشهر في مجتمع ، فالأربعة هو الحد الأدنى لما يمكن أن يسمى مجتمعًا ، وليس عددَ ثلاثةٍ أو دونها ، ولا عددَ خمسةٍ أو أكثر منها .

من هذا التحليل وما قاد إليه من إدراك لدلالة شهادة الأربعة يتضح أن العدد ليس عددًا اعتباطًا ؛ لكنه عددٌ له دلالة نفسية اجتماعية مهمة ، وأن المعيار فيه هو اعتبار أنَّ الفعلَ قد تم أمام أعين المجتمع جهرًا وعلانية ، وفي ذلك إشاعةٌ للفاحشة والفساد ، وعدوانٌ على حرية الآخرين وخيارهم ، وتعريضٌ لهم ولصغارهم دون خيار منهم لمفاسد المنحرفين ، والله ﷻ لا يحب الجهر بالسوء ، و « **إذا بليتم**

بالمعاصي فاستتروا .... » الحديث .

أما عقوبة الشهود الذين يقل نصابهم عن الأربعة ، ولو كانوا ثلاثةً وكانت شهادتُهم شهادةً صريحةً قاطعةً ، فقد وضَّح هذا التحليل حكمتها ، وهي أن العقوبة إنما هي للإشهار المستهتر ولإشاعة الفاحشة ، وليست للفعل في حد ذاته ؛ ولذلك لابدَّ أن يكون الإشهار في مجتمعٍ وحدُّه الأدنى أربعة ، كما يوضِّح أن عقوبة تعزير الشهود دون الأربعة عقابٌ لهم ؛ لأنهم هم الذين أشهروا ، بدل أن يستروا، وهم الذين حوَّلوا ما هو زلة أو خطيئة تمت في خفاءٍ ضعفًا أمام نوازع النفس ، وحوَّلوا الخطيئة المرشَّحة للندم والنصح والتوبة ؛ ليصبح الفعلُ فضيحةً وتشهيرًا وهتكًا لخصوصيات البشر ، وترصُّدًا لزلاتهم ، وبالتالي إشاعةً للفاحشة والفساد في المجتمع ، وهكذا فإن الشهود دون الأربعة هم الذين أخرجوا بالترصُّد ما كان خطأً وخطيئةً وضعفًا من دائرة الخاص إلى دائرة الفضيحة والتشهير وإشاعة الفاحشة ؛ ليصبح في دائرة الجمعي والعام ؛ الأمر الذي يستوجب معه الشهودُ الزجرَ والتعزيرَ .

ولذلك ؛ فإنه يجب ألا تغيب عن أذهاننا دلالةُ اشتراط الشهادة القطعية الصريحة ، لا الظنية أو الافتراضية ، للشهود الأربعة ، لإثبات الإشهار والاستهتار وإشاعة

الفاحشة بارتكاب جريمة الزنى ؛ لأنه لو كانت عقوبة الجلد أو الرجم للفعل وإثبات خطأ نوازع النفس وزلاتها ؛ لكفى فيها شهادة اثنين ، ولكان للقرائن موضعها واعتبارها في إثبات الفعل ، كما هو في جرائم الأموال والدماء التي يُقصد من إثباتها وعقوباتها منعُ الفعل في ذاته وردعه ؛ ولذلك فإنه لا بد من أربعة شهودٍ ، ولا بد من أن تكون الشهاداتُ صريحةً قاطعةً ، تكشف عن قصد الإشهار ، وسلوك الاستهتار ، وإشاعة الفاحشة بين المؤمنين .

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النور : ١٩] .

﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور : ٤، ٥] .

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝١٣٥ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٥، ١٣٦] .

والسؤال : ماذا عن الفعل ؟ وكيف نواجهه ؟ وكيف يواجهه المجتمع ؟

لكي ندرك مقاصد نظام العقوبات الإسلامي فإن من المهم أن ندرك أن هذه الجريمة والرذيلة تتعلق بالفطرة والنوازع النفسية والبشرية ، وتوجيهها اجتماعيًّا توجيهًا أخلاقيًّا بنَّاءً يعتمد في جوهره على حسن التنشئة ، وسلامة التربية ، وتيسير إحصان الشباب ، وعونهم على التجافي عن الرذائل ، ولهذا فإن من أهم ما تتم به مدافعة الرذائل والانحرافات في النوازع النفسية هو حسن التنشئة وسلامة التربية ، وبذل أقصى الجهد في النصح والتوعية ، وحسن القدوة ، والحض على التوبة والعظة والاعتبار ، وتيسير سبل السلوك القويم ، وتقديم العون المادي والمعنوي لهم ، خاصةً للشباب والناشئة منهم .

ومن هذا المنطلق فإن من المفيد التمعُّن في منهج معالجات الرسول ﷺ النفسية والتربوية في هذا المجال ؛ ففي حكمته ﷺ القدوة الحسنة ، فلننظر كيف عالج النبي ﷺ الأمر حين أتاه فتى يافعٌ أجهدته شهوتُه يستأذنه ﷺ في الزنى ، وهنا نجد النبي ﷺ لا يلجأ إلى أساليب القسوة والعنف ، بل يلجأ إلى المعالجة التربوية الفعَّالة في مدافعة

غريزة الفتى وشهواته ، وتمكين نفسه من ضبط غرائزها والتحكم فيها ؛ ولذلك قرّب الرسول ﷺ الفتى إليه في رفق ، ولم يلجأ إلى نهره أو زجره في هذا الموقف الحرج ، بل ولم يتهدده أو يتوعده أو يصبُّ على رأسه مواعظ العذاب والعقاب والتحريم ، بل نجده ﷺ يخاطب قلب الشاب وكرامته ومكامن الخير في نفسه وطبعه ، وذلك حين يذكِّره بأنَّ كلَّ النساء أمهاتٌ وأخواتٌ وخالاتٌ وعماتٌ ، فإذا كان لا يرضى أن يدنس الناسُ عرضَه ، فكيف يرضى لنفسه أن يدنس أعراضَ الناسِ ، وأن يرضى لهم ما لا يرضى لنفسه ؛ فأقام بذلك من نفس الشاب على نفسه وسريرته ضابطًا ضميريًّا وأخلاقيًّا ؛ الأمر الذي يجعل إحساسه وعزَّة نفسه رقيبًا يمنعه من الاعتداء على حرمات غيره ، ولئن رضي بأن يفعل ذلك يكون أمام سريرة نفسه قد سمح بأن تنتهك حرماته ، فليس لكريم النفس أن يرضى لسواه ما لا يرضاه لنفسه .

ولم يكتف الرسول الكريم بذلك ، ولكنه ، فيما وراء ذلك ، وجَّه النصحَ إلى شباب الأمة بأسلوبٍ عمليٍّ لمدافعة الشهوات ، وذلك بالحض على الزواج والإحصان ، ورياضة النفس وعونها على الطاعة والطهر، والبعد عن المعصية والفحش ، فقال ﷺ : « **يا معشر الشباب من**

استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يجد فعليه بالصوم فإنه له وجاء .. » الحديث .

يقول ﷻ في كتابه العزيز : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٣٢] . ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ ﴾ [النور: ٢١] . ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ﴾ [النور : ٣٠] . ﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ [العنكبوت : ٤٥] . ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [آل عمران : ١٣٥، ١٣٦] .

وهكذا يستفاد من التحليل السابق أيضًا أنَّ الجهر والإشهار والإصرار والاستهتار وإشاعة الفاحشة في المجتمع هي الأمور المقصودة عامَّة بالعقاب القانوني فيما يتعلق بنزوات النفوس والغرائز ، مثل الزنى وشرب الخمر وتعاطي المخدرات ، وما إلى ذلك ؛ ولذلك نجد أنَّ الخليفة الراشد عمر ابن الخطاب ﷺ حين اطَّلع خلسةً على شاربي خمر في منزلهم باعتلاء جدار الدار ، ورأى ما رأى من أمرهم ، وأراد

عقابهم جادلوه بأنَّهم كانوا في خاصَّةٍ وخلوةٍ ، وأنهم لم يجهروا بالسوء ؛ لذلك عدل الخليفة الراشد عن عقابهم وعن ملاحقتهم .

وعلى العكس من ذلك ؛ فإننا نجد أن العقوبة في الأموال والدماء مقصودٌ بها الفعل لذاته ؛ ولذلك نجد أنه وفق قواعد الشريعة وتحقيق مقاصدها يكفي شاهدان من العدول ؛ لإثبات التعدي في الأموال والدماء ، ولا يمكن قياسًا على جرائم الغرائز وخطاياها التفريطُ في الدماء والأموال ودرء العقوبات بحجة الخصوصية وعدم الإشهار ، بل يكفي في إثبات جرائمها اثنان من الشهود ، كما يؤخذ بالقرائن في إثباتها ، منعًا للعدوان والتعديات ، وحفظًا للحقوق والأموال وحقنًا للدماء .

الأمن هو الحكمة الأعم لقانون العقوبات الإسلامي

وعلى أساس من تحليل الأمر على النحو الذي قدمناه فيما سبق نجد أن الحكمة الأعم في أمر العقوبات ، في النظام الإسلامي ، أنَّها تهدف إلى إشاعة الأمن في المجتمع المسلم ، وحماية أعضائه من عدوان المعتدين، سواء في أمر النزوات والغرائز أم في أمر الأموال والدماء .

ففي حالة خطايا النفوس ونزواتها التي لا يملك الإنسان

عامةً أن يأمن الوقوع فيها بقطعٍ ، وفي كل الأحوال وطيلة حياته ، نجد أن عقوبة هذا النوع من الخطايا والزلات ليست مقصودةً للفعل في ذاته ، ولكنها لعملية إشهاره والإصرار عليه والاستهتار ، بما يترتب عليه من أذى الآخرين ، وإشاعة الفساد في المجتمع . والنَّزوات لا يتطلب إرضاؤها أو الوقوع في أوضارها الحرام ، وبالتأكيد فإن الوقوع فيها لا يتطلب الإشهار ، ومَن أشهر فهو ليس مخطئًا فحسب ، ولكنه مفسدٌ ، وليس له في ذلك عذرٌ ، ويستحق العقاب ؛ حفظًا لأمن الناس ، ورعايةً لحقوقهم الدينية والخلقية ، ومنعًا لإشاعة الفساد في الأرض .

المهم في التحليل السابق أنَّ الفرد المسلم ، والمجتمع المسلم، لا بدَّ من أن يشعر فيه المرء بالأمن والطمأنينة ، لا الخوف والترصُّد والرهبةُ ، ولا شكَّ أن المسلم ، وأن المواطن، حين يعلم أن الحكمة من العقوبات التي تتعلق بالجرائم الناجمة عن النزعات والنزوات هي منع أهل الفساد من إشاعة الفساد في المجتمع ، ومن إقحام فسادهم في حياة الناس وأهليهم ، والتغرير بصغارهم دون إرادةٍ أو رغبةٍ منهم، وليس القصدُ منها الترصُّد لزلات الناس وهفواتهم وانتهاك خصوصياتهم ، فهو لا بدَّ وأن يحسَّ بالأمنِ والأمان ؛ حيث إنه مما لا شكَّ فيه أن إنزال العقوبة بالمفسد

المستهتر أو بالمعتدي الظالم ، ليس من المفترض أن تثير الخوف لدى عامة الناس ، بل المفترض أنها تبعث على الطمأنينة والإحساس بالأمن في نفوس أفراد المجتمع ، ولما في ذلك من حماية أخلاقهم وكرامتهم وأعراضهم ، وصيانة حقوقهم وأموالهم ودمائهم .

ومن ناحية أخرى فإن من المهم أن ندرك أن عقوبة إشهار جريمة الزنى ، في واضحة النهار ، على مشهد من أعين المجتمع ، في حدها الأعلى ، إلى جانب أن القصد منها هو حماية حقوق الإنسان الأساسية في الخيار ، وصون كرامته ، وكرامة مَنْ يرعى - فإنها تدل أيضًا على فداحة الفاحشة وما يترتَّب عليها من آثار اجتماعية خطيرة في مجال الأسرة والمجتمع ، فليس أقسى من أن تنتهك الحرمات ، وتضيع الكرامات والحقوق ، وخاصة الأطراف الضعيفة من النساء والأطفال ، وليس أقسى على الطفل ، حين تقع مثل هذه الجريمة بحقه ، من أن يحرم من النشأة في رعاية أسرة والديه ، وكثيرٌ من مثل هؤلاء الضحايا يكونون تربةً خصبةً للحقد والعنف والجريمة لأجيال كثيرة ، يقول اللّه تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء : ٣٢] ، ويقول : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور : ٢] .

إنَّ من أهم مزايا أحكام الشريعة الإسلامية ، ونظام المجتمع الإسلامي ، معرفةَ معنى الحرية الإنسانية ، وإدراكَ حدودِها ، وذلك على غير حال المجتمع المادي الذي يبدو أنه قد فقد الدليل لمعرفة معنى الحرية الإنسانية ومغزى ضوابط النظام الاجتماعي الإنساني ، وهذا الجهل والتخبط في هذا المجال الإنساني الأساسي يؤدي بالضرورة إلى الفوضى في العلاقات الإنسانية ، ويؤدي على المدى -كما حدث في كثيرٍ من الحضارات السالفة - إلى انهيار النظام الاجتماعي الإنساني برمته ؛ لأن الكون وعالم الإنسان بُنِيَ على أساس المنظومات (systems) ، وكل منظومةٍ في الوجود لها حدودٌ وقواعدُ ، وليس النظام الاجتماعي الإنساني في ذلك بدعًا ؛ ولذلك يجب مراعاة أسس النظام الإنساني وقواعده وحدوده والوقوف عندها ؛ لأن عدم القدرة على معرفة قواعد منظومة الاجتماع الإنساني وحدود أدائها يعني أيلولة تلك المنظومة حتمًا إلى التدهور والانهيار .

وهذا التدهور والانهيار الاجتماعي الإنساني هو ما نشهد بوادره في انهيار الأسرة وأخلاقيات المجتمع في المجتمعات المادية المنبتَّة من قيم الروح ، على الرغم مما حققته من قوة مادية ، حالُها في ذلك حالُ من سبقها من الأمم

والحضارات .

أما الجرائم المتعلقة بالأموال والدماء ؛ فإننا نجد أن العقوبة فيها على العكس من عقوبة جرائم الغرائز والنزوات ، فهي مقصودةٌ للفعل في حدِّ ذاته ، وليس للإشهار ، ولا تفزع العقوبة ، العادة الرادعة في مجال الأموال والدماء ، نفوسَ عامةِ الناس الأسوياء ، فالإنسان السوي من عامة الناس لا يضمر في نفسه قصدَ قتلِ الأبرياء أو سرقة أموالهم وممتلكاتهم ، ولكن الإنسان السوي من عامة الناس لا بد أن يخطر بباله إمكان تعرضه خلال حياته للعدوان على حياته أو ماله ؛ ولذلك فإن هذا الإنسان يجد في فعالية عقوبة العدوان على الأموال والدماء ، وتوجهها إلى واقعة الفعل في ذاته ؛ حمايةً له وحفظًا لأمنه .

الغاية هي منع الجريمة ، لا انتقام العقاب

وإذا كان المقصودُ من العقوبات في نظام الشريعة الإسلامية هو حمايةُ المجتمع من الفساد والانحلال ، ومن العدوان على النفوس والأموال ، وتوفيرُ الحماية للأبرياء ، فإن هذا لا يعني أيضًا في مقاصد الشريعة قصد العقاب لذاته ؛ فالعقاب ليس غاية في حَدِّ ذاته في كل الأحوال ، ولكن القصد هو تحقيق الأمن ، وما يتحقق به الأمن في

حده الأدنى من العقوبات هو الحد المطلوب من العقوبة ، ومن ذلك ما خوّلت الشريعة أولياء الدماء من الحقّ في العفو ، وشجّعت عليه ؛ لأن العفو إنما يصدر عن القدرة والإحساس بالأمن ، ولا يبقى معه شيءٌ من نوازع ثارات الانتقام .

يقول الرسول ﷺ : « **ادرأوا الحدود بالشبهات ما استطعتم** ... » الحديث .. رواه الترمذي وابن ماجة والبيهقي وغيرهم . وقال ابن المنذر : « أَجْمَعَ كلُّ من نحفظ عنه من أهل العلم أن الحدود تدرأ بالشبهات » حاشية الروض المربع ، (ج٧) ، (ص٣٢٠) .

وليس صحيحًا أن طلب الحدِّ الأدنى من العقوبات الفعَّالةِ الكافية لردع الجريمة تفريطٌ في تحكيم الشريعة والتزام حدودها ، وأنه قد يؤدي أيضًا إلى التفريط في « عبادات الذِّكْر » والتهاون فيها ؛ ذلك أن فروض « عبادات الذكر » ، على العكس من عقوبات الجرائم ، إنما فرض فيها الحدَّ الأدنى من واجبات التواصل مع اللَّه ﷻ ، وأية زيادة وراء ذلك فهي تعود إلى حاجة كلِّ فردٍ في تواصله باللَّه ، وفي ذلك يحضُّ الإسلامُ الإنسانَ على طلب المزيد منها طواعيةً ، حسب حاله وحاجة قلبه ، ومن هذه الزيادات التي يحضُّ عليها الإسلام سنن الصلوات والتهجد والتراويح

والاعتكاف ، وصيام ستٍّ من شوال ، والتاسع والعاشر من شهر اللّه المحرم ، وصيام الاثنين والخميس من كلِّ أسبوع ، وسواها من سنن التطوع ، يأتي منها كلٌّ فردٍ بقدر حاجته وطاقته .

وهكذا ؛ فإن طلبَ الحَدِّ الأدنى في العقوبات إذا كان ذلك كافيًا لكبح جماح الجريمة ، لا يتعارض مع فرض الحد الأدنى الضروري من فروض « عبادات الذكر » التي يجب أن يلتزمها كل فردٍ مسلمٍ في تواصله مع اللّه ، وإن إتيان المزيد منها يكون حسب قدرته وحاجته النفسية .

وهكذا ؛ فإن النصَّ على الحدِّ الأعلى للعقوبات ، هو المقابل للنصِّ على الحدِّ الأدنى لفرائض الذكر ؛ لأن الحدَّين على الرغم من تقابلهما ، هما حالتان تمثلان وجهين لمفهومٍ واحدٍ ، وغايةٍ واحدةٍ ؛ لأن القصدَ من العقوبات ليس التعذيب والانتقام ، ولكن القصد منها هو مكافحة الجريمة ومنعها ، وأي عقوبةٍ تحقق ذلك تكفي ، أما القصدُ من الذكر « العبادات » فهو ذكر اللّه ، والتواصل معه ، واستلهام هدايته وتوفيقه ؛ ولذلك كان التكليف في فرائض « الذكر » بالحدِّ الأدنى منها ، وحضُّ كل إنسانٍ على الزيادة من التطوع في « الذكر » بقدر حاجة النفس ؛ بما يهذِّبها ويهديها إلى الخير ، ويردعها عن الظلم والعدوان

وارتكاب الذنوب والفواحش .

يقول الله ﷻ في كتابه العزيز : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٤١ - ٤٣] . ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ [العنكبوت : ٤٥] . ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿١﴾ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿٣﴾ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن (معنى) صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (غافلون) ﴿٥﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾ [الماعون : ١- ٧] .

وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ : قال : « **ربَّ صائمٍ ليس له من صيامِهِ إلا الجوعُ ، وربَّ قائمٍ ليس له من قيامِهِ إلا السهرُ** » النسائي وابن ماجه .

إذا أدركنا طبيعة نظام العقوبات على الوجه الذي سلف ، والذي يتكامل فيه فهم الطبائع مع فهم هداية الوحي لإدراك مقاصد الشريعة العليا ، فإن نظام العقوبات الإسلامي يصبح - كما أسلفنا - مصدرًا للإحساس بالأمن والطمأنينة ، على عكس ما يسببه العرض الناقص

لهذا النظام ذلك العرض الجزئي الذي يرسم صورةً مرعبةً مشوهةً يدعو إليها كثيرٌ من المخلصين عن جهلٍ ، ويروج لها بعضُ أصحاب الأغراض عن حقدٍ ؛ الأمر الذي يؤدي إلى إشاعة الخوف والرهبة وانعدام الإحساس بالأمن ، بشكل واعٍ أو غير واعٍ بشأن شريعتهم ، كما يهز لدى الكثيرين ما في نفوسهم من الثقة بسمو دينهم وشريعتهم ، وعلى إرادة التزامها في واقع حياتهم .

هذه الخواطر كما يرى القارئ الكريم ، وهذا الفهم لنظام العقوبات الإسلامي ؛ لم يكونا وليدَيْ تأمُّلٍ نظريٍّ مجرَّدٍ في النصوص ؛ ولكنهما جاءا نتيجة تمعُّنٍ في الطبائع الاجتماعية والنفسية من خلال الاستجابة لحاجات اجتماعية ونفسية بعينها ؛ فأدى ذلك التمعُّن إلى فهمٍ أوفى وأشمل لنصوص الشريعة وأهدافها ودلالاتها في قضية نظام العقوبات الإسلامي ودلالاته النفسية والاجتماعية ؛ في إشاعة الأمن والطمأنينة بين الناس .

وبغضِّ النظر عن مدى دقَّةِ النتائج التي توصل إليها هذا التمعُّن والنظر والتحليل ، ومدى الاتفاق والاختلاف في تفاصيلها ، فإن المهم أن هذا التمعُّن مثَّل تجربةً حيَّةً جسَّدَتْ ما يمكن أن يحققه التكامل بين هداية الوحي الإسلامي ، وإدراك الطبائع والسنن الكونية في الكائنات ، ومعرفة الواقع

وظروفه ومتطلباته . وعلى أي حال فإن أهم نتيجة لهذا النظر والتأمل أنه مع التزامه قواعد الشريعة ، قدم منهجًا في عرض مفهوم نظام العقوبات في الإسلام ، الأمة في أشد الحاجة إليه ؛ لأن من شأنه تأليف قلوب الناس ، ودفع مشاعر الخوف والرهبة عنهم تلك المشاعر التي إذا سيطرت على النفوس ، كما هو ملموس في حال الأمة شلتها وقضت على مكامن القوة والفعل والإرادة فيها .

إنَّ الأمل أن مثل هذا المنهج الشمولي المتكامل - بين هداية الوحي وضوابط العقل ودواعي الطبائع ومستلزمات الوقائع - الذي سعت الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا للأخذ به في تطوير مناهجها وبرامجها ، أن يفضي - إن طُبِّقَ بشكلٍ واسعٍ - إلى تكوين كوادر قيادية للأمة تتمتع بعقليات إبداعية منهجية ، وتتميَّز بالتكامل والمعرفة والشمولية والانضباط ، فتكون بذلك مصدرًا فعَّالًا لتجديد طاقات الأمة ، واستعادة مكانتها، والمشاركة الإيجابية الرائدة اللائقة بها في مسيرة الحضارة الإنسانية ، وهدايتها من متاهات دروب العدمية المادية .

درس في المنهجية

توضِّح التأملات السابقة كيف أن الدراسة النفسية

الاجتماعية بشأن سكن الطلاب أمكن أن تلقي ضوءًا على قضيةٍ مهمةٍ من قضايا الشريعة ، وأن توضح دلالتها والغاية منها ، فلا تبقى وكأنها قضية تحكمية اعتباطية ، فأصبحت بذلك قواعد ذات معنى ودلالة في طبائع النفوس البشرية وأسس التنظيم الاجتماعي .

كما أن الكاتب يرجو أن يُفَعَّل منهج هذه الدراسة ، ويمارس في دراسة مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمعات المسلمة ؛ لإعادة بنائها واستعادة قدرتها وإرادتها الإعمارية الاستخلافية ، وأن يعاد النظر في العروض المعاصرة للثوابت الإسلامية كافةً ، ولخطاباتها ؛ لتفعيلها وإحسان فهمها في ضوء هذه المنهجية الشمولية المنضبطة المتكاملة ، وفي ضوء نصوص الشريعة ، وفي ضوء الواقع المعاصر وإمكاناته وتحدياته ؛ حتى يكون الإسلام ، وتكون الشريعة وثوابتها من جديدٍ نبراسَ الهدايةِ العملية الحقيقية للأمة والإنسانية ، وحتى تزدهر الحضارة الإنسانية الاستخلافية الإعمارية الخيِّرة في عالم الإنسان من جديدٍ .

إن الإشكالية ليست بالدرجة الأولى في ما هو الثابت وما هو المتغير فقط ، بل إن الأهم في الأمر ، كيف يُفهَم ويُقَدَّم ما هو ثابتٌ ، وكيف تُخاطب به الأمة ، وكيف

تُحقق به مقاصد الأمة في قيادتها وفي ريادتها لموكب الحضارة والإعمار الإنساني الخيِّر .

إن الأهمية الكبرى لهذه التجربة عند الكاتب ، والتي بدت ثمارها الطيبة في نوعية خريجي تلك الجامعة وإنجازاتهم ، تكمن في أنها تمثل تجربةً حيةً عمليةً ناجحةً ، جسَّدتْ فوائد « المنهجية الإسلامية الشمولية » وفعاليتها ، تلك المنهجية التي بدأت مسيرة العمل على توحيد مصادر المعرفة الإسلامية ، وتحقيق التكامل بينها ، وتحقيق الفائدة المرجوة منها في طلب الإنسان للمعرفة الشمولية المهتدية ، وبناء مجتمع القدرة والعدل والسلام .

ملحق

نمط جديد في تخطيط السكن الجامعي

قد يكون من المستحسن استكمالًا للفائدة ، التي نرجو أن تستفيد منها الجامعات ومعاهد العلم الأخرى ، أن نستكمل عرض الدراسة التي تمت بشأن تحسين سكن الطلبة الجامعيين لتحقيق الخصوصية للطالب في السكن ، وكذلك إشباع حاجته في الألفة الجماعية والحصانة الأخلاقية دون زيادة التكلفة .

إن ما سبق من تحليل وضَّح أن العدد الأنسب لسكن الطلاب الذي يوفر البيئة السليمة في التفاعل الاجتماعي المتكامل ، ويعين على الحصانة الأخلاقية هو أربعة ، وعلينا أن نعرف هنا كيف يمكن أن نوفر لكل طالب خصوصيته ، وهو في صحبة ثلاثة زملاء آخرين ؛ وذلك سعيًا لإزالة أسباب النزاع والخلاف الذي ينجم عن السكن المشاع المشترك لجماعات الطلاب .

لقد أمكن التغلب على هذه المشكلة وتحقيق الفردية والجماعية داخل الغرفة الواحدة في آنٍ واحدٍ ، وذلك بتحوير طفيفٍ في تنظيم الغرفة ؛ بحيث أمكن إيجاد أربع مساحات مستقلة تضمُّ فيها كلَّ حاجات الطالب

ومقتنياته، ويكون له فيها كامل الحرية والتحكم ؛ بحيث لا ينازعه فيها ، أو في استعمالها في أي وقت من ليلٍ أو نهارٍ ، أحدٌ ولكن ليس لأيٍّ واحدٍ منهم مساحة من المساحات الأربع منعزلة يغلق بابها في وجه زملاء السكن في الغرفة ؛ الأمر الذي ييسر تفاعلهم ، وتنمية روابط الصداقة والإخاء والتضامن والتعاون بينهم ، كما يقلل من أسباب النزاع والاحتكاك السلبي فيما بينهم ، وقد أمكن ذلك دون إحداث أية زيادة في حجم الغرفة المقرر .

وحتى يتم ذلك ؛ فإنَّ علينا أن نتخيل الغرفة الواحدة المستطيلة وقد قُسِّمَتْ إلى أربعة أقسامٍ متساويةٍ ؛ حيث نصبت مساحتان من المساحات الأربع طولًا ؛ حتى تفسح أمام المساحتين الأخريين سبيلًا لأن يكون لهما أيضًا نوافذُ تطلُّ بها على الفضاء الفسيح .

وبذلك ؛ فإن من يدخل إلى الغرفة يجدُ أمامه أربعَ مساحاتٍ ، وكل مساحة يقع فيها السرير في ظلٍّ قاطعٍ ، إلى جانبه خزانة ملابس الطالب التي تكون في ذاتها أيضًا قاطعًا ، وإلى جانب النافذة يوضع مكتب الطالب ، وهذا الترتيب - كما نرى من الرسم المرفق - يجعل لكل طالب وحْدَةً يتحكم في مساحتها واستخدامها في أي وقتٍ من ليلٍ أو نهارٍ ، دون أن يزعج أيٌّ واحدٍ من زملائه ، وبذلك

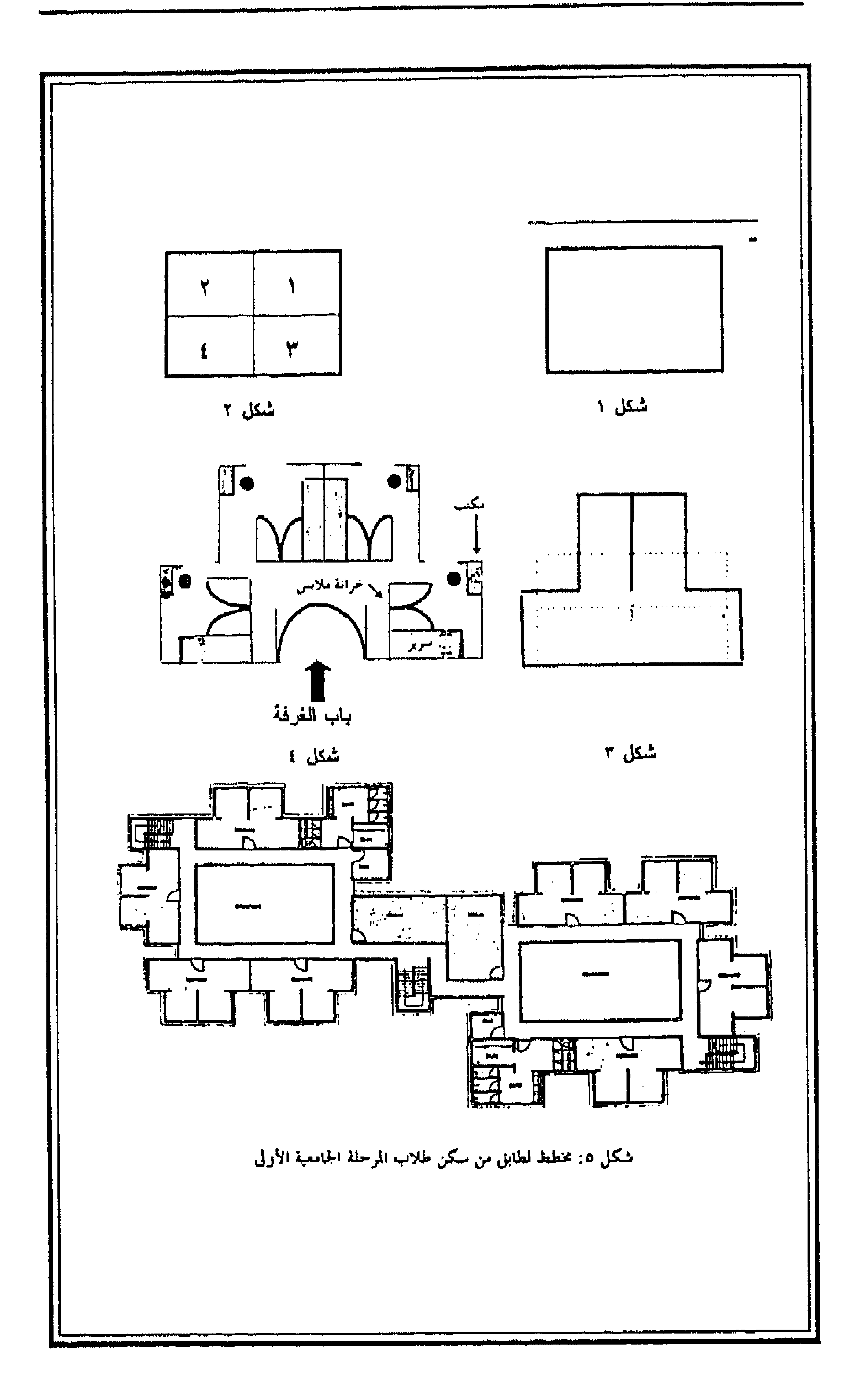
إذا تحققت الخصوصية بإقامة الوحدات المستقلة فقد تحققت الجماعية بأنه لم يُجعَل للوحْدَات أبوابٌ تعزل الطلاب بعضهم عن بعض ، وتضعف زمالتهم وتعاونهم وتضامنهم بوصفهم شركاء في سكنٍ واحدٍ .

لقد أمكن بهذا التعديل الطفيف في تصميم الغرفة أن نحقق لكل طالبٍ استقلاليتَه وخصوصيتَه في الوقت نفسه ، مع كامل تحكمه في موضع سكنه ، دون أن يحرم من صحبة زملائه والاستئناس بهم .

ولعل رسم هذه الغرفة يوضح لنا صورة تكوينها ، والمزايا النفسية والاجتماعية المترتبة عليها ، والتي قُصِدَ إلى تحقيقها بواسطتها .

وننصح المربين أن يطَّلعوا على التصميمات المعمارية للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ؛ لمزيدٍ من الفائدة التي حققتها تلك العمارة الإسلامية من الكفاءة والجمال من وجوهٍ عديدةٍ غير مسبوقةٍ في مجال كفاءة الأداء ، وتسهيل الاستعمال ، والاستجابة للخصوصيات الإسلامية ، وخاصةً ما يتعلق منها بالطهارة والوضوء .

* * *



شكل ٥: مخطط لطابق من سكن طلاب المرحلة الجامعية الأولى



الإصلاح الإسلامي المعاصر

القضية الثانية

مستقبل الإصلاح الإسلامي

(دور التعليم العالي)

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا نموذجا

* * *




مقدمة

جميعنا يعلم أن نهضة الأمم وقدرتها تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة أبنائها ؛ إخلاصًا وعلمًا ، وجدًّا ومثابرة وإتقانًا ، وأي إصلاحٍ أو استنهاضٍ لا يجعل الإنسانَ هدفَه في نوعية ثقافته ، ومنهج فكره ، وتربية وجدانه ، وتنمية قدراته ، فإن جهوده لا شك ستضيع هباءً وتذهب سدى .

وإن تحدي الإخلاص والبذل ، وتحدي العلم والقدرة والإتقان إنسانيًّا ، لا يكمنُ في الكم فحسب ، ولكنه - وبالدرجة الأولى - يكمنُ في النوع ، وهل الجهد المبذول هو جهدٌ خيِّرٌ باتجاه النور والروح ؛ أي باتجاه الخير والحق والعدل والتكافل والرحمة والسلام ، أم هو جهدٌ شريرٌ في سبيل الظلمة والطين ؛ أي في سبيل الظلم والجور والقسوة والغلبة والعدوان .

إن استنهاض الأمة الإسلامية واستعادة دورها في التاريخ ضروري لتكون أمةً قادرةً مؤمنةً ، داعيةً إلى الخير ، ساعيةً بالعدل والبذل ، منتصرةً لقوى النور والروح في بناء النفس الإنسانية ، في مواجهة نوازع أهواء مادة الطين الحيوانية ، في تظالم العنصريات والأنانيات ، وسياسات الكواسر ، وانهيار الكثير من جوانب الأخلاقيات

الاجتماعية والأسرية في نفوس البشر .

ولذلكَ فإن المهمّ التيقُّنُ من أن مشروع استنهاض الأمة هو مشروعٌ إصلاحيٌّ مشروطٌ بأن يكون الإنسانُ ركيزتَه الأساسيةَ ، وأن يبدأ التغيير والإصلاح من شخصية الإنسان المسلم ، وإصلاح ما تعانيه هذه الشخصية من جوانب سلبية ؛ لأنه إذا استقامت رؤية هذا الإنسان الكونية الحضارية ، وإذا استقام منهجُ فكرِه وثقافتِه ، وصحَّتْ أساليبُ تربيته على أساسٍ متينٍ من العلم وطلب السنن الإلهية ؛ بروح الحق والعدل ، وبروح الحب والبذل ، وبأداء الجدِّ والإتقان المبرَّأ من آفات الجهالة والكبر ، ومن آفات الخرافة والدجل والشعوذة وسوء الفهم ، عندها فقط تكون الأمةُ على جادة الصلاح والإصلاح ، وعندها فقط يُرجَى لجهود الإصلاح النجاحُ في استنهاض الأمة ، واستعادة دورها الإصلاحي الرائد ، واستنقاذ مستقبل الإنسان ودوره في الإعمار والتسخير الإسلاميِّ الخيِّرِ على وجه الأرض .

ولتحقيق هذا الهدف فإن أول الطريق لا بدَّ أن يبدأ بالمفكرين وجهودهم الفكرية في استعادة الرؤية ، وفي وضوح تعبير العقيدة الإسلامية الإعمارية الحضارية ، وفاعلية خطابها ، وفي إصلاح منهج التفكير المسلم ، وفي تنقية الثقافة ، وفي تصحيح أساليب التربية .

ما سبق يجعل دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ، والأستاذ الجامعي ، في إعداد الكوادر المطلوبة ؛ دورًا أساسيًا ، ونقطةً لانطلاقِ الأساس في الإصلاح ، وفي التغيير النوعي ؛ لأن الجامعةَ والأستاذَ الجامعيَّ هما اللذان سيضعان اللبنةَ الأولى على مستوى الأمة ؛ بإعداد كوادر العمل والأداء الجماهيري ؛ لأنهما هما اللذان يصنعان رؤى المفكرين الإصلاحيين على هيئة مناهج علمية أكاديمية لتنشئة الكوادر الاجتماعية في الأمة ، وتعليمها وتدريبها ؛ وهذه الكوادر هي التي من خلالها ، ومن خلال أدائها في المجتمع ، وفي مراكز الأداء وحمل المسئوليات ؛ يتم - على مستوى الأمة ، ومستوى الجمهور ، بشكل مباشر وغير مباشر - تصحيحُ رؤيةِ المجتمع الكونية ، وتزويده بالأدوات والوسائل العملية ، ويقوم بإنتاج الأدبيات التربوية السليمة التي تُعَدُّ لإعداد الآباء والأمهات ، وتؤهلهم لأداء دورهم في تربية أبنائهم التربيةَ السليمة التي تُحدِث التغيير والنقلة النوعية المطلوبة ؛ بإعادة تشكيل الرؤية الكونية لأجيال المستقبل ، وتقويم منهج فكرهم ، وتنقية مدخلات ثقافتهم ، وإصلاح بناء وجدانهم وتطلعات نفوسهم .

وعند اكتمال المشروع الإسلامي الإصلاحي بتنشئة الأجيال ؛ رؤيةً وفكرًا وثقافةً وعلمًا ووجدانًا ، يكون

المشروعُ الإصلاحيُّ قد أرسى الأسسَ المطلوبة لإعادة بناء الإنسان المسلم ، والمجتمع المسلم ، ووضع الأمة على جادة أداء القدرة الحضارية الخيِّرةِ الساعيةِ إلى تجديد الحضارة الإنسانية وإصلاح مسارها .

ومن هذا المنطلق فإن هذا الجزء يتعرض لدور التعليم العالي في بناء مسيرة مشروع الإصلاح الإسلامي ، ويستعرض ما تمَّ من تطويرٍ لخطة التعليم الجامعي في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، ومناهجه لإعداد الكوادر الجامعية ، واستعادة وحدة المعرفة الإسلامية من جانبٍ ، والعمل على تنقية الثقافة من جانبٍ ، وتصحيح المسار التربوي الوجداني ، وإعداد الآباء والأمهات من جانب ثالثٍ ؛ وذلكَ حتى يمكن بشكل عملي وفعَّال بناء أجيال مسلمةٍ ؛ تتمتعُ بالرؤية الكونية الإعمارية الحضارية المبرَّأة من أمراض الهوية ؛ التي يضعف فيها الانتماء إلى الأمةِ ، ويغيب فيها البعدُ العامُّ في الشخصية المسلمة ، وتنهار فيها المؤسسةُ العامَّةُ ، وتتجذَّر لدى الناشئة الفرديةُ الأنانيةُ ، ويقف مدى الرؤية عند الحياة من أجل اللقمة ؛ حيث يصبح تحقيق الذات في الأخذ والاكتناز بما يلغي - على وجه الحقيقة - معنى الذات ؛ لأن تحقيق الذات لا يكون إلا بالبذل والعطاء الذي كلما ازدادَ زادتْ قيمةُ الذاتِ ومعناها ونفعها ، ولأن المعنى

الحقيقيُّ للحياة أن نحيا ونعيش لنعطي نفعًا وخيرًا وعونًا ؛ نجلِّي به في أنفسنا ذاتًا نبيلةً نافعةً ، ذات قيمة ومعنى ودلالة ، لا أن نحيا لمجرد أن نأخذ ونستحوذ ونملأ البطون في نهمٍ وجوعٍ لا يشبع ، حتى نموت وننفق كما تموتُ الدوابُ وتنفقُ الهوامُ والحشراتُ ، فالعطاء تزداد قيمتُه كلما ازداد ، أما الأخذ فلا معنى له ، ولا قيمة له - على وجه الحقيقة - بعد حدٍّ الحاجة وسد الرمق .

إن إصلاح بناء العقول ، وبناء النفوس ، وتأجج الدافعية السننية الإعمارية الخيِّرة يجب أن يكون الغاية الأولى والأكبر من جهود الإصلاح في الأمة ؛ لأن الضعفَ والتردي والعجز إنما يكمن في النفوس والعقول قبل أن يكون في الوسائل والأدوات .

والبدء بتصحيح الرؤية والمنهج ؛ أداةً وأساسًا لبناء الكوادر التي تقوم على عملية بناء الأجيال ؛ معرفيًّا ووجدانيًّا ، هو الأمرُ الأهمُّ ، والعاملُ الأساس لهذه البداية ، وهذا يعني البدء في هذه المرحلة بتوجيه الأسرة وثقافتها (التربية) ، وإصلاح التعليم عامة ، والتعليم العالي على وجه الخصوص (القدرة) ؛ لأن إصلاح باقي المرافق يعتمد على توفير الكوادر المخلصة المؤهلة القادرة ، الأمر الذي يعين ، على مستوى الأمة ، على توفير المادة المعرفية من ناحية ،

وتأهيل العاملين في مجال التربية والتعليم والإعلام من ناحية ، ولنشر الثقافة والأساليب التربوية اللازمة لبناء الأجيال المستقبلية ، وتجذيرها ؛ لتؤدي دورها في الإبداع ، وفي البناء والإعمار والعطاء .

وقد جاءت الجامعةُ الإسلاميةُ العالميةُ بماليزيا بدايةً مهمةً ، وتجربةً رائدةً في هذا المجال ؛ بما أخذتْ به من إصلاحات في المنهج ، وخطة إعداد كوادر الأمة ؛ ليكونوا طليعة الإصلاح والتغيير الاجتماعي في الأمة . والمأمول أن يتم الوقوف عند هذه التجربة وقفةً جادةً ، وأن تستفيد حركاتُ الإصلاح في الأمة ، وقادتُها ، من هذه التجربة ، وأن تُنمَّى هذه التجربة وتُطَوَّر ، وأن تُستكمَل أدواتُها ؛ لتحقيق غاياتها على أساس منطلقاتها ، وأن يُعمَّمَ النفعُ بها في اتجاه الإصلاح الإسلامي الشامل ؛ لاستنهاض الأمة ، واستعادة دورها الرائد في هداية سعي الإنسان ونفعه ، وترشيد الإعمار والحضارة الإنسانية .

إنه الهادي إلى سواء السبيل ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

عَبْدُالحَمِيدأحْمَدأبُوسُلَيْمَان

الرياض في ٢٨ /١/ ١٤٢٧هـ

الموافق لـ ٢٧ /٢/ ٢٠٠٦م

القضية

كثيرًا ما يخطئ العلاج أو يقصِّر لخطأ في التشخيص أو لقصور في التحليل . وهذا لا يصدق على شيء كصدقه على حال قصور تشخيص تخلف الأمة الإسلامية الذي سرى في أوصالها لقرون عديدة ، والذي بدا وكأنه قد استعصى على العلاج وذلك منذ أن أطلق أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ/١١١١م) صرخته في « تهافت الفلاسفة » ونداءه في « إحياء علوم الدين » . ولعل من أهم أسباب فشل التشخيص وفشل العلاج لأزمة الأمة في القرون المتأخرة أنه انصرف إلى الأعراض وهدف إلى الظواهر ، فضلًا عما أصاب رؤيته الحضارية من تشوه إذ قصَّر به منهجه الجزئي عن الغوص إلى جواهر الأسباب .

كانت شكوى الأمة في قرونها الأخيرة وما تزال هي شكواها من التخلف ومن ضعف الدافعية وقصور الأداء كما هو من التمزق ومن الطغيان والتسلط ، وهي أيضًا شكوى من الظلم والفقر والجهل والمرض ، وكانت الأمة وماتزال لقرون عديدة تتطلع إلى القوة والوحدة والعدل . إلا أن هذه الآمال ما تزال وهمًا وسرابًا ، ولم يتحقق أي شيء على مستوى العصر من آمال التنمية السياسية

والاقتصادية والعلمية والتقنية ، وظل أمر اللحاق بالركب وتوفير المستويات الإنسانية اللائقة في المعاش والتعليم والصحة مطلبًا لشعوب الأمة يقتصر عما تحقق لأمم كثيرة من أمم الأرض .

وإذا كنا نتفق مع كل المصلحين في أن كل وجوه هذا الإصلاح مطلوبة ، وأنه لا يمكن تحقيق نهضة الأمة وحمل رسالتها دون تحقيق مختلف الإصلاحات المطروحة على الساحة ، ولاسيما مطلب إصلاح التعليم ، إلا أننا نرى أن جل هذه الإصلاحات إنما هي تتعامل مع أعراض لأسباب أكثر عمقًا وأبعد غورًا لا يمكن النفاذ إليها إلا بالنظرة الناقدة الشجاعة ، وإلا بتزود أنفسنا بالوسائل المعرفية الصحيحة اللازمة لمعرفة هذه الأسباب ، وإلا فإننا سوف نستمر في عجزنا عن معرفة الأسباب الجذرية الكافية والتزود بالقدرة الحقيقية على مواجهتها والتغلب عليها ، وتحقيق الأهداف والمطالب والإصلاحات الحياتية الحضارية المشروعة لأمتنا .

إن وجوه التخلف في تاريخ الأمة إنما هي في الحقيقة تعبير عن داء خطير هو داء قصور الأداء الذي يعود إلى ضعف الحافز النفسي ، والذي يعود بدوره إلى داء تشوه الرؤية الكونية مقرونة بقصور منهج التفكير وتشوهه أي : إن الأمر في أساسه يعود قبل كل شيء إلى تشوهات في تكوين

الأمة المعرفي والنفسي الوجداني التي لا يمكن معالجتها دون أن نتعرف على حقيقتها ، وأن نجعلها في بؤرة وعينا بجهود الإصلاح ؛ حتى يمكن للأمة أن تتخلص من داء غبش الرؤية وضعف الحافز و قصور الأداء الذي يقف خلف مظاهر القصور والتخلف والتمزق في حياتنا ؛ السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية .

والسؤال المهم هنا هو : كيف أن الأمة الإسلامية - وهي تمثل أكثر من خمس البشرية ، أكثر من بليون (ألف ومئتي مليون) نسمة ، وتمتد من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادي - قد تردت إلى هذه الحال ، حتى بلغ قيمة إنتاج أقطارها قاطبة إلى حوالي ألف ومئة بليون دولار أمريكي ، أي أقل من قيمة إنتاج فرنسا وحدها ، وأقل من نصف قيمة إنتاج ألمانيا ، وأقل من عشر قيمة إنتاج اليابان ؛ وهو ذلك الشعب الذي يقطن عددًا صغيرًا من الجزر الفقيرة في مواردها الطبيعية ، وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع أرضها ، وتعصف الزلازل والبراكين بها وبشعبها الذي لا يتجاوز عدده مئة وعشرين مليونًا من البشر ؟! .

إنه لا يمكن تفسير هذه الظاهرة إلا بأنها ترجع إلى داء قصور الأداء ؛ إذ لا تتطلع شعوب الأمة ، على ما هي عليه من حال ، إلا إلى مجرد البقاء والحفاظ على الحياة وبأقل

الجهد ، وحيث لا مستقبل ولا طموح للأمة على وجه الحقيقة ؛ بل إنها تكتفي في عيشها بإنتاج المواد الأولية ، واستخدام الأساليب البدائية أو بوساطة خبرة وتقنية أجنبية في صناعات تركيبية واستهلاكية ، بينما تعود إليها هذه الأطنانُ من المعادن والأوليات التي تصدرها بحفنة من الدولارات على شكل صناعات إلكترونية وتقنية تبلغ قيمتها ملايين الدولارات ، والفرق بينهما هو الإنسان ، وأداء الإنسان ، وقدرة الإنسان ، وفكر الإنسان .

دون الرجوع إلى أعماق أنفسنا ، وأعماق تاريخنا نستعيد أسباب القدرة والقوة وإتقان الأداء ، وفي نفس الوقت معرفة ما لحق بناء عقولنا وأنفسنا من تشوه معرفي ونفسي ؛ دون ذلك - ونحن ورثة عهد الرسالة وحضارة الإسلام والذين لا تنقصهم الموارد الطبيعية ؛ فالأرض واسعة غنية ، ولا تنقصهم المبادئ والقيم والأهداف السامية ؛ فالإسلام له فيها القدح المعلى - لا يمكننا أن نفهم ما أصابنا من تخلف وضعف ، إلا أن يكون سبب التخلف تشوهات قد لحقت بأنفسنا ، وبعقولنا ، وبمنهج فكرنا ، أي : إن الإشكال والداء في نهاية المطاف قد أصبح كامنًا في أساس البناء الفكري ، وأصبحت له آثاره النفسية التي انتهت بنا إلى أدوى الأدواء وهو تشوه برؤية الكونية الكلية في معنى

الحياة وغايتها وفي ضعف الدافعية وفي قصور الأداء الذي هو داء يلازم من يُبتَلي به في كل وجهة يتوجهها ، حيث تجد ضعف الدافعية وقصور الأداء يواجه الأمة في النظام العام ، وفي الإنتاج ، وفي التعليم ، وفي التقنيات ، وفي حماية الأمة والدفاع عن الأوطان . ولما كان ضعف الدافعية وقصور الأداء من أدواء النفوس فإنه لا خلاص منه إلا بتغيير الذات ، وإصلاح العقول والنفوس : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [الرعد : ١١] .

التربية والتعليم

مما سبق يتضح لنا صحة توجه المصلحين حين تنادوا إلى إصلاح مناهج التعليم على أنه واحد من أهم أركان الإصلاح التي يقوم عليها بناء الأمة ، ولكن المؤسف أن جل دعاة الإصلاح قد توجهوا في هذا الشأن -كما هو الحال في جل توجهاتهم - إلى الجانب الكمي ، وإلى الإصلاح السطحي الذي يتوجه إلى مظاهر المرض ومضاعفاته ويبنى على التقليد ومحاكاة الأمم الأخرى على اختلاف مشاربهم؛ فتسير الأمة في جهود إصلاحها تَبَعًا على غير رؤية أو بصيرة في عماوة عمياء ، تتعثر خطاها ، وتتشعب بها الطرق ، وتستبد بها الحيرة وتتبدد الجهود .

وإذا كنا لا نشك في أن التربية والتعليم الصحيحين هما أساس البناء ، وهما دعامتا الطاقة الإنسانية المحركة ، ودونهما لا مجال لتحقيق القدرة والعطاء والإنجاز ، إلا أن هذا لا يحقق أثره المطلوب ؛ لأن جوهر الدعوات الإصلاحية في مجال التربية والتعليم هي في جلها دعوات إلى التقليد الأعمى في المباني ومحاكاة الطرائق ، وفي التركيز على الكم والوسائل ، بل والتوجه المتزايد نحو استيراد فروع المدارس والجامعات الأجنبية ؛ ولذلك فإننا إذا نظرنا إلى أحوال التربية والتعليم في ربوع كثير من بلاد هذه الأمة نجدها تركز على « المدني والتقني » كما نجد فيها مبالغة كبيرة في محاكاة كل الصيحات الجديدة في البلاد المتقدمة ، وهَمُّ هذه الجهود ينصرف إلى استيراد الآلات والأدوات والأنظمة ، وينتهي بهذه الجهود إلى « خلط وتلفيق » لا هادي فيه إلا « المحاكاة والتقليد » ولا يختلف عن ذلك في جوهره عن عقلية التقليد والمحاكاة عند « العقدي والشرعي » في إغراقه بالمحاكاة التاريخية والتقليد العقيم الذي لا هادي فيه إلا التكرار والاستظهار .

أليس عجيبًا أن تأتي ثمار الإصلاحات على مرِّ القرون المتأخرة بأسرها ، لاتبلغ بأمة الرسالة غاية ، ولا تحقق لها هدفًا ، وتظل النفوس معها حائرة لهول الفجوة بين الواقع

والمثال ، وبين الدعاوى والنتائج .

وإذا كنا نوافق على أن جوهر الإصلاح يكمن في إصلاح التربية والتعليم ؛ فإننا لانعني بذلك الوقوف عند حد الوسائل وعند مجال الكم واستيراد المخططات والآليات والوسائل والأدوات ، فكثير من ذلك مطلوب ، ولكن الأهم هو أن نعنى أولًا بالغوص إلى جوهر بناء الإنسان بصفته رؤية عقدية حضارية ، ومنهجًا معرفيًا فكريًا علميًا ، وبناءً نفسيًا فعالًا إيجابيًا ، غوصًا يتطلب مصادر القدرة في رؤية هذا الإنسان وبناء عقله ووجدانه ، وينتهي إلى توظيف الوسائل ، وإنجاز الكم الصالح ، وتوفير الطاقات اللازمة للأداء القادر على تحقيق الغايات ، وحل الإشكالات ، وتحقيق الإصلاح والتقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية ، والفوز في ميدان السبق الحضاري ، و تبليغ الرسالة .

من هنا نبدأ :

عند هذا الحد لا بد لنا أن نواجه السؤال المهم هنا وهو : من أين نبدأ ؟

والجواب على هذا السؤال المهم كما هو معلوم هو : علينا أن نبدأ بإصلاح النفس ؛ لأن بداية الإصلاح الإسلامي

المعاصر إنما تكمن في إصلاح النفس المسلمة أولًا ؛ وذلك بإصلاح ما أصاب أصل رؤيتها العقدية وحوافزها الحضارية ومنهجها الفكري وثقافتها الاجتماعية وخطابها التربوي من تشوهات نجمت بسبب ما خالط مسيرة الأمة من أعاصير الأحداث ومخلفات تراث الشعوب والأمم ؛ فكان كل ذلك بمثابة الحجارة التي ألقيت في تروس عجلة الدفع الحضاري الإسلامي النابع من رسالة الإسلام ، ومن عهد رسالته ، مما جعلها تبطِّئ مسيرتها ، وتعوق طاقة دفعها حتى أوقفت تلك التشوهات والمعوقات حركتها ، ولم يُجْدِ الأمة ما حققته على مرِّ القرون من تراكمات الحِرَف والصناعات لينهدم العمران ولتنتهي إلى ما يشبه الجثة الهامدة والكَم المهمل في حلبة سباق الأمم وتُدافع الحضارات ، ولتسقط فريسة لأعدائها ، تجتر آلامها ، وتندب حظها ، تفاقم أزماتها ولا تهتدي في ليلها إلى طريق .

أما كيف حدث ذلك ؟ وكيف بدأ ؟ فإن بذور ذلك كما نعلم قد بدأت حين انطوى عهد الرسالة والخلافة الراشدة في قرن من الصراع الدامي أيام العهد الأموي ؛ حيث ضعف الأداء والإعداد التربوي الإسلامي ، وغلبت العرقيات والنعرات وأطلت بقايا الجاهليات القبيلية والشعوبية في غمرة الأحداث والتحديات الهائلة المتسارعة ، وانتهى

الأمر بعزل العاملين العالمين حماة عهد الرسالة عن ميدان الحكم والسياسة والحياة العامة ، وحُمِلوا على عزلةٍ مدرسية تـمَّ توظيفها في جملتها في فتوى وقضاء المعاملات الفردية والأحوال الشخصية والإمامة في المساجد وحضٌ المصلين - في الجُمَع والحلقات - على فضيلة الطاعة وطلب مكارم الأخلاق .

إن هذا العزل ، وهذه العزلة ، لِحَمَلَةِ العلم العاملين وحماة المثال الإسلامي الذين هم في نهاية المطاف مصدر طاقة حركة الأمة ، كان له كلما امتد العهد بالعزل والعزلة أسوأ العواقب في تشويه الرؤية العقدية الحضارية الكلية ، وفي تحطيم مؤسسات قيادة الأمة ومستقبل الثقافة والتعليم في الأمة ، وفي انحطاط مناهج تربية الناشئة - على ما انتهت إليه الأمة في عهود انحطاطها الأخيرة.

إن الرؤية العقدية الحضارية الكلية الإسلامية التي هي عقيدة التوحيد وعقيدة الاستخلاف والإعمار والتسخير الخيِّر ، وهي عقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر ، فهي عقيدةٌ جادةٌ إيجابيةٌ تعكس واقع فطرة الإنسان وتهدف إلى تفعيل طاقة تجعل غايتها الإحسان والإتقان والإصلاح في هذه الحياة وإلى حسن حمل الأمانة وحسن أدائها باتجاه الخير والحق والعدل (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدًا واعمل

لآخرتك كأنك تموت غدًا) ولتجعل حياة المسلم - بكل أبعادها ومجالاتها - عبادةً ، أي : (تعبيدًا) للَّه الحق ؛ ولذلك فالرؤية والعقيدة الإسلامية هي ضمير الأمة الذي يحفزها إلى العمل والإعمار الصالح النافع في هذه الحياة الدنيا حيث الآخرة إنما هي محصلة عمل الدنيا « **إنْ خيرًا فخيرٌ ، وإنْ شرًّا فشرٌّ** » ، فيكون هم الإنسان المسلم أن يوزع ... بين الذكر والجهاد ؛ حيث يكون ذكر اللَّه حافزًا إلى العمل الصالح ، أي : أن يكون حافزًا إلى الجهاد بكل أنواعه في العلم والعمل ؛ وفي السلم والحرب ؛ أي : حافز لجهاد تزكية النفس ، وجهاد طلب الرزق ، وجهاد طلب العلم ، وجهاد السعي بالإصلاح ، وجهاد السعي في حاجة المحتاجين ، وجهاد الدعوة ، وجهاد الدفاع عن الدين ، وجهاد الدفاع عن النفس والأهل والأوطان ، وجهاد الدفاع عن المستضعفين .

وهذا يعني أن حياة المسلم كلها هي حياة جهاد الاستخلاف والإعمار وأداء أمانة الخيار الصالح ، سواء أكان ذلك في الشأن الخاص أم في الشأن العام ، أم كان جهادًا في حاجة الفرد ، أم جهادًا في حاجة الجماعة ، ويستعين المسلم على ذلك كله بذكر اللَّه - الذي هو الحقُّ والعدل والرحمة والسلام - في تسبيحه وقرآنه ، وصلاته ، وصيامه ، وزكاته ، وحج البيت ، وفي تعظيم الشعائر ،

ومراقبة الله سبحانه في السر والعلن ، يهتدي بهديه ، ويستعينه على أداء أمانة العمران والتسخير الخيِّر : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود : ٦١] . ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [النور : ٥٥] . ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام : ١٦٢] . ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت : ٦٩] . ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ [العنكبوت : ٤٥] .

أما الرؤية الانعزالية المدرسية التي فرضت وخيمت على الصفوة العلمية للأمة بحكم الواقع الذي أصبحت تعيشه ، والزاوية التي باتت ترى وتمارس منها ؛ كان لا بد من أن تنتهي بها إلى أن تصبح رؤيةً تُهمِّش العام وما يخص الأُمة ومصالحها في السلطة السياسية ، والعدل الاقتصادي ، والتضامن الاجتماعي ، وأداء الوظائف العامة ، وفي المؤسسات وكان لا بد لها من أن تركز على ما انقطعت إليه من شؤون الذكر والشعائر وتغيب بذلك شؤون الجهاد الحياتي الإعماري ، وليصبح الذكر في ثقافة الأمة هو ما دعوه بالعبادات ونحن نعلم أن حياة المسلم في « اللغة

القرآنية » وعمله كله « عبادة »[1] ، سواء أكان ذلك ذكرًا لله أم كان سعيًا وجهادًا ، وكان للرؤية المدرسية الانعزالية أن تُـهَوِّن - في سلبية - دون دراية وقصد من شأن جهاد العمل والسعي في مناكب الأرض وعمرانها وإصلاحها وتسخيرها ، وأن تختزله ليصبح مجرد معاملات وأحكام عقود يقصد منها الضبط الفقهي (الشرعي القانوني) للعقود في تعاملات الناس .

هذا التشوه في الرؤية الكلية الذي فرضته عزلة الصفوة الفكرية - « أهل العلم » - هو المسؤول بالدرجة الأولى من الناحية النفسية عما أصاب حياة الأمة وشخصيتها وغاياتها الحياتية الإعمارية ووظائفها الجماعية من سلبية نحو الحياة وغاياتها العمرانية والإصلاحية ؛ بحيث لم تعد هي تلك الرؤية الإيجابية الحضارية العمرانية التي تحض على البذر والزرع والعمل حتى ولو لم تكن للزارع - وقد آذنت الدنيا بالزوال - فسحة من العمر يجني فيها الثمر ، والتي تجعل حتى من متعة عِشرة الأزواج عملًا صالحًا يستحق المكافأة الربانية والأجر .

(١) إنَّ مفهوم العبادة والعبودية في الإسلام مشتق من التعبيد ، وليس من الاستعباد ؛ حيث إنَّ المسلم بإرادته الحرة يتقبل ما هو حق وصواب ، وذلك مثار اعتزاز ومنبع قوة ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون : ٨] .

هذا التشوه في الرؤية هو المسؤول أساسًا عن غيبة الوعي وجدية السعي وإبداعه في حياة الأمة ، وهو المسؤول عن فساد حياتها العامة وتمزقها ، وعن سلبية الأمة وضعف حوافزها النفسية ، وعن قصور أدائها الحضاري ، وانهيار مؤسساتها العامة ، وتفشي الأمراض الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتها .

وقد أورث العزل والعزلة المدرسية التي حوصر بها رجال الفكر والعلم والمعرفة أُحاديةً في المعرفة توارت معها التجربة والمعرفة الإنسانية والمتغيرات الاجتماعية (العلوم الاجتماعية) بعيداً ؛ لتنحصر المعرفة في الإحاطة النصية واللغوية ، وتضعف معها في النهاية طاقات التجديد والاجتهاد ، ويسود التقليد والاستظهار ، ويتدرَّع العجز الفكري بقدسية النص المجتزأ زمانًا ومكانًا في كثير من الأحيان في قهر إرادة الأمة وإخضاعها - بغض النظر عن النوايا - لممارسات الكثير من ظلامات الجهالة وعسف الكثير من الجهال وأصحاب الأغراض والأمراض ، ولتنحط الثقافة والعلوم والمعارف الإنسانية في قرون التقليد والانحطاط ، وليقتصر فيها تعليم عامة الأمة وتعليم ناشئتها وثقافتهم على الكتاتيب وما تقدم من النزر اليسير بتعليم شيء من القرآن الكريم ومبادئ الحساب لتصريف

أدنى الأساسيات من حاجات الحياة اليومية ، وبأساليب تربوية وتعليمية سيئة تقوم على السلطوية والعقاب يمولها الآباء بالنزر اليسير الذي يقدرون عليه يدفعونه للمعلم البائس الذي لم يجد وسيلة أكرم من مهمة « معلم الصبيان » ، وهو نظام تعليمي كانت جل أساليبه وممارساته موضع النقد والمؤاخذة والتجريح من قِبَلِ كثير من العلماء أصحاب الفكر والنظر مقارنًا بأسلوب ثقافة أبناء الخاصة التي يختلف مستواها ويتسع مجالها إلى شيء من علوم الدين والآداب ، وتتوخى حسن معاملة الطالب ، وحفظ كرامته ، وتتضمن قواعد هذا اللون من التربية والتعليم وصايا الخاصة والحكام إلى مؤدبي أبنائهم في دُورهم ، ولا يضاف إلى هذين النظامين التربويين الثقافيين المتنافرين إلا بعض المدارس التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تخريج (كوادر) الأئمة والوعاظ والقضاة والمفتين .

وبتشوه الرؤية العقدية الكلية ، وأُحادية المعرفة ، وعقم المنهج المعرفي ، وقهر الخطاب الديني ، واستبداد الصفوة السياسية ، وتفشي الخرافة والشعوذة والخزعبلات على مختلف أنواعها في صفوف العامة وكثير من الخاصة فقد تباطأ دفع عجلة روح الإسلام الحضارية ، وانتهت الأمة ومؤسساتها إلى التدهور والانحطاط ، وانحدرت نفسية

شعوبها إلى السلبية والخنوع ، واتجه أداء أبنائها إلى القصور ، وخَبَت الطاقة ، وضَعُفَت الحوافز النفسية في إتقان الأداء ؛ لأنَّ المحب الراغب من يرى غايته وذاته بالعطاء بما يفعل ويعمل هو الذي يبذل نفسه ويصبر على عناء البذل ، أما الخائف والكاره والسلبي الأناني الذي لا يتطلع إلا للأخذ والذي لا يعرف كيف يحقق ذاته أو غايته بالعمل والعطاء فهو إنسان سلبي عالة على الحياة ولا يفعل مثله إلا القليل والحد الأدنى .

إن ضعف الدافعية والحافز ، وبالتالي تدني قصور الأداء ، يبقى هو العقبة الكؤود أمام كل محاولات الإصلاح التي لا بد للأمة أولًا من أن تتخلص منها ومن أسبابها ؛ حتى يمكن إحياء الأمة واستنهاضها ، وإنجاح مشاريع الإصلاح الإسلامي فيها ، والحصول على الثمار المرجوة منها ، وتحقيق الشهود الحضاري لها ولأدائها في عصر العلم والتقنيات لتسخير الطاقات في أعماق البحار وآفاق السماوات .

موضع التعليم العالي من الإصلاح الحضاري الإسلامي

والسؤال الآن ما هو موضع التعليم العالي من مشروع الإصلاح الحضاري الإسلامي ؟ وكيف نفعِّله ليؤدي

الأدوار المنوطة به لتصحيح الرؤية واستعادة الدافعية في نشر العلم والثقافة وتوليد المعارف وإعداد (الكوادر) اللازمة لحاجات الأمة ومواكبتها ؟

وإذا كان توليد المعارف ونشر الثقافة وإعداد (الكوادر) العاملة من أهم مهام التعليم العالي ؛ فإن هذه المهام وهذه الغايات تتعدى جهود التجهيزات المادية والترتيبات الإدارية والتراكيب الأكاديمية المدرسية ومخططاتها التي تعتمد الاستيراد والمحاكاة للمنظومات المعرفية والأنظمة التعليمية والتربوية ، وذلك أن لكل شخصية حضارية منطلقاتها وغاياتها وقيمها ومفاتيح تحريك كوامن طاقاتها ، وأي جهود تتجاهل هذه السمات والخصوصيات ولا تخاطب مكامن الطاقة للشخصية الحضارية للأمة فإنها لن تحرك إرادتها ووجدانها ، ولن تدفعها باتجاه الاستجابة وإتقان الأداء ؛ ولذلك فإنه لا يمكن في الحقيقة للأمة أن تأخذ موضعها اللائق بها بين الأمم ما لم يتم إصلاح التعليم العالي ضمن المنظومة التربوية والتعليمية ، وتفعيله والتخلص من الآفات التي تمكنت منه ؛ حتى يحقق الغايات والمهام الأساسية المنوطة به .

آفات التعليم العالي في البلاد الإسلامية

الآفة الأولى : هي آفة التقليد والمحاكاة ، وذلك أن جلَّ

أنظمة التعليم العالي في البلاد الإسلامية وفلسفاتها غربية أجنبية عن ضمير الأمة وغاياتها الحضارية ، معتمدة على التقليد والمحاكاة ، لا تأخذ في الحسبان الطبيعة والسمات الشخصية والخاصة للحضارة الإسلامية ومنطلقاتها وقيمها ، والمبنية على مبادئ التوحيد والاستخلاف ، وغائية الوجود وأخلاقيته ، ووحدة منطلقاته ، وتكامل أبعاده المادية والروحية والأخلاقية وأبعاده الدنيوية والأبدية ؛ حيث يكون الكسب والإنجاز والإتقان والعمران غاية ووسيلة ، فهو حاجة وغاية معاشية ، وهو في ذات الوقت وسيلة روحية تهدف إلى أبعد من الحاجة المعاشية ، وهو تحقيق مبدأ العدل وترقية الذات في هذه الحياة ، وفي الحياة الروحية الأبدية الأخروية بالإتقان والإحسان ؛ حبًّا وتعبيدًا للنفس باتجاه الرحمن الذي هو الحق والعدل والرحمة والسلام ، ونأيًا بها عن نوازع الشر والظلم والقسوة والعدوان .

الآفة الثانية : تشوه الرؤية الكلية الإسلامية وما خالط ثقافة المسلمين من آفات وخرافات وشعوذات أوقفت تروس عجلة حضارتهم ، وهدمت عمرانهم ، وشوهت عقليتهم ، وأفسدت معارفهم ، ومناهج فكرهم ، وممارسات حياتهم ، وأساليب تربيتهم ، وباعدت بينهم وبين ماكانوا عليه من قوة التوكل الواثق على الله والتزام الإتقان والإحسان على أساس

من طلب نهج السنن الإلهية في كل شؤون سعيهم وحياتهم .

لهذه الأسباب وهذه الآفات لم يستطع التعليم عامةً ، والعالي على وجه الخصوص في الأمة الإسلامية أن يؤدي حتى اليوم دوره بنجاح في ميادين المعرفة سواء الدينية الشرعية منها أم المدنية وسواء الإنساني منها أم التقني . وللأسباب نفسها لم يتمكن التعليم العالي من أن ينجح في نشر الثقافة وتوليد المعارف وإنتاج الكوادر المتقنة المبدعة وبقيت الأمة في تيه العجز والضعف والفرقة ، وفي ظلام الخرافة ، وعلى هامش المسيرة الإنسانية الحضارية المعاصرة .

إن إصلاح التعليم العالي وتفعيله يعتبر قضية أساسية ، ومقدمة لا بد منها ؛ لإصلاح الأمة الإسلامية وإنهاضها وإنجاح مشروعها الحضاري ورسالتها الإنسانية العالمية ؛ ولذلك يجب أن يمتد هذا الإصلاح إلى الجذور ، ويزيل ما ألـمَّ بها من تشوهات تبدأ بـ « **إسلامية المعرفة** » وأصالة منطلقاتها ، والتي تقتضي إصلاح منهج المعرفة وتوحيد مصادرها الإلهية والإنسانية ؛ حيث يوفر الوحي البعد الكلي الروحي الأخلاقي لمجال الفعل الإنساني ، وتسخير السنن الكونية والوسائل العلمية والتقنية لذلك الفعل ، وتزول بذلك حواجز العجز والخمود ، وتنطلق طاقات الفكر

والدرس والبحث في الطبائع والوقائع على أساس مبادئ العقل ، وسنن الكون ، ومقتضى هداية الوحي .

إن « **إسلامية المعرفة** » تهدف إلى تصحيح الرؤية الكونية وإلى استعادة وحدة مصادر المعرفة الإسلامية والتزام منهج السنن في السعي والتسخير لتضيء رؤية العقل المسلم ، وتدفع به قادرًا في عباب بحر العلم والمعرفة محررًا من كوابح الخرافات والشعوذات ، ومن معوقات التناقضات والأوهام والضلالات .

إن الغاية من « **إسلامية المعرفة** » أن تعمل على تحرير العقل المسلم من آفات الخرافات والأوهام والتناقضات ليخوض غمار العلم والمعرفة في شجاعة وثقة ومبادرة ؛ طلبًا للإصلاح والتسخير والإتقان والإبداع ؛ فيملك بذلك ناصية القدرة والأمانة في الأداء الأخلاقي الجاد ، ومجابهة التحديات ، وحل المعضلات ، وبلوغ الغايات ، وتحقيق المقاصد .

إن إصلاح الرؤية الإسلامية وسلامة المنهج الفكري واستعادة صورتهم القرآنية الكونية الشمولية الأصلية شرط أساس لتنقية الثقافة وإصلاح مناهج التربية والتعليم ، والتي هي بدورها شروط أساسية لإصلاح البناء المعرفي والوجداني

في النفوس ، وتزويده بدليلِ الحركة وحافزِ الأداء . وإذا توافر دليل الحركة وحافز الأداء لدى العاملين فإن توظيف الوسائل والأدوات سيكون – عندها فقط– فعالًا حكيمًا مؤديًا دوره في مواجهة التحديات ، وإنجاز المهمات ، وتوفير الحاجات ، وتحرير تروس حركة الأمة ، وإطلاق طاقاتها الإنتاجية الأخلاقية والإبداعية الاستخلافية الحضارية الخيِّرة .

وهكذا فإننا إذا شئنا أن نضع مسيرة الإصلاح على الاتجاه السليم بعد قرون من التيه والتخبط ، فإن علينا أن نعكس أولوياتنا في خطة إصلاح التربية والتعليم ، وأن نقدم النوع على الكم ، والمعاني على المباني ، والمناهج على الوسائل ، دون تقصير في حقٌ أي واحدٍ منها بالقدر الذي يؤدي دوره ويخدم غايته دون تعارض أو قصور .

هذا التوازن بين الكم والكيف ، وبين المعاني والمباني ، هو حال الأمم التي تتمتع بقدرة الأداء ؛ حيث تعبر الثقافة والتربية ، ويعبر التعليم فيها ، عن شخصيتها ومنطلقاتها الحضارية ، ويصدر عن مكامن الطاقة فيها ، وحوافز الأداء في كيانها ، والتي تضع شؤون الثقافة والتربية والتعليم وإعداد الإنسان في الأسرة والمدرسة والمجتمع ، وتفجير طاقاته الإبداعية على رأس سلم أولوياتها ، موفرة لها

الإمكانات اللازمة ؛ عندها تصبح بحقٍّ أدواتها في تحقيق الغايات والمقاصد ، وتصبح هذه المؤسسات أرضًا صلبة وتربةً خصبةً لبناء شخصية الأمة وتنمية طاقاتها وقدراتها .

أما الأمم المتخلفة فديدنها المحاكاة والتقليد ، ولا تعبر منظوماتها وأنظمتها التربوية والتعليمية عن منطلقاتها وقسماتها وخصوصياتها الحضارية ؛ بل هي أنظمة ومنظومات خليط ملفَّق في رؤاه وتوجهاته ، وتأتي حاجات التربية والتعليم والتدريب ومستلزماتها في ذيل قائمة اهتمام هذه الأمم المتخلفة ، وهي أول المهام والوظائف التي تعاني من مزيد الشحِّ حين تقع الأزمات ويتفاقم العجز والقصور ، على الرغم من أننا نعلم علم اليقين أن تجديد الطاقة إذا انحسرت وتحسين الأداء إذا انحسر إذا ضعف - يعتمد بشكل أساس على نوعية الثقافة وعلى ترقية مناهج التربية والتعليم وسدِّ ثغراتها ، أي : إنه يعتمد على الإنسان عقيدةً وثقافةً وتربيةً وطاقاتٍ وقدراتٍ .

إن حركة الأمم في الحضارة والإعمار حركة حلزونية ، فإما أن تحفز النفوس وتحسن أساليب تربيتها وتعليمها وتدريسها ؛ لتندفع إلى آفاق أعلى وأوسع ، وإما أن تهمل وتسوء أساليب تربيتها وتعليمها وتدريبها وتخمد حوافزها ؛

ليسوء أداؤها وتنحدر إلى دركات أسفل وأضيق .

إسلامية المعرفة : تجربة حية في تفعيل التعليم العالي

إن إسلامية المعرفة هي غاية وقضية روحية معرفية علمية تربوية نشأت وترعرعت في عقولٍ من أبناء هذه الأمة وضمائرهم ، اتسمت بالإيمان برسالة الإسلام وإدراك الروح والطاقة الحضارية التي أقامت حضارة الإسلام التي أحيت موات الحضارة الإنسانية ، وارتقت بها إلى آفاق جديدة كانت الأساس الذي بنت عليه الأمم اللاحقة حضارتها ، وحققت به منجزاتها ، كما تعلموا منها كثيرًا من قيم الإسلام ومفاهيمه ومنطلقاته التي بوَّأت الأمة في سالف عهدها مكانها المرموق في تاريخ الإنسانية .

لقد تميَّز تكوين هذه المجموعة التي نادت بإسلامية المعرفة ، إنها في مجموعها قد جمعت ثقافتها بين معارف الثقافة والتاريخ الإسلامي من ناحية ، والثقافة والعلوم المعاصرة من ناحية أخرى ، كما تميز هذا التكوين بقدر كبير من النضج والحنكة بسبب ممارساتها العلمية والوظيفية ، أي : إن تكوينها الفكري في مجموعها قد تميَّز عمليًّا بوحدة المعرفة التي تجمع بين معارف الوحي ومعارف العلوم الإنسانية

والتقنية ، وتكامل هذا التكوين .

هذه الوحدة المعرفية وتكاملها في تكوين هذه المجموعة تبدت في كتابات مبكرة لبعض رجال الفريق الذي تصدى لهذه المهمة ، ومنها كتاب « نظرية الإسلام الاقتصادية : الفلسفة والوسائل المعاصرة » (الخانجي ، القاهرة ١٩٦٠م) ، وفي جهود الفريق في إنشاء جمعيةٍ ثقافيةٍ إسلامية كبرى هي : اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٣م) ، والتي تطورت لتصبح نواة لمؤسسات إسلامية مهمة وأساسية لحركة إسلامية المعرفة ، وأهمها فكريًا جمعية علماء الاجتماعيات المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (١٩٧٢م) ، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٩٨١م) .

وأساس فكرة « **إسلامية المعرفة** » أن جوهر أزمة الأمة وقصور أدائها ، إنما هو قبل كل شيءٍ ؛ بسبب ما أصاب الفكر الإسلامي في تطوره ، من تشوهات شوَّهت الرؤية الإسلامية ، وقضت على وحدة المعرفة فيه ، وأحالت المعرفة الإسلامية إلى معرفة دينية نصية ساكنة ، كما همَّشَت المعرفة الإنسانية في تكوين هذا الفكر وأدائه ، ووأدت بذور العلوم الإنسانية التي تلمح براعمها في مبادئ الأصول

الثانوية لأصول الفقه الإسلامي ومفاهيمه ؛ الأمر الذي انتهى إلى تدهور ثقافة الأمة ومناهج فكرها ومؤسساتها ووحدتها وأنظمة الحكم فيها ، وأثر ذلك على الخطاب الديني ليصبح في جملته خطاب زجر أدى - مع تفشي ظاهرة العجز الفكري والاستبداد والترهيب السياسي - إلى تكوين شخصية سلبية لدى الأمة ؛ هي « نفسية العبد » ، الأمر الذي أفقدها الطاقة الحضارية الاستخلافية الإبداعية ، وانتهى بها الأمر إلى ما نرى من الذل والتخلف ؛ لأن الخائف الكاره يعمل بالحد الأدنى ، أما البذل والعطاء والإبداع فمن صفات المحب الراغب صاحب الغاية والهدف .

إن فكرة إسلامية المعرفة لدى مؤسسي المعهد العالمي للفكر الإسلامي هي منطلق خطة لإعادة صياغة فكر الأمة على أساس ثوابت الإسلام ومنطلقاته الإنسانية العالمية الحضارية المبنية على أساس التوحيد والاستخلاف ، وتهدف خطة إسلامية المعرفة إلى استعادة الرؤية الإسلامية الكلية الإيجابية التي تمثل الأساس والقاعدة والمنطلق ، وتعمل على إصلاح المنهج المعرفي حتى يتمّ بناؤه على مفهوم شمولي تحليلي منضبط ، وعلى وحدة الهداية الإلهية والعلوم الإنسانية لا تنفصم ، لتشكيل واقع سعي حياة الإنسان في

هذه الأرض ؛ لتحقق غاية حمل الأمانة ومقاصد الشريعة في سلامة الخيار الإنساني في الإصلاح والخير ، وتلتزم مبادئ العقل – الذي هو أداة الاستخلاف – وتلتزم السنن الإلهية في الكون ، وهي بذلك توفر الوسائل الضرورية لتنقية الثقافة الإسلامية مما ألمَّ بها من تشوهات ، وما داخَلَها من تخريفات وشعوذات ودسائس وأوهام ؛ فتوفر بذلك في نهاية المطاف المدخلات الثقافية والتربوية الصحيحة لإصلاح البناء العقلي والنفسي الوجداني للفرد وللأمة المسلمة ، ولتنشئة أجيال القوة والعطاء والقدرة والإبداع الحضاري العمراني بإذن الله .

لقد عَدَّ « المعهد العالمي للفكر الإسلامي » أن مهمته الأساسية إنما تكمن أولًا في مخاطبة المثقفين والمفكرين والمربين وصناع العقول من الأساتذة الجامعيين ، على اختلاف اختصاصاتهم وتوجهاتهم لتوعيتهم بطبيعة الأزمة ، وبوجوه الإصلاح التربوي المطلوب ، وتجلية الرؤية أمامهم ؛ ليحملوا بدورهم مسؤولياتهم في إصلاح الثقافة ، وتنميتها ، وإصلاح مناهج التربية وترشيدها ، وتحريك كوامن الطاقة في كيان الأمة ، حتى ترشد مسيرة حركتها بإذن الله .

لقد مدَّ « المعهد العالمي للفكر الإسلامي » يده إلى

الصفوة الفكرية في مختلف حواضر الأمة الإسلامية والعالم في جهود فكرية مشتركة وفَّرت للمفكرين والعلماء المسلمين المنابر للحوار والفكر والإسهام ، وتبلورت جهودها وخططها على شكل مراكز ومؤسسات ومؤتمرات وندوات ومطبوعات ودوريات باللغات العربية والإنجليزية ولغات شعوب الأمة الإسلامية وغيرها ، وحققت نشاطات مشتركة مع كل المهتمين بقضية الإصلاح الفكري والتربوي؛ أملًا واعدًا ، وقضيةً جديةً مهمةً مطروحةً على بساط الفكر العلمي الأكاديمي ؛ لسبر أغوارها ، وتفعيل طاقاتها في إعادة بناء فكر الأمة ومنطلقاتها الحضارية ، وهذا من أهم المرتكزات لتوفير الشروط الضرورية لإنهاض الأمة ، وتحريك كوامن البذل والطاقة في كيانها ، وإنجاح مشروعها الحضاري لخدمة الإنسانية بإذن اللّٰه .

تجربة إسلامية المعرفة في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا

قامت الدولة الماليزية المستقلة عام (١٩٥٦م) وأخذت تتحسس طريقها في بناء دولتها الوليدة ، وتنبهت قيادتها إلى دور الإسلام في تحريك كوامن الطاقة في شعبها

المسلم ، فأنشأت بتأثير من المؤتمر الإسلامي الأول للتعليم المنعقد في مكة المكرمة عام (١٩٧٧م) الجامعة الإسلامية العالمية في كوالالمبور (١٩٨٣م) باتفاقية دولية مع منظمة المؤتمر الإسلامي ؛ لتكون دولة مضيفة لجامعة إسلامية عالمية ضمن منظومة سلسلة الجامعات الإسلامية العالمية التي هدفت المنظمة أن تعنى في برامجها بالثقافة الإسلامية ، وهذا لا يعني أن تمويل هذه الجامعات يأتي من منظمة المؤتمر الإسلامي بالضرورة ؛ لأن الدولة الماليزية هي التي تقوم بتمويل هذه الجامعة .

وتنبهت القيادة الماليزية إلى طبيعة الفكر الإصلاحي الحضاري البنَّاء الذي يصدر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي عقد أحد مؤتمراته الدولية عن إسلامية المعرفة وإصلاح النظام المعرفي في كوالالمبور عام (١٩٨٤م) حيث كان وزير التربية الماليزي في حينه هو الأستاذ أنور إبراهيم الذي كان وثيق الصلة بمؤسسي المعهد منذ أن كان عضوًا في الأمانة العامة للندوة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض ؛ لذلك دعت وزارة التربية والتعليم الماليزية عام (١٩٨٨م) المعهد العالمي للفكر الإسلامي إلى تبني جامعتها الوليدة (ألف طالب جامعي) وطلبت إلى المعهد

انتداب أحد رجاله لوضع مفاهيم إسلامية المعرفة ومنطلقاتها في هذه الجامعة وتطويرها في خطة تربوية جامعية ؛ خدمة للإسلام وأهداف الإصلاح والتنمية في ماليزيا .

وتسلم المعهدُ الجامعةَ في شخص أحد رجاله المفكرين من أصحاب الفكر والخبرة التنظيمية والجامعية ، ولمدة عشر سنوات (١٩٨٨ - ١٩٩٩م) تم خلالهابناء الجامعة ماديًّا وأكاديميًّا لتضمَّ برامجها وكلياتها علوم الدراسات الإسلامية والإنسانية كافة إلى جانب علوم العمارة والهندسة والطب والعلوم في حرمين جامعيين ، وحرمٍ ثالثٍ لإعداد الطلاب في اللغتين العربية والإنجليزية وللدراسات التكميلية للطلاب القادمين من أنظمة تقصر في بعض الوجوه عن حاجات الطالب المسلم ومتطلبات الالتحاق بالجامعة ومنهم طلاب دول الاتحاد السوفييتي سابقًا ووسط آسيا وشرق أوربا وكذلك طلاب نظام الثقافة العامة ؛ حيث لايزيد إعدادهم التعليمي على إحدى عشرة سنة دراسية .

المعنى والمبنى

لقد جاء تخطيط الحرمين الجامعيين - الحرم الرئيس في كوالالمبور والحرم الطبي في كوانتن (كلية الطب وكلية العلوم) - ليعبر عن إبداعات العمارة الإسلامية في العمارة ومفاهيمها في كفاءة الأداء وجمال البناء ورعاية البيئة

والتناغم معها ، ويمكن مشاهدة هذا الحرم في مدن كوالالمبور حيث قد اكتمل بناؤه اليوم إلا من بعض المرافق والخدمات الملحقة به .

إن الإنجاز في هذه الجامعة وفي هذا الحرم (سكن خمسة عشر ألف طالب) لم يقتصر على الإبداع والتجديد في جمال عمارة هذا الحرم الإسلامية وخطة بنائه ، مما جعله من أجمل الـحُرَم الجامعية في العالم وأكفَئِها ؛ بما يعبر عنه من قيم العمارة الإسلامية في جمال البناء ، وفي كفاءة الأداء واحترام البيئة وتسخير طاقاتها وجمالاتها ، بل تعدى ذلك ، وهو الأهم ، إلى مناهج هذه الجامعة وخططها الأكاديمية والثقافية والاجتماعية .

يستطيع الزائر أن يرى كيف أن الحرم الجامعي يتوسطه المسجد الذي يمثل مركزه الروحي بكل جماله وشموخه والذي تتدفق من حوله حركة الطلاب والعاملين في كل اتجاه ، ويوفر ساحة مهمة للنشاطات الروحية والثقافية الإسلامية ، كما توفر أفنية الحرم واتصال مرافقه روحًا من الألفة الثقافية والاجتماعية ، وإن اتصال مبانيه يوفر مرونة في تطور استخدام مبانيه وخدماته ، وقد جاء توزيع مواقع السكن والترفيه والرياضة ملتزمًا الضوابط الإسلامية التي توفر لكل جنس من الجنسين الخصوصية والحرية والتزام

أخلاق الإسلام في علاقة الجنسين مع كفاءة الأداء والاستجابة للحاجات النفسية والاجتماعية والثقافية والترويحية والرياضية لطلاب الجامعة ، وأعضاء هيئة التدريس ، وللعاملين فيه ، ولأبنائهم كافةً بدءًا من الحضانات والروضات ، ومختلف مرافق التعليم ؛ لرعايتهم ولتوفير التفرغ الحقّ ، وتحقيق الراحة النفسية للدارسين والعاملين في هذا الصرح العلمي الإسلامي الباسق .

لقد التزمت عمارة هذا الحرم الجامعي مبادئ العمارة الإسلامية التي تحترم وتخدم خصائص الأمة وحاجتها وتتواءم ومناخاتها كما حققت بعض الإبداعات الإعمارية في خدمة الدارسين والعاملين ، وحلت بعض الإشكالات التي أصبحت تعاني منها الأمة في إطار العمارة الحديثة التي لم تراع خصائص المجتمعات الإسلامية ولا مناخاتها البيئية . وإنني أعتقد أنه قد آن الأوان لتكوين فريق معماري بدرس هذا المشروع ، ويؤرخ له وأن يخصص لذلك عدد من الرسائل الجامعية التي تقدّم للجامعيين والإعماريين لتوثيق عمارة هذا الحرم وما حققه في خدمة المستخدم حتى تتحقق الإفادة منها في جامعات البلاد الإسلامية وما يماثلها من المرافق العامة .

معارف الوحي الإسلامي والعلوم الإنسانية

إن البرنامج الأكاديمي والتربوي هو ، قبل أي شيء آخر ، بيت القصيد وغايته في نظام الجامعة ، وجاءت خطته تعليميةً تربويةً ، فهي تجسد أهداف إسلامية المعرفة ، وتهدف إلى معالجة التشوه الفكري والمنهجي ، وتبني آلة التنقية الثقافية ، وتعمل على إعادة البناء النفسي والتربوي لأجيال الأمة .

كانت المهمة الأساسية الأولى في خطة عمل إدارة الجامعة التصدي للتشوه المعرفي والمنهجي الذي أصاب فكر الأمة وشلَّ قدرتها على الإصلاح والبناء ، وإيجاد الكوادر المثقفة العاملة البديلة التي يتسم فكرها بوحدة المعرفة الإسلامية وشمولية المنهج ، وكان أهم ميادين هذا المنهج العلمي الأكاديمي البديل هو ميدان العلوم الإسلامية والإنسانية .

ولهذا الغرض فقد أُنشِئَتْ كلية معارف الوحي الإسلامي والعلوم الإنسانية لتكون أكبر كلية تضم التخصصات العلمية في حقل الدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية والإنسانية ، عدا العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ؛ وذلك لأسباب مهنية على الرغم من أن برامجها لها نفس الغاية وذات الهدف .

وكان حجر الزاوية في النظام الأكاديمي لهذه الكلية هو بدء العمل على تحقيق مشروع وحدة المعرفة الإسلامية ، وإصلاح مناهج الفكر ، وإيجاد الكوادر الإسلامية الثقافية القيادية والمهنية البديلة في هذه المحاولات باستخدام نظام التخصص المزدوج في إطار نظام الساعات المعتمَدة .

وعلى أساس نظام التخصص المزدوج فإن أي طالب أو طالبة يكون تخصصُه الرئيسُ الدراساتِ الإسلامية فإن عليه أن يختار تخصصًا فرعيًا في أحد العلوم الإنسانية ، والعكس بالعكس ، فإن أي طالب أو طالبة يكون تخصصُه الرئيسُ أحدَ العلومِ الإنسانيةِ تكون الدراساتُ الإسلامية تخصصَه الفرعي ، ومن يمد دراسته عامًا دراسيًا إضافيًا يمكنه أن يستكمل متطلبات الدرجة الجامعية (البكالوريوس) الأخرى ، وهو ما كانت الجامعة تشجع طلابها عليه ؛ فتكون لدى الخريج درجة جامعية في الدراسات الإسلامية ودرجة جامعية في أحد العلوم الاجتماعية في الميدان الذي اختاره الطالب أو الطالبة تخصصًا فرعيًا له في الأساس .

وهذا الازدواج في المعرفة والتخصص لا يوفر في هذه المرحلة فقط لكل طالب أفقًا معرفيًا أوسع وعلى شيء من التكامل في توجهه وأدائه ، وفي إدراكه الأشمل لأبعاد الحياة

الإنسانية الروحية الأخلاقية والسننية الاجتماعية المعاشية فحسب ؛ بل يوفر أيضًا للطالب أو الطالبة التكامل المنهجي الجزئي (منهج القياس في الدراسات الإسلامية) ، والكلي (منهج الدراسات الاجتماعية) بوسائلهما العلمية المختلفة ، وهو أمر منهجي مهم في تكامل بناء عقلية الطالب ، وفي مستقبل قدرته على الأداء .

ولم يخدم هذا النظام المعرفي جانبَ توسيع مدارك الدارس إلى الجوانب العامة الاجتماعية (دراسات اجتماعية) ، بل تعداه إلى جانب البعد الروحي والشخصي (دراسات دينية وأخلاقية) ، مما يجعل برنامج الدراسة قادرًا على توفير الأداة الفكرية لديه للتواصل مع روح الأمة وكيانها النفسي والمعرفي ، والقدرة على توظيف مفاتيح الحركة والطاقة في كيانها فحسب ؛ بل إن هذه الازدواجية (دراسات اجتماعية ودراسات إسلامية) توفر للطالب مجالًا وظيفيًا يفيد من طاقات (الكوادر) ويحفظ لها كرامتها ، خاصةً في بلاد الأقليات الإسلامية والبلاد الإسلامية الفقيرة التي تقل فيها فرص العمل ، وخاصةً في مجال الخدمات الدينية ، حيث يمكن للخريج – بمؤهله في العلوم الاجتماعية بجانب إجادته اللغة الإنجليزية التي درس بها المواد الفنية ، وإجادته اللغة العربية التي درس

بها الدراسات الإسلامية - أن يعمل في أي مجال مدني مناسب يرغب فيه ؛ وبذلك يتمكن من أن يكون أحد (الكوادر) العاملة في مجال العمل الحكومي أو التدريس أو في مجال الشركات والأعمال الخاصة ، وليس في مجال الحِرَف اليدوية - كما هو الحال في إعداد بعض طلاب الدراسات الإسلامية في بعض الجامعات الإسلامية - والتي لاتناسب أو تفيد من طبيعة قدراته وإعداده ، وبهذا يكون الخريجُ صاحبُ القدرة في مجال الدراسات الإسلامية والدراسات الاجتماعية على كل الأحوال أكثرَ تكاملًا ، وأقدر فكرًا وإدراكًا ، وأقدر أداءً وتأثيرًا من كثيرين سواه .

وأتاحت الجامعة في هذا النظام المجال لخريجي الجامعات أحادية المعرفة للالتحاق بالدراسات العليا لديها إذا استكمل الشروط اللازمة لتلقي المعرفة ضمن نظام دراستها الذي يلتزم الإلمام بمعارف الوحي الإسلامي إلى جانب المعرفة الانسانية في أي مجال من مجالات المعرفة الذي تخصص فيه الدارس .

فأي طالب يرغب في دراسة الشريعة الإسلامية في أي فرع من فروع المعرفة ، على مستوى الماجستير أو الدكتوراه ، يمكنه ذلك بعد استيفاء شروط الدراسة في هذا الفرع ، وهو إجادة اللغة العربية ، والتأهيل الأكاديمي في عدد المساقات الأساسية

في علوم الشريعة لتأهيله للدراسة والنظر العلمي في هذا المجال ، أما إذا كان من طلاب الدراسات الشرعية أصلًا فإن عليه أن يتأهل في أساسيات علم من العلوم الاجتماعية ومناهجه الكلية ، وفي اللغة الإنجليزية إلى جانب اللغة العربية التي يفترض فيه أنه يجيدها أساسًا .

وإذا كان المعهد العالمي للفكر الإسلامي قد قدم هذه الفكرة قبل ذلك إلى بعض الجامعات في العالم الإسلامي التي ظنت أن هذه الخطوة هي خاتمة المطاف ، وحتى هذا القدر لم تقدره ، وترجح الكم على الكيف وبقيت تلك الجامعات محدودة القدرة والنفع تخيم عليها أحادية المعرفة .

وقد نجحت « الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا » في برنامجها لعدة أسباب : أهمها : إقبال طلاب الجامعة ذاتها ، الذين سبق تأهيلهم في مجال الدراسات الشرعية والدراسات الاجتماعية ومناهجهما على مواصلة دراساتهم العليا في الجامعة ، كما قامت الجامعة بتطوير برنامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في سلسلة تُعَدُّ اليوم أفضل ما يقدم في هذا المجال ، وكذلك فإنَّ أبناء الجامعات الأخرى أبدوا حماسة شديدة في الالتحاق ببرنامج الجامعة الذي اشترط لقبول طلباتهم إجادة اللغتين العربية والإنجليزية أولًا قبل النظر في قبول طلباتهم ؛ الأمر

الذي جعلهم يبذلون غاية الجهد في تعلم هاتين اللغتين لمن لا يجيدهما أو لا يجيد واحدة منهما في بلده ، أو أن يلتحق الطالب منهم ببرامج الجامعة الإعدادية لتعلم اللغات على نفقتهم ، ولذلك فإنَّ الجامعة لم تعان من الإقبال على برامج دراستها العليا ، وكان الإقبال النوعي على برامجها أكبر من طاقة أدائها ، وبذلك أصبح برنامج الجامعة للدراسات العليا - بما يوفره من وحدة المعرفة ومناهج النظر والبحث العلمي - قادرًا على إمداد الساحة الفكرية بأصحاب خبرة ودراية علمية إنسانية في مختلف فروع المعرفة ، ومن منطلق يمكن دارسيه من المنظور الإسلامي الذي يرتكز إلى ثوابت الإسلام ومبادئه وقيمه ومقاصده ، وبذلك أصبحوا مؤهلين لكي يبدؤا مشوار التأصيل الإسلامي ليؤصِّلوا لمجالات دراساتهم من خلال ثقافتهم المطورة على أساس من المنظور الإسلامي ، وخدمة غاياته ومقاصده .

أما تطوير المادة الدراسية التي يتلقاها الطالب في كل حقل من حقول الدراسة من منظور إسلامي فقد نُظِر إليها على أنها عملية تطويرية تراكمية مستمرة لا تتم بالأمر ، ولا تتم في يوم وليلة ، فهي تبدأ بمعرفة الطالب بكل ما يُقَدَّم إلى نظرائه من مادة علمية في الجامعات المدنية مضافًا إليها تقويم إسلامي ناقد وعرض لما نضج من وجهات النظر

الإسلامية في المجالات المطروحة ؛ بحيث يشكِّل المنظور الإسلامي إضافة علمية لها وزنها الأكاديمي ، الأمر الذي يؤدي على المدى إلى زخمٍ وتراكمٍ علميٍّ رزينٍ في المجالات العلمية ، يمكنه مع مرور الوقت من إثبات مصداقيته وتطوير مجالاته بما يخدم مصالح الأمة بشكل حقيقي في المجال المعرفي ، وفي تكوين نوعية (كوادرها) في الأداء والإنجاز ، ويقدم عندها بدائل فكرية وعلمية متكاملة في المجالات العلمية والحياتية المختلفة .

وفي هذا الصدد لم تتجاهل الجامعة حقيقة أن جُلَّ جيل الأساتذة الجامعيين يعانون أيضًا من ظاهرة أحادية المعرفة ، وأن القليل منهم يتمتع بالتكامل المعرفي بجهد ثقافي علمي شخصي ؛ ولذلك فإن الجامعة قدمت دبلومًا في الدراسات الإسلامية لأساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية خاصةً ، ولأساتذة العلوم المختلفة عامةً ، ولتحقيق أكبر قدر من التكامل المعرفي فقد قدمت الجامعة في هذه المرحلة - دبلومًا في العلوم الاجتماعية والإنسانية لأساتذة الدراسات الإسلامية .

والجامعة بهذه الدبلومات توفر فرصة للتكامل المعرفي في هذه المرحلة من مراحل تطور آفاق التكامل المعرفي لدى كوادر التعليم الجامعي وتنميتها باتجاه تنمية المعرفة في الفروع

من منظور إسلامي ، وفي خدمة حاجات الأمة وتحديات العصر ، وفي اتجاه نمو فكرٍ إسلاميٍّ أصيلٍ وتراكميٍّ ؛ لبناء العلوم الإسلامية ، ولاسيما العلوم الاجتماعية والإنسانية .

وإلى جانب هذه الدبلومات فقد أنشأت الجامعة دبلومين آخرين : أحدهما في قسم التربية : لتخريج كوادر تعليمية في مجال دراسات الأسرة والأبوّة (الجانب التربوي النفسي والوجداني) وتوفير هذه الكوادر بالأعداد اللازمة لجعل هذا المساق (المقرر) العلمي التربوي الإسلامي ؛ لكي يصبح مستقبلًا أحد المتطلبات الأكاديمية الجامعية العامة ، والدبلوم الآخر في قسم علم النفس : لتخريج كوادر تعليم جامعي في مجال الفكر الإبداعي وحل المشكلات لذات الغرض ؛ وذلك لما تعاني منه ثقافة الأمة وممارساتها من تشوهات الفكر السلطوي .

ولتحقيق التكامل المعرفي والنمو العلمي الأكاديمي تمَّ تطوير العديد من المقررات الدراسية والمجالات العلمية الأكاديمية المتعلقة باعتباراتٍ وحاجاتٍ خاصة تتعلق بالأمة ومنظورها في المجالات الدينية والفلسفية والقانونية والإنسانية والاقتصادية والإدارية يمكن الرجوع إلى العديد منها في دليل الجامعة للدراسات الجامعية والدراسات العليا في مناهج الكليات والأقسام العلمية المختلفة .

ويمكن الإشارة هنا أيضًا بوجه خاص إلى مجال «الدراسات الغربية» (أو دراسات الغرب) الذي بدأ اختصاصًا جزئيًا ليُطور تدريجيًا إلى اختصاص رئيس ، ويهدف هذا القسم إلى دراسة الغرب تاريخًا ، وفكرًا ، وحضارة ، دراسة مفاهيمية (Conceptual) عميقة دقيقة ناقدة تعين على تكوين (كوادر) علمية متخصصة يستعين بها العقل المسلم في تطوير معارفه من جانب ، وفي فهم الغرب في ذاته ، وما له حضاريًا وإنسانيًا ، وما عليه ؛ حتى يمكن كوادر الأمة حسن الاستفادة من التواصل والحوار الحضاري مع الغرب ؛ لإنجاح مشروع الإصلاح الإسلامي ، وإمداده بما يفيده مما يحتاج إليه وفق منظومته وغاياته الحضارية حتى يمكن تطوير العلاقة مع الغرب إلى علاقة تعاون إيجابي بناء تـمّحي معه كثير من المظالم والإحن والتعديات التي يساعد عليها تخلف العالم الإسلامي وضعفه وتمزقه ، أي أن يكون تفاعل الأمة مع منجزات الحضارة ومع مجتمعاتها مبنيًا على فهم علمي وأسس منهجية يلتقي بها العقل المسلم ، والمنظومة الإسلامية الحضارية ، مع هذه الحضارة المادية بصفتها منظومة حضارية متقدمة ماديًا ، ولكن لها سماتها ومنطلقاتها وغاياتها ، وأن الهدف من التفاعل معها هو التلاقح الإيجابي المبصر وغايتُه

خيرُ الإنسانِ وصلاحُ حضارتِه الكونية على أساسٍ من منطلقات المنظومة الإسلامية الخيِّرة المبنية على الحقِّ ، وعلى العدل ، وعلى السلام ؛ لخير الإنسان وحضارته العالمية .

أما في مجال الدراسات العلمية الفيزيائية والهندسية وما في حكمهما من المجالات والمهن فإن إسلامية المعرفة فيها لا تتعلق بالحقائق العلمية وما رُكِّبَ في المواد والكائنات من مقادير وسننٍ إلهية ؛ فإن إدراكها يستوي فيه جميع البشر ؛ ولكن الاختلاف والتفاوت إنما يتأتى من منهج التعامل معها والاستفادة منها ، وفي وجوه تسخيرها ، وفي معيار أخلاقيات التعامل معها إصلاحًا أو فسادًا ، وتوخي النفع أو جلب الضرر ، وهذا كله من باب العقيدة والثقافة الإسلامية وفلسفة العلوم وأخلاقيات البحث العلمي ومزاولة المهن ، وهنا تختلف الرؤى والمشارب والمآرب والحضارات ، ويكون للمنظور الإسلامي المؤمن الموحد موضعه ودوره في الإصلاح والترشيد الذي يميز الخبيث من الطيب ، والنافع من الضار ، والإنساني من الحيواني ، ويستعيد روحانية الحياة ونبل غايتها والتواصل مع بارئها بعيدًا عن جهالات المادية والإلحاد .

والمجال الآخر الذي يتعلق بالعلوم الفيزيائية وإعداد (كوادرها) هو مجال الوعي على فلسفة الإسلام في هذه

المحاولات وهو مجال الوعي بتاريخ الأمة والإنسانية وإنجازاتها لإنصافها من التحيُّز الغربي الظالم ، ولتعزيز روح الثقة بالنفس لدى (كوادر) الأمة العلمية ، وشحذ الهمم لاستئناف المسيرة ، مع أخذ الدروس والعبر من فهم الأسباب التي عوَّقت الركب ، وأضلَّت السبيل ، وحادت بالعقل المسلم عن جديته وعلميته إلى مزالق العجز والأوهام والخرافات ومهالك التخلف .

المهم هنا في صياغة آلية منهج إسلامية المعرفة هو مفهوم العملية التطويرية للبرامج (process) التي تمثل استمرارية العمل والمثابرة عليه ، وتطويره لتحقيق غايات حضارية خيِّرة حيَّة تمثل حركة ونموًا وتدافعًا لايتوقف ، وتغني الفكر والثقافة ، وتستجيب لحاجات المجتمعات الحية المتطورة وواقعها منطلقةً في ذلك من منطلقات إسلامية أخلاقية ثابتة إلى غايات ومقاصد خيرة معلومة .

إن تطوير مادة المساقات الدراسية وتنوعها هي عملية مستمرة على أساس منطلقات إسلامية المعرفة - لتكون مادة حية في تنامٍ وتجدد حضاري مبدع مستمر ، تنضجه الخبرة والتجربة والتجاوب المستمر لحاجات الأمة والمجتمع ، ودعم البناء المعرفي المتجدد لطلاب المعرفة الإسلامية وكوادر أدائها ، وتوسيع آفاقهم ؛ ولتجعلهم دائمًا يتمتعون بطاقات

علمية ونفسية كامنة .

هذا المنظور وهذه الخطة جعلت خريجي الجامعة متفوقين علميًا ونفسيًا ، وجعلت الكثير من الشركات والمصالح الحكومية في بلد المقر (ماليزيا) تسعى إلى توظيف خريجي الجامعة الإسلامية لما يتحلون به من مقدرة وخُلُقٍ وجدية وثقافة ومهارات وطاقات كامنة (Potentials) ؛ إلى الحد الذي رجا فيه العديد من الرسميين وزوار الجامعة في عدد من البلاد الإسلامية مساعدتهم على تخريج مثل هذا النوع المتميز من (الكوادر) العلمية والمهنية ذات الكفاءة العالية .

إن ما تحقق يعطي الأمل والثقة بأن مواصلة المشوار في تطوير المعرفة الإسلامية الحقَّة ، ونمو شجرتها ، وتراكم ثمرها ؛ لتصبح علومًا ومعارف ناضجة متكاملة سوف تسهم في إحياء الأمة ، وتنمية طاقاتها ، وإسهامها في تسديد مسار الحضارة الإسلامية والإنسانية المبدعة الخيِّرة وترقيتها بإذن اللَّه .

اللغات والتعريب

وإذا كان الفكر والمنهج هو اللب فإنَّ اللغات هي الأداة ، ولذلك فإنَّ للغة أهمية كبرى في فاعلية الأداء ؛ وكلما كانت الأداة قادرة وميسرة كان النجاح أوفر حظًّا وأكبر .

وقد أولت الجامعة قضية اللغة فيها عظيم الاهتمام للتأكد من قدرة الخريجين على حسن الأداء وفاعليته ، وتوفير فرص التلقي والعطاء والتواصل فيما بينهم وبين البيئات التي سيعملون فيها ؛ ولذلك وفرت الجامعة لطلابها إلى جانب ما يجيدونه من لغات بلادهم إجادة اللغات العالمية العربية والإنجليزية التي تيسر لهم الوصول إلى منابع المعرفة على وجوهها الإسلامية والمعرفية والتقنية ، ضمن الظروف والمعطيات القائمة في عالم الأمة .

لقد حرصت الجامعة على توفير وسائل تعلم العربية والإنجليزية على أفضل المناهج العلمية المتطورة ، وبمادة وتوجيه إسلامي ؛ لتكون اللغة العربية لغة الثقافة والمعارف المقاصدية الشرعية الإسلامية ، ولغة التواصل الوجداني الإسلامي بين أبناء الأمة ، وتكون اللغة الإنجليزية - في هذه المرحلة التي تضعف فيها وتقل المادة العلمية والتقنية في اللغة العربية ولغات الشعوب الإسلامية - لغة المعارف العلمية والتقنية المعاصرة مما يوفر للكوادر العلمية والقيادية الإسلامية لغة الحضور على ساحة الفعل والتواصل مع الصفوة الفكرية والثقافية والعلمية والسياسية في هذه المرحلة في مختلف بلاد العالم ومراكز القرار والمعرفة العلمية وفيما بين صفوات كثير من بلاد الأمة الإسلامية أيضًا. وبهاتين اللغتين (العربية

والإنجليزية) يصبح لخريجي الجامعة أيضًا القدرة على التأثير على صعيد الفعل والأداء الفكري والعلمي والوجداني في بلادهم ، ويصبحون مصدرًا لإنماء الفكر والمعارف في مجتمعاتهم .

إنَّ الأمل أن تتصدى المؤسسات الإسلامية الثقافية والعلمية ، المحلية والدولية مستقبلًا ، لحل الإشكال اللغوي في الأمة بشكل جذري ، ذلك الإشكال الذي أسهم وما يزال يسهم في ضعفها الحضاري وتمزقها السياسي . فما لم يكن الأداء العلمي والثقافي باللغة الأولى للشعوب فإن ثقافتها ستكون – معرفيًا – ضعيفةً ، ومحصورة على تلقٍّ قاصرٍ محدود يقف عند القلة التي تجيد اللغات الأجنبية العالمية التي تتوافر فيها المواد المعرفية العلمية وأهمها اللغة الإنجليزية والتي هي في هذه الحالة في كل الأحوال لغة ثانية لا تتيح لهذه القلة تحقيق القدرة على الإبداع ؛ لأنَّ الإبداع قلَّما لا يكون باللغة الأولى للمبدع .

والأمة الإسلامية لا يمكنها أن يكون لها وزن علمي وثقافي عالمي إلا بلغة عالمية واسعة الانتشار لغة غنيـة بالمادة العلمية وخاصةً المعرفة الفيزيائية والتقنية ، وهذا الشرط لا يتوافر لهذه الشعوب إلا في لغة القرآن التي ترتبط كل الشعوب المسلمة وجدانيًا بها ، والتي يلمُّ حتى الأمي

منهم - من خلال القرآن - بقدر لا بأس به منها فيما لو فُعِّل منهجيًا لأمكن أن يوفر اليوم - كما كان في الماضي - لهذه الشعوب لغة عالمية مرغوبة أولى مشتركة فيما بينهم يمكنها أن توفر لهم أيضًا المادة العلمية التقنية ، وتغني ثقافاتهم ووجدانهم بأقل التكاليف .

إنَّ الشعوب الإسلامية لن تتوانى عن تبني لغة القرآن لغة دينية ثقافية علمية أولى إلى جانب لغاتهم المحلية ولهجاتهم العامية ؛ وذلك لما يكنونه من حب وتعلق بالقرآن ، ولكن بشرط أن تيسَّر لهم وأن تغنيهم في حياتهم عن طلب ما سواها من اللغات ، وكل ما على العرب والمسلمين هو التدبر في تجاربهم الماضية في التعريب ، وفي تجارب الأمم المتقدمة الحاضرة في نقلها الدائب السريع لكل جديد من المعارف ، خاصةً المعارف الفيزيائية والتقنية في اليابان وروسيا والصين وألمانيا والولايات المتحدة وسواها .

إنَّ أهم ما يجب أن يبدأ به المسلمون في جهود الترجمة إلى اللغة العربية هو الاهتمام بترجمة الدوريات العلمية والتقنية إلى اللغة العربية ؛ لأنها هي القناة التي يسيل من خلالها أولًا تدفق الجديد من المعارف في مختلف المجالات ، وأن يتم بعد ذلك توفير هذه المادة العلمية للمؤسسات العلمية والتعليمية والمكتبات العامة ، ومن خلال القنوات

الإلكترونية ، وبشكل سريع ومنظم ، على شاكلة ما يتم في الدول التي حققت التفوق العلمي في وقت قصير .

إنَّ تكلفة إنشاء مؤسسات للترجمة العلمية والنشر العلمي وتكون مهمتها العمل المستمر الدؤوب على ترجمة الجديد من العلوم والمعارف والدوريات بشكل منظَّم ، وتوزيعه على أسواق الأمة ومؤسساتها العلمية بشكل فعَّال ، هو أقل كلفة من مؤسسة جامعية كبرى واحدة في الكثير من عواصم العالم الإسلامي .

إنَّ انتشار المعرفة العلمية بلغة القرآن سوف يزيد الطلب على هذه اللغة وعلى ما فيها من معارف دينية وثقافية وعلمية وتقنية ، ويجعل مشاريع الترجمة تجارية ، وتتم في وقت قياسي ، ويجعل تعريب الدراسة في التعليم أمرًا يسيرًا وفعَّالًا ، ويلغي كل الحجج التي تعارض التدريس الجامعي وفي كل المجالات باللغة العربية ؛ لا بسبب اللغة وقدراتها الفائقة على التعبير عن مختلف العلوم والمعارف بكل ألوانها ؛ ولكن بسبب العجز عن إمداد لغة القرآن بالجديد من المعارف على شاكلة اللغات العالمية ولغات الشعوب الحية المعاصرة .

إنَّ الترجمة العلمية المتدفقة سوف تحل ذاتيًا مشكلة المصطلحات ، وتروج لمصطلحات موحدة من خلال النشر

والاستعمال ، ويجب أن يدعم هذا الجهد قيام مجمع لغوي جامع تدعم جهوده المجامع اللغوية المحلية القائمة في جهود موحدة ؛ لمواكبة أعمال التعريب والترجمة بالمصطلحات الموحدة ، بعيدًا عن النعرات المحلية والنزعات الانعزالية ذات الدوافع السياسية السلبية المريضة ، والتي لا تحقق في نهاية المطاف إلا أهدافًا أجنبية واستعمارية .

التيسير اللغوي : النحو والإملاء

ولقد آن الأوان لمجامع اللغة العربية لبذل المزيد من الجهد لتيسير الإملاء والنحو العربي لعامة الأمة دعامة ثقافية ؛ بمعيار فهم القرآن والحفاظ على حسن فهمه ، وفي ذلك أيضًا ضمان لفهم التراث وصيانته ، وما عدا ذلك يمكن تجاوزه لتيسير تعلم اللغة وسلامة استعمالها في عصر أصبح التعليم والثقافة حقًّا للجميع ، وليس للخاصة والمختصين ، ومع تعاظم مطالب المعرفة وتوسع آفاقها .

ولما تيسره أدوات المعرفة الإلكترونية من مزيد من القدرة على التعامل مع اللغة وكشف أسرارها ، وتذليل صعابها فإنه أصبح من الممكن في كثير من اليسر والسهولة الإحاطة التحليلية بكل شواهد اللغة وقضاياها بما لم يكن متيسرًا لعلماء اللغة من قبل ، ولذلك فإنَّه من المأمول أن توفق جهود علماء اللغة في هذا العصر إلى حل كثير من إشكالات نحو

اللغة وإملائها مما لا طائل من ورائه ، ولا فائدة ترجى منه .

ومن الأمثلة على بعض مصاعب اللغة التي لا يبدو أن لها حاجة في عصر الثقافة للجميع هو تعقد قواعد كتابة الهمزة في الإملاء العربي وتعددها في أول الكلمة ، وفي وسطها ، وفي آخرها ، حيث يشترط فيها معرفة حركتها وحركة الحرف الذي قبلها ، وهو ما لا يشترط في كتابة باقي حروف كلمات اللغة العربية ، ولشدة تعقد هذه القواعد وصعوبتها حتى على من يصيب معرفة حركة الهمزة فإنَّ جل الناس يخطئون في كتابتها ، وكأنما قد وضعت هذه القواعد لإثبات جهل الناس بها ؛ لا لتقويم إملائهم في كتابتها . وعلى هذه الشاكلة يكون أمر الحروف اللينة حيث نجد منطوق حرف الألف في نهاية فعل « رمى » يكتب على صورة ألف مقصورة على صورة حرف الياء ، بينما يكتب نفس الصوت في نهاية فعل « دنا » ألفًا ممدودةً (الألف العادية) وذلك للدلالة على أصل الفعل الواوي .

ومن الواضح أنَّ الشخص الذي يستطيع أن يعرف أصل الفعل إن كان يائيًا أو واويًا ليس في حاجة إلى الألف المقصورة أو اللينة (التي هي على شكل الياء) ليفرق بين الفعل الواوي والفعل اليائي ، أما من لا يدرك أصل الفعل ، هل هو يائي أم واوي ، فالغالب أنه سيقع في الخطأ ، أو أنه في

أحسن الأحوال سيكتب الكلمة تقليدًا لا يدرك له معنى ، يصيب فيه أحيانًا ويخطئ فيه أحيانًا ، والأمر على كل الأحوال قواعد لا يجني عامة الناس في الحقيقة من ورائها فائدة تذكر ؛ ولذلك لا فائدة من إثقال اللغة وعامة المتعلمين بمثل هذه القواعد إلا أنها تعثر إملاءهم وتثقل نفوسهم وذاكرتهم ، وهذه لا تعدو أن تكون أمثلة ؛ إذ إن هناك الكثير مما يجب أن يبسط وأن يوحد ، ومنه : الألف في آخر الفعل الماضي أو المضارع المنصوب أو المجزوم ، أو الأمر : « كتبوا » ، « لن يكتبوا » ، « لم يكتبوا » ، « اكتبوا » ، بينما تحذف هذه الألف حينما يضاف جمع المذكر السالم المرفوع بالواو إلى اسم بعده : حضر مدرسو المدرسة . ومنها كذلك ألف المد المحذوفة المقدرة من : « هاذا » ، « هاذه » ، « لاكن » ، « ذالك » ، « ألائك » ... وغير ذلك كثير .

ومن المهم كذلك إعادة النظر في بناء قواعد اللغة وطرق تعليمها ، فإذا كان من المهم ملاحظة التفريق بين الفاعل والمفعول به ، خاصةً فيما لو قدم المفعول به على الفاعل ؛ لأن ذلك يؤثر في فهم حقيقة المعنى ، وإن كان الفرق في الحركة لا يفيد حين تكون الأسماء منتهية بالألف المقصورة مثل « ليلى » ، « منى » حيث يصعب معها معرفة الفاعل من المفعول به بواسطة الحركة ، ولا بد هنا في هذه الحالة من

الترتيب والسياق لمعرفة المعنى . إلا أن التفرقة بالحركة قد لا يكون لها شيء من الأهمية في فهم المعنى في حالة الفرق بين الصفة والحال ، فحركة الإعراب نفسها لا تؤثر في فهم من صفته كذا ، وحالة كونه كذا ، فكلها في نهاية المطاف صور وصفية ، ومثل هذا يدعو إلى إعادة النظر في أمر كثير من قواعد النحو . وما نراه : أن تعطي حركة الإصلاح اللغوي الأهمية لبناء التراكيب وسياق الأداء الذي يؤثر في إدراك المعاني بعيدًا عن الشكليات والتراثيات والمهنيات التي تتعلق بالمعاني في بناء قواعد اللغة وتعليمها في عصر الثقافة للجميع ، وأن يؤكد على ضرورة تيسير اللغة الفصحى لأبناء الأمة ، ولتيسير القدرة على استعمالها بشكل مناسب فعّال في عصر لم تعد الثقافة فيه وقفًا على الخاصة أو على المتخصصين .

إنَّ على علماء اللغة العربية في هذا العصر ووقعه المتسارع بذل الجهود العلمية لتيسيرها ورفع كفاءة أدائها بما يناسب هذا الواقع دون مساس بالضروري لفهم القرآن الكريم والتواصل مع معانيه وأساليبه ، خاصةً إذا ذكرنا أن تعدد أساليب العرب في استعمالهم للغة لم يؤثر في الماضي - ولا الحاضر - على التواصل فيما بينهم ، ولا على بلاغة أدائهم .

وعلى الرغم من وعي المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ووعي الجامعة بأهمية إثراء لغة القرآن ، والعمل على إحلالها محلها الصحيح ، فإن الأمر يذهب بعيدًا فيما وراء إمكانية أي منهما في موقعه ، وكان أقصى ما أمكن ضمن هذه الإمكانيات هو جعل اللغة العربية إلى جانب اللغة الإنجليزية لغة أساسية في التعليم الجامعي في الجامعة الإسلامية العالمية رغم أن الجامعة في ماليزيا ، وتوفير المصدر الثقافي المباشر لـ (كوادر) الأمة وصفوتها الفكرية ، كما اهتم المعهد العالمي للفكر الإسلامي والجامعة بإصدار دوريات علمية باللغة العربية إلى جانب اللغة الإنجليزية ، ونشر الأعمال والأبحاث الفكرية الثقافية باللغة العربية إثراء لثقافة الأمة وفكرها ، وباللغة الإنجليزية وسيلة عالمية معاصرة لدى كثير من الشعوب والصفوة العلمية في كثير من بلاد العالم المعاصر .

إنَّ من المهم للجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية ، والخيرية والتجارية ، والمحلية والدولية ، أن تولي أمر الترجمة العلمية عامة ، وترجمة الدوريات العلمية العالمية المهمة بوجه خاص إلى لغة القرآن ، وإغناء هذه اللغة وتأهيلها لتكون لغة الشعوب الإسلامية الثقافية العلمية الأولى . كما إنَّ على منظمة الأيسيسكو والألسكو والحكومات الإسلامية

والمؤسسات العلمية والبحثية في العالم الإسلامي كما نرى واجب التعاون من أجل تنسيق الجهود فيما بينها لإخراج هذه الآمال إلى حيز الوجود ، وإنجاح مشروع وحدة الأمة اللغوي مقدمة لبدء بناء مشروعها الحضاري لخير الإنسانية .

إن من الوهم أن نحلم بنقل العلوم والتقنية إلينا هدية من قبل الآخرين ؛ ذلك لأن العلوم والتقنية الحديثة علوم جِدُّ متطورة ، وتنمو بسرعة مذهلة ، ولا يمكن أن يملك ناصيتها إلا من كان مؤهلًا للعطاء العلمي والتقني ، ويتمتع بعقلية علمية وقدرة إبداعية وثقافة غنية ؛ ولذلك فإنه لا بد من البدء بتأهيل أبناء الأمة و (كوادرها) ، وتفعيل طاقة هذه (الكوادر) وإثارة حماستها وتحريك دافعيتهم ، وإصلاح مناهج فكرها وثقافتها ، وإغناء ثقافاتهم – وخاصةً الثقافة العربية – بكل عمل علمي وتقني جديد على أن تتم هذه التنمية العلمية باللغة العربية وعلى مراحل باللغات الأولى لأبناء شعوب الأمة ، ومن ثم توحيدها ثقافيًا على أساس لغة القرآن ، وعلى مراحل وبخطة علمية حضارية محكمة .

من المهم أن نعلم جميعًا ، أنَّ الأمر جِدُّ يسير إذا صح العزم وصحت الرؤية لتستكمل الأمة أدوات قدرتها وعطائها وتفعيل مؤسساتها و (كوادرها) العلمية والتقنية إن شاء اللّٰه .

ومن المنصوح به في هذا المجال - لنكون جادين في إحياء حضارتنا وثقافتنا الإسلامية ولغتنا القرآنية - أن تعنى الأمة في تعليم اللغات الحية إجباريًا بأساليب فعالة لأبنائها في المرحلة الابتدائية ، وهي مرحلة القبول والتلقي التلقائي في تعلم اللغات ، ولكن عليها أن تجعل متابعة تعليم اللغات الحية الأجنبية في المراحل الدراسية الأعلى بعد ذلك اختيارية فقط لمن يبدي رغبة واستعدادًا وجدية في التلقي ، الأمر الذي يوفر الكوادر اللازمة للترجمة والتواصل العلمي والثقافي مع الأمم والحضارات الأخرى بأفضل الوسائل وأقل التكاليف ، وعلينا أن نذكر أن نسبة من يستعمل اللغات الأجنبية من أبناء الشعوب الحية المتقدمة بشكل فعال ومنتج نسبة ضئيلة في مجالات الترجمة والبحث العلمي والنشاط التجاري والسياحي والعمل الدبلوماسي .

وهكذا فإن الترجمة العلمية إلى لغة القرآن وإثراءها علميًا ، إلى جانب قيمتها الدينية والروحية في قلوب أبناء الشعوب الإسلامية ، سيجعل التعليم لدى هذه الشعوب باللغة القرآنية ممكنًا ، وأن تتعرب لغات هذه الشعوب كما تعرَّبت في الماضي ، أو على الأقل تصبح لغة القرآن لغة ثقافتها وتعلمها ، وتصبح بذلك لغة القرآن لغةً عالميةً حيةً إبداعيةً حضاريةً بحقٍّ وصدقٍ تسهم في وحدة الأمة

الإسلامية وتوسيع آفاق عطائها الحضاري .

أما الشعوب التي لا تترجم الجديد من العلوم إلى لغاتها ، والتي تستخدم اللغات الأجنبية في التعلم في مراحل تعليمها العالي ، فإنها ستبقى شعوبًا وأممًا - علميًا - فقيرة ، وفي حالة تبعية حضارية دائمة ، تفتقر إلى القدرة والإبداع إلى أن تعود إلى رشدها ، وتملك ناصية تعليم أبنائها ، وتعمل جادةً على إصلاح التعليم لديها ؛ ليكون على أسس علمية صحيحة .

تنمية المعرفة والبحث العلمي

وتمثل جهود البحث العلمي لتشجيع الإبداع وتنمية المعرفة الوجه الآخر للنشاط العلمي في مجال إسلامية المعرفة بالجامعة .

فإذا كانت الدراسات الجامعية الأساسية وتكاملها في جميع الفروع ضرورية لإعداد (الكوادر) التي تتمتع بوحدة المعرفة وتكاملها ، وبالقدرة المنهجية ، ولتوفير المجال العلمي المتكامل للدراسات المتكاملة والمقارنة ؛ فإن هذه الغاية تتحقق من خلال تراكمات الدراسات العليا ، وأبحاث الأساتذة ، وأبحاث طلاب الدراسات العليا ، وجهود مراكز البحث العلمي بالجامعة ، وتفاعل هذه الجهود مع الحياة والمجتمع ، ومن خلال نشر الأعمال العلمية ،

وإصدار الدوريات العالمية ، وتنظيم اللقاءات والندوات العلمية في الجامعة ، وبين أعضاء هيئة التدريس ، وتشجيع الحوارات بينهم في مختلف القضايا والاهتمامات المعرفية والعلمية ، وتبادل الآراء والخبرات فيها ، وتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية العالمية بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية والدولية ، وجميع هذه النشاطات كانت موضع اهتمام الجامعة ورعايتها القصوى ، مما جعل الجامعة أيضًا خلال فترة قصيرة منبرًا ومنارًا علميًّا في المجالات الدينية والإنسانية والطبية والهندسية ؛ حيث عقدت في رحابها العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية في كثير من المجالات العلمية .

ولتحقيق هذه الغايات فقد أقامت الجامعة - منذ اليوم الأول - برنامجًا واسعًا للدراسات العليا على مستوى الماجستير والدكتوراه في عدد كبير من فروع الدراسات الإسلامية والإنسانية والتربوية ، وفي مجالات الدراسات القانونية والاقتصادية ، وفي مجالات الدراسات الهندسية والطبية ، ووفرت لها الوسائل العلمية المكتبية والمختبرية والمعملية ، وأقامت جسور التعاون مع مختلف المؤسسات العلمية والصناعية ، وقد أثمرت هذه السياسة في توفير الكثيرِ من وسائل العمل بالتعاون والتبادل مع مختلف

الجهات ذات الاهتمام المشترك ، وأنتجت زخمًا من الأبحاث العلمية من إنتاج أعضاء هيئة التدريس ، ومن قِبَلِ طلاب الدراسات العليا ، وقد حرصت الجامعة على العمل من أجل رفع مستوى هذه الأبحاث ، وتوجيهها نحو خدمة قضايا الفكر الإسلامي وحاجات الأمة ، والإسهام الجاد في تحقيق رسالة إسلامية المعرفة .

كذلك قام مركز الأبحاث والمجلس العلمي للجامعة ولجانه في كليات الجامعة بتوفير الدعم ، وتشجيع الباحثين ، وتبني مشاريعهم بالتعاون مع المؤسسات والشركات والجهات العلمية والصناعية ، كما عملت على تبني خطط بحثية مدروسة استجابة لحاجات التنمية والإعمار وسوق العمل ، وكانت الجامعة تقوم بخفض العبء الدراسي لكل من يثبت قدرة بحثية متميزة يتناول بها أولويات الجامعة والأمة في البحث ، يصل إلى حد التفرغ الكامل للعمل على مشاريعهم البحثية ؛ خدمة للعلم ولتحقيق أهداف إسلامية المعرفة في وحدة المعرفة الإسلامية ، وتكامل المناهج في تأهيل طلابها ؛ لذلك فقد حرصت الجامعة على أن تفتح أبوابها لأصحاب القدرة العلمية والخبرة العملية ؛ لينضموا إلى سلك التعليم والبحث العلمي فيها ، من القضاة والمحامين المبرزين ، ومن رجال

الأعمال الناجحين ، ومن العلماء الخبراء الباحثين بشكل دائم أو بشكل إسهام جزئي في مجال التعليم والبحث ، أو في مجال المشورة والنصح أو مجال المشاركة في مجالس الجامعة ولجان التوجيه وتطوير الخطط والمناهج .

ومن المشاريع البحثية التي فرغ لها بعض الأكاديميين مشروع تطوير المناهج والكتب الدراسية من المنظور الإسلامي ، ووضع خطة تنظيم تعليمية لمدرسة نموذجية إسلامية لأبناء أساتذة الجامعة تضم جميع مراحل التعليم العام وتكون نواة لنظام مدرسي إسلامي عالمي يضم جميع مراحل التعليم العام من الروضة حتى نهاية المرحلة الثانوية ، ويكون مبنيًّا على الرؤية والمفاهيم الإسلامية ، ويقدم للطفل ثقافة إسلامية إيجابية حضارية وعقلية منهجية علمية غير مشوبة بانحرافات الخرافات والشعوذة وبقايا موروثات التقاليد والحضارات الدخيلة وتشوهاتها ، ويستعيد منظومة مفاهيم التربية الأسرية والمدرسية لبناء الإنسان الكريم الذي يتحلى بروح الاستخلاف في الإبداع والمبادرة والعمران والإصلاح ، وقد أثمر المشروع مدرسة تعليم عام متكاملة تضم أبناء هيئة التدريس ومن يتوافر لهم مقعد من أبناء الجمهور ، وعلى الرغم من أن المشروع كان في خطواته الأولى فإن بدايات رؤى مناهجه ونظامه قد أظهرت نجاحًا

نرجو أن يشجِّع على استكمال الجهد ليُحقق الغاية المرجوة منه بإذن اللّه .

وكان من مهام مركز الأبحاث وعمادته العلمية ، في خدمة الأمة وحاجاتها الإعمارية تنظيم أعمال الاستشارات والأبحاث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس للشركات والمؤسسات ، وبالتعاون معها .

كما تبنت الجامعة برنامجًا لنشر الأعمال العلمية المتميزة الصادرة عن أعضاء هيئة التدريس ، وقامت لتحقيق ذلك الهدف بإنشاء عدد من الدوريات العلمية الصادرة عن الجامعة، أو المتخصصة الصادرة عن الكليات ومراكز الأبحاث المتخصصة في الجامعة باللغة الإنجليزية ، كما أصدرت الجامعة مجلة علمية باللغة العربية تحت اسم « **التجديد** » ملتزمة أرقى المقاييس العلمية في توخي الموضوعية وحرية التعبير العلمي الذي كان ديدن الجامعة في نشاطاتها العلمية كافة ، ما دام البحث والتعبير صادرين عن روح علمية ؛ وبهدف خدمة الإسلام والمعرفة الإسلامية .

وتكاملَ مع هذه الجهود العملُ العلمي الدائب في كل كلية وقسم علمي ؛ تنظيم الندوات والمحاضرات والحوارات والمؤتمرات العلمية المحلية والإقليمية والعالمية الجادة المثمرة التي يُنَظَّم كل عام عددٌ منها في مختلف المجالات الإسلامية

والإنسانية والفيزيائية ، من منطلق إسلامية المعرفة ، وفي بحث القضايا التي تهم الأمة ؛ لتنمية المعرفة على أساس المنظور الإسلامي ، وكانت الجامعات ومراكز البحث العلمي في الداخل والخارج والمؤسسات الدولية ، ومنها المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم والبنك الإسلامي للتنمية - لما لمسته من كفاءة عمل الجامعة وجديتها - تتعاون مع الجامعة ، وكان لهذا التعاون آثاره الإيجابية في دعم جهود البحث العلمي ، وتوسيع آفاقه وخبراته ، كما تصدر الجامعة سنويًا كتابًا بالأبحاث التي أنجزها أعضاء هيئة التدريس وقائمة بالأبحاث التي هي قيد البحث والإنجاز ، فبرهنت برامج الجامعة العلمية على قدرة الجامعة الإسلامية على استيعاب العديد من الوجوه الإيجابية في المجال العلمي المعاصر ، وبروح ورؤية وغاية إسلامية حضارية تبعث الأمل في مستقبل إصلاح التعليم في خدمة الأمة واستعادة دورها الحضاري الخير بإذن اللّٰه .

تكامل الأداء العلمي والتربوي

إذا كان إصلاح برامج التخصصات العلمية وإصلاح مناهجها يعمل على تحقيق وحدة المعرفة ، ويزود الطالب بالأسس المعرفية اللازمة لصياغة محتوى عقليته ومنهجه العلمي ؛ فإن الروافد الثقافية ، ومناخ مجال العيش والحركة

في رحاب الحرم الجامعي لها أيضًا أهميتها الكبرى في صياغة نفسية الطالب ، وفي آفاق تفاعله مع المجتمع .

وأول هذه الأمور التي يجب على البيئة الجامعية توفيرها هو إمداد الطالب بالثقافة العامة الصحيحة ، واستكمال الجوانب المهمة اللازمة لتصحيح التشوهات التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية ، وتأتي هذه المواد والبرامج والخبرات من خلال برامج المتطلبات المختلفة التي تُقَدَّم للطالب أو الطالبة ، إما عن طريق متطلبات البرامج الأكاديمية على مستوى الجامعة ، أو عن طريق برامج نشاطات شؤون الطلاب الاختيارية ؛ وذلك بهدف استكمال وجوه النقص في تكوين الطالب وتنميته روحيًا ودينيًا وثقافيًا وتربويًا ، وتزويده بالقدرات الثقافية وبالمهارات الاجتماعية والرياضية ، وبالطاقة الوجدانية ، عندها نجد أن إنتاجية الطلاب - رغم كثافة البرامج العلمية - تتضاعف ، وقدرتهم الاستيعابية تزداد بشكل غير مألوف ، ضمنت لهم مراكز الصدارة بين الجامعات في مختلف وحدة النشاطات الثقافية والرياضية .

يخطئ من يظن أن إعداد كوادر الأمة الفكرية والعلمية والقيادية هو في جوهره عملية معلومات وتلقين وامتحانات ، إن النشاطات والمبادرات الطلابية التي تفجر طاقات الشباب

وحماسهم تمدهم بقدر هائل غير محدود من القدرات والخبرات يكتسبها الشباب بحماس ورغبة وإقبال لا إنكار - تنفذ طاقته ويبقى لها أثر لا يمحى في لفائف عقولهم وحنايا وجدانهم .

ولذلك يجب أن لا يقف العمل العلمي والتربوي عند أبواب الفصول الدراسية ؛ بل يجب أن تستمر العناية به والصرف عليه في كافة وجوه النشاطات ومجالات القدرات ، ودون ذلك لا تتم العملية التعليمية والتربوية ولا شك أن التكاليف لا تقارن بالنتائج ، لأن العامل الفعال هو جهود الشباب وطاقاتهم إلا أن من المهم أن ندرك أن كل ذلك لم يكن ليتحقق دون حس الغاية والرسالة في مناخ الحرية الممزوجة متنحية روح الفريق وروح المبادرة وروح العطاء وحس المسؤولية .

وجاءت برامج المتطلبات الجامعية في خطة الجامعة لكي تُعنى بالأسس العقدية والأخلاقية والثقافية العامة للطالب ؛ بهدف سد هذا النقص وترقية ثقافته ومعرفته ، والإسهام من جانب البرنامج المنهجي الجامعي في إعداده للقيام بدوره الاجتماعي والقيادي إلى جانب النشاطات الطلابية وإلى جانب دوره المهني ؛ ولذلك فإن الجامعة قدمت - إلى جانب مقررات العقيدة والأخلاق والاجتماع الإسلامي

والثقافة وحس المسؤولية والمصلحة العامة - مقررًا جامعيًا في « **الأسرة والأبوّة** » متضمنًا دراسة علمية اجتماعية تربوية إسلامية للشاب والشابة من طلاب الجامعة ؛ وذلك لوضع لبنة الأساس في البناء الاجتماعي ألا وهي (**الأسرة**) على أسس إسلامية نفسية واجتماعية سليمة ، تؤهل الوالدين من الشباب لإدراك الغايات والوسائل التربوية السليمة ، والعمل على إعداد أجيال تتمتع بالقوة الروحية والأخلاقية والاجتماعية ، وبالقدرة العقلية العلمية والطاقة النفسية الإبداعية ، وبحس الكرامة ، والثقة بالنفس مما يوفر لأجيال المستقبل طاقة الإيمان وقوة الشجاعة وحس المسؤولية وروح المبادرة اللازمة لإنسان الاستخلاف والأمانة والعمران .

وتقدم الجامعة لذات الهدف أيضًا مقررًا جامعيًا في « **الفكر الإبداعي وحَلّ المشكلات** » لنشر الوعي بطبيعة هذا الفكر ، وأسسه النفسية والتربوية ، ووسائله العلمية التي تفتقر إليها ثقافة أبناء الأمة ؛ يسترشد بها اليافع في تطوير فكره وأدائه وتنشئة أبنائه على الأسس التي تؤهل الأمة وشبابها في سباق العمران وبناء الحضارات .

وهناك أيضًا مقرر جامعي في « **قيام الحضارات وانهيارها** » يُقصَدُ به أن يكون من متطلبات الجامعة انطلاقًا من أن هذه الأمة هي وريثة عدد من الحضارات الغابرة ، وتعيش سباقًا

حاذًا مع الحضارات المعاصرة ؛ مما يتطلب تزويد الشباب برؤية كلية علمية حضارية تعين على ترشيد برامج الإصلاح الإسلامي الحضاري المنشود بإذن اللّٰه .

ولتقديم هذه المساقات الجامعية تقديمًا علميًا ، فقد أنشأت الجامعة دبلومين عاليين لتأهيل المدرسين في مجال « **الأسرة والأبوّة** » ، وفي مجال « **الفكر الإبداعي وحل المشكلات** » حتى تتمكن الجامعة من أن تجعل من هذه المقررات الجامعية متطلبات جامعية أساسية . وللأهداف ذاتها عهد إليّ فأنشأت عمادة لشؤون الطلاب التي هي من أهم أقسام إدارة الجامعة وأكبرها ، مهمتها تفجير طاقة الطلاب ، وتنمية روح الإخاء وحس الجماعة والانتماء للأمة فيما بينهم ، وتوفير مجالات واسعة متكاملة للنشاط والخبرة وبرامج الثقافة والتعليم الحر والمهارات المختلفة ، في برامج تنتظم الطلاب وأعضاء هيئة التدريس معًا في أسرة إسلامية كبيرة واحدة تنتمي إلى أكثر من ست وتسعين جنسية من الطلاب ، وأكثر من أربعين جنسية من الأساتذة يحركهم جميعًا حسُّ الرسالة ، وروح الإخاء ، وصدق الانتماء ، وسمو الغاية ، ووعي التحدي .

إن إدارة الجامعة ، وإدارات الخدمات والقبول والتسجيل ، وكل أجهزة الإدارة على جميع المستويات من أصغر منسوبيها

إلى أعلى مستويات مسؤولياتهم يعدون في سياسة الجامعة الإسلامية جزءًا من الأسرة الجامعية ، ومن المسؤولية العلمية والتربوية ؛ بل إن دور الإداريين التربوي قد يكون أبعد أثرًا ؛ لكونهم النموذج الذي يتعامل معه الطالب والطالبة في تصريف شؤون حياته اليومية في الجامعة ويلمسه بشكل مباشر ، وعلى أساس نوع تعامله معه ، ونوعية هذا التعامل ، يبني الطالب تصوراته وأسلوب تعامله مع الناس والمجتمع فيما بعد ؛ ولذلك فقد حرصت الجامعة - بحسٍّ إسلامي - على أن تحفظ كرامة منسوبيها والاهتمام بحاجاتهم وحاجات من وراءهم ؛ بحيث لا تتوانى عن تقديم القروض الميسرة لبناء حياتهم ، وتقديم الخدمات الطبية لهم ولأسرهم ، وإنشاء محاضن الطفولة لأبنائهم ، واتخاذ ذلك أساسًا لتعاملها معهم ، وأساسًا في الوقت نفسه لما تتطلبه منهم من الاهتمام بحسن معاملة الطلاب والطالبات ، وحفظ كرامتهم ، واحترام إنسانيتهم التي خَصَّ اللَّه بها كل فرد من البشر وكرمه بها ، والعناية بحاجاتهم ، وعدم التواني عن مساعدتهم ، وتيسير معاملاتهم ، وتوفير كل الخدمات والمشورات الممكنة الميسَّرة لهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية واللغوية والدينية مسلمًا كان أم غير مسلم ، وإذا كانت الجامعة قد قطعت في ذلك الدرب شوطًا فإن عليها

وعلى كافة المؤسسات وخاصةً التربوية والتعليمية أن تجتهد طاقتها في جعل ذلك حقيقة معاشة في هذه المؤسسات أولًا بحسن اختيار العاملين ، وثانيًا بالتعامل معهم بنفس الروح ، وثالثًا في عدم التهاون مع أي تعديات تصدر من العاملين مهما كان المستوى أو المكانة التي يشغلونها ؛ لأن كل واحد منهم بمنزلة الأب ومكانته في نظر الطلاب والطالبات ولا يصح أن يسمح لأحد من هؤلاء أن يسيء استغلال موقعه بأي حال من الأحوال .

وبالخبرة والتجربة فإنه بروح المسؤولية ، وحس التكافل ، وروح المصلحة المشتركة المبنية على العدل والإنصاف والمساواة والتقدير والتشجيع والاحترام ، وتوفير الخبرة والتدريب والتوجيه والنصح ؛ فإن الطاقة الإيجابية تنجز الكم الهائل من العمل في يسر وسهولة ، وبكلفة وجهد أقل بكثير مما تتطلبه الجهود السلبية الضائعة المهدرة في التعويق والصراع والفساد الذي يسري في أوصال التنظيمات والمنظمات التي تفتقد الهدف الواضح ، وروح الرسالة ، ومصلحة الجماعة ، وحس الانتماء ، وصحيح ما أثبتته التجربة من أن الإنجاز والتقدم والنجاح يحتاج إلى جهد كبير ، إلا أن التعويق والصراع والتخلف يحتاج في الحقيقة إلى جهد وعناء أكبر ، ومن المؤكد كذلك أن الفقر والعوز

إنما يكون في الطاقة والروح قبل أن يكون في الموارد .

ثمار واعدة

إن الروح الإسلامية ورسالتها التي سرت في منهج العمل ، وبناء روح الفريق ، كانت خلف الإنجازات الهائلة في هذا الصرح العلمي المتميز ، وخلال عَقْدٍ واحدٍ من الزمان ؛ وذلك بسبب ماتميزت به خطة إسلامية المعرفة وتصوراتها من برامج علمية مبدعة ، ساندتها بروح إسلامية ونشاطات وأنظمة متكاملة فعالة ، وتجهيزات ومرافق عالية الكفاءة والأداء ، وبأقل التكاليف وأيسرها .

وعليه فإنه لا عجب أن تمكُّن هذا الصرح القائم على أساس تصورات مشروع إسلامية المعرفة ومنطلقاته الإعمارية الحضارية من أن يقدم منذ بداية الطريق للأمة نوعيةً من (الكوادر) المتميزة في مختلف المجالات ، وأن تمثل برامجه الأكاديمية وأنظمته وترتيباته وأنشطته الثقافية والاجتماعية والتربوية ، وفي مجال الخبرات والقدرات ، وفي مجالات البحث العلمي واهتماماته والقضايا التي تبناها نقلةً نوعيةً في الكم والكيف في مجال التعليم العالي ، وتفعيله في خدمة مشروع الأمة الحضاري ، وتفجير طاقات الدارسين ، وتحريك كوامن القدرة والعطاء فيهم ، وتلبية حاجات الأمة الروحية والفكرية والوظيفية .

لقد برهن طلاب الجامعة وطالباتها من خلال نتاج هذه الفترة المحدودة على أنهم أقدر من أندادهم من خريجي الجامعات العريقة الأخرى ، وأن لهم قَصَبَ السبق في حلبات التنافس الثقافي والرياضي ، ليس على مستوى ماليزيا فحسب ؛ بل على مستوى المسابقات المنعقدة في جنوب شرق آسيا ، ومسابقات آسيا - أفريقيا ؛ بل كانوا يحتلون دائمًا مراكز متقدمة على مستوى (أستراليشيا) ، وعلى مستوى المباريات العالمية الثقافية ففي مباريات المسابقات العالمية للمناظرات تمكّنَ فريقُ الجامعة (٢٠٠٠م) - ولأول مرة في تاريخ هذه المباريات العالمية لفريق من بلد غير ناطقٍ بالإنجليزية - من أن يحقق على مستوى العالم مركزًا ضمن المراكز العشرة الأولى ؛ حيث كان فريق الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا هو الفريق صاحب المركز العالمي السابع بين المئات من فِرَق الجامعات الكبرى في العالم .

بل إن فريق فتيان الجامعة الإسلامية العالمية وفتياتها في رياضة التكواندو هم أبطال ماليزيا في هذا الميدان ، وهم الذين انتزعوا - حين توافر لهم لأول مرة (١٩٩٨م) ملعب كرةٍ متكامل في حرم الجامعة الجديد - بطولة الجامعات الماليزية في كرة القدم من يد الفريق المتربع على

عرش البطولة لثلاثة أعوامٍ متتالية دون أن يتمكن فريق أي جامعة من الجامعات الماليزية من تسجيل إصابة واحدة في مرمى فريق الجامعة الإسلامية العالمية في حين لم تنج شباك أي فريقٍ من فرق الجامعات من أهداف صوبها فريقُ الجامعة الإسلامية العالمية إليها ، والذي بلغ في إحدى الحالات ثمانية لصالح فريق الجامعة مقابل لا شيء للفريق الجامعي الآخر .

إن ما كانت تتابعه إدارة الجامعة وجمعية خريجيها من أنباء وإنجازات لخريجي هذه الجامعة اليافعة وما يحتلونه من المراكز القيادية الشبابية المتقدمة في بلادهم لدليل مادي ملموس على فاعلية روح الإسلام وفاعلية منطلق إسلامية المعرفة في تفعيل التعليم العالي في خدمة الأمة وخدمة مشروعها الحضاري ، وفي قدرة الإسلام ومنطلقاته على تحريك مكامن الطاقة الحضارية في كيان أبناء الأمة بأقل الجهد المثمر وأدنى التكاليف المادية ؛ ليتحول الكم إلى الكيف ، والقليل إلى الكثير ، والرخيص إلى الغالي الثمين على ما هو معهود في حياة الأمم الحية الواعية ومنظوماتها الفعَّالة التي تفجِّر ثقافتها ومناهجها التربوية مكامن الطاقة والبذل في أبنائها مما يجعل تجربة الجامعة تجربة رائدة جديرة بالتدبر والتمعن والإفادة من دروسها المستفادة في تطوير

التعليم الجامعي في العالم الإسلامي وتفعيله للإسهام في إنهاض الأمة وتفعيل مشروعها الحضاري .

الموارد والتمويل

إن العمل في هذا المشروع وما عبر عنه من أهداف وغايات ، وما حققه من إصلاحات منهجية ، وما أخذ به من سياسات علمية وتعليمية ؛ مكّنها من أن تلمس ضمائر العاملين ، وتحيي في نفوس كثير منهم الأمل فقد رأوا فيه تلك الآمال مجسدةً في براعم إنتاجه العلمي والإنساني الذي يرسم صورًا إسلامية حية فاعلة ؛ مما حرك فيهم دوافع البراعم والعطاء المادي والمعنوي في النفوس .

لذلك توافد على الجامعة العديد من رجالات الأمة بمختلف مستوياتها من الأهالي ، ومن العاملين ، ومن الرسميين يتعرفون قسماتِها ، ويتلمسون خطاها ، ويجودون عليها بالنصح والتشجيع والبذل والعطاء .

وعلى الرغم من أن الحكومة الماليزية كانت تحمل أعباء تمويل برنامج الجامعة ، وتمويل مؤسساتها ومبانيها ، فإن العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية الإسلامية – وفي مقدمتها البنك الإسلامي للتنمية – مدَّت إليها يد العون في تمويل مبانيها وتمويل صندوق المنح الدراسية لغير الماليزيين ،

وتمويل المؤتمرات العلمية الدولية بشكل غير مسبوق ، ولم تتخلف المؤسسات الخيرية ، ورجال الأعمال وأصحاب الفضل والخير ، عن دعم صندوق تمويل المنح الدراسية ليتمكن من الوفاء بمتطلبات الألوف من الطلاب المتميزين من أكثر من ست وتسعين جنسية يمثلون كل أطياف أبناء الأمة وثقافات شعوبها .

ولم يقتصر البذل والعطاء على الجانب المادي ؛ بل وفر هذا التفاعل مع رسالة الجامعة الموارد البشرية المتميزة التي ضحت بالانضمام إلى هيئة التدريس فيها ، والإسهام فيها ؛ ليقدموا للدارسين في الجامعة ما لديهم من علم وقدرة ؛ دعمًا لبرامجها العلمية والتعليمية والتربوية ؛ وقد تجلى ذلك في التضحيات الكبيرة من قِبَلِ كثير من هؤلاء الأفراد ، ومن قِبَلِ المؤسسات العلمية ، ومن الجامعات التي ضحت ببعض كوادرها المتميزة لمساعدة برامج الجامعة الوليدة والإسهام في تدريسها وأبحاثها العلمية .

إن ما حظيت به الجامعة من الدعم والموارد البشرية والمادية من دولة المقر ، ومن الشعب الماليزي ، ومن مؤسساته ، ومن مؤسسات الأمة العلمية ورجالاتها داخل ماليزيا وخارجها ، إنما كان تعبيرًا عما لامس النفوس والضمائر المسلحة ، وحرَّك مكامن الطاقة والبذل فيها ،

وأسهم في تفعيل كل هذه الطاقات الخيِّرة في خدمة الأمة ، وتفعيل مؤسسة التعليم في صورة الجامعة الإسلامية العالمية ومشروعها الواعد في إسلامية المعرفة وإصلاح الفكر والثقافة والتربية الإسلامية .

إنه يجب ألا تضيع هذه التجربة هدرًا لما فيها من دروس في تحريك مكامن الطاقة والبذل في الأمة ، وفي قدرتها على تفعيل مؤسسة التعليم والتربية أساسًا من أسس إطلاق طاقات مشروع الإصلاح الإسلامي الحضاري ، وتضيع هدرًا دون أن نعيها ، ونطورها ، ونستفيد منها في تجارب تفعيل مؤسسات التعليم العالي في خدمة مستقبل الأمة ومشروعها الحضاري ، وإنَّ الأمل أن تكون هذه التجربة موضعًا لمزيد من الأبحاث العلمية لدراسة التجربة ودراسة الحرم الجامعي وما يمثلانه من نموذج إسلامي إبداعي في المعاني والمباني ليوظف على نطاق واسع في خدمة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلاد الإسلامية .

المستقبل

ممَّا سبق يتضح ضرورة الوعي بأبعاد مشروع إسلامية المعرفة ودوره في إصلاح مؤسسة التعليم العالي ليؤدي هذا التعليم بدوره في إصلاح الحياة الفكرية والتربوية للأمة ؛ بحيث تترقى نوعية التعليم والبحث العلمي وتترقى نوعية

(الكوادر) القيادية والمهنية وتنمو طاقات الأمة ، ويتحرك وجدان أبنائها ، ويصلح ما أصابه التشوه والعطب في جسم ثقافتها وعقول أبنائها وبناء نفوسهم .

ودون وعي القائمين على مؤسسات التعليم العالي وإدارته بهذه الأبعاد العقدية والفكرية والتربوية ، والإيمان بها في إصلاح التعليم العالي ؛ فلن يمكن تفعيل هذا التعليم في تحريك كوامن طاقة الأمة ، وتجديد المعرفة فيها وتفعيل نظم التعليم في خدمة الأمة وترقية نوعية (الكوادر) المعرفية فيها ، مهما قدموا من وسائل وآليات ، وستبقى مؤسسة التعليم العالي لأجيال وعقود قادمة مديدة مريضة على ما هي عليه اليوم في العديد من الجوانب - وكما كانت لأجيال بالمقياس الحضاري العالمي ولعقود كثيرة مضت - مؤسسةً عاجزةً تخرّجُ (كوادر) وظيفية خابية الفكر ، ملوثة الثقافة ، مشوهة المناهج ، محدودة الطموح ، لا تسعى إلاّ إلى توفير لقمة العيش بدافع غريزي من حب البقاء مهما تكدست حولها الوسائل والآليات المستوردة ، ومهما أضفنا إلى هذه الآليات من مستحدث الآلات ، فلا نستطيع أن نتوقع شيئًا أفضل مما رأينا من قبل ، فالأصل أن يقاس مستقبل الحال على العلم بما مضى من مآل .

إن الأمل الذي تهدف إليه مدرسة **إسلامية المعرفة** هو أن

تثمر جهودها في توعية صفوة الأمة من المثقفين والمفكرين والتربويين والأساتذة الجامعيين و (الكوادر) التي تتميز بإسلامية فكرها ومنظورها ؛ حتى تتحمل مسؤولياتها في الإصلاح العقدي الفكري والمنهجي والتربوي عامة ، وفي التعليم العالي خاصة ؛ لأنه المجال الذي يعد الصفوة و (الكوادر) الأكاديمية والعلمية والعملية للأمة ، وأن تقوم هذه الصفوة بأداء الجهود الفكرية والأكاديمية اللازمة لتنقية الثقافة والتربية الإسلامية التي تُقَدَّم للأمة وسواد عامتها من كل ألوان الخرافة والشعوذة والخزعبلات ، وما يتعارض والعقلية العلمية التي تقوم على طلب الأسباب والسنن الإلهية شرطًا لازمًا غير كاف للنجاح ، وأن تستند هذه الصفوة في كليات الأمور إلى الإيمان وبرؤية كونية حضارية مقرونة بطاقة التوكل المبصر (**اعقلها وتوكل**) ، وأن تعمل على ترسيخ كل ما يدعم الرؤية الإسلامية الكلية والروح الاستخلافية الأخلاقية والعقلية العمرانية الحضارية ويقويها ، وأن تُقَدَّمَ الأدبياتُ العلميةُ الإسلاميةُ لإصلاح مناهج التربية ، وإعداد الآباء وتأهيلهم تربويًّا لتنشئة جيل الأمانة والاستخلاف المبرأ من خُلُقِ العبيد ونفسيتهم ، والمتسمِ بالطهارة والتزكية وحس المسؤولية والمصلحة العامة وروح المبادرة والإبداع ؛ لأن الآباء هم العنصر الأهم والأقدر

الذي يمكنه - بما له من اهتمام وتأثير ونفوذ على عقل الناشئ ووجدانه وضميره - أن يبدأ من صغاره بتحريك عجلة التغيير ؛ الأمر الذي يجعل الوالدين والأسرة هم في الحقيقة مثلهم مثل مفتاح تشغيل حركة الماكينات في قدرتهم على التأثير على فرعية جيل الأبناء وبالتالي تغيير المجتمع وتحسين نوعية أبنائه اعتمادًا على ما لديهم من دافع فطري في حرصهم على مصلحة أبنائهم ، واستعدادهم للتضحية بالغالي والرخيص ؛ من أجل تحقيق مايتوخى الآباء فيه مصلحة أبنائهم وفق الاقتناعات والمعلومات التي يقدمها المفكرون والمربون إليهم ، وإذا صَلُحَ جيل الناشئة صَلُحَ المجتمع واستقام أداؤه وتفعلت مؤسساته ؛ حيث لا ترى موظفًا مرتشيًا ، ولا معلمًا مقصّرًا ، ولا جنديًّا جبانًا ، ولا مسؤولًا فاسدًا .

إننا لو قارنا وفرة ما تقدمه الأمم المتقدمة ومفكروها ومربوها من دراسات علمية تربوية لتوعية الآباء والمعلمين وقيادات المجتمع بندرة ما يقدمه مفكرو العالم الإسلامي ومربوه من دراسات علمية إسلامية للأمة وللآباء والمعلمين المسلمين ؛ لأدركنا أحد أهم الأسرار في فهم تخلف الأمة الذي اتسم مشروع إصلاحها الحضاري بالغيبة حين غُيِّبَ في هذا المشروع الطفل المسلم فندرت الأدبيات الإسلامية

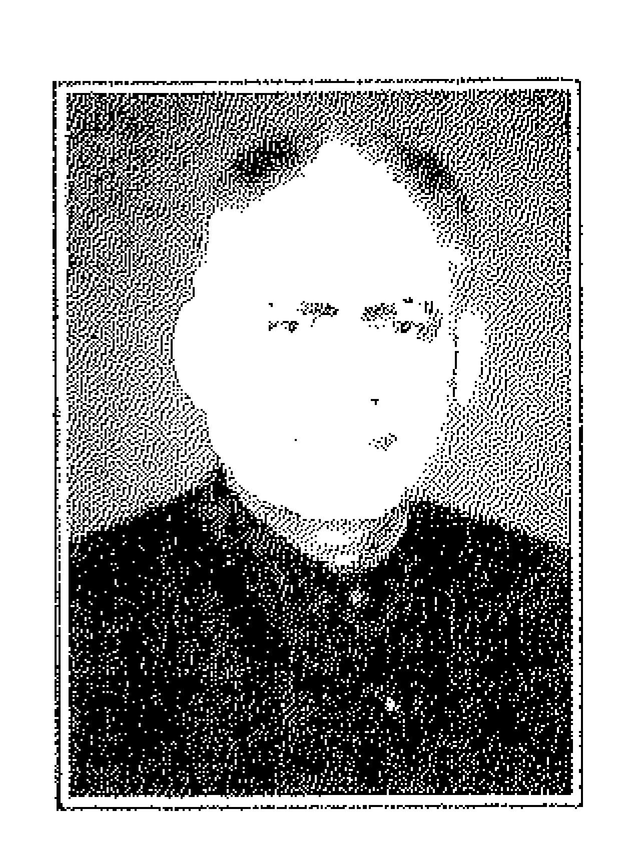
العلمية التربوية التي تنبع من واقع الأمة ومقاصدها وقيمها ودوافع ممارستها ، يضاف إلى ذلك إهمال تأهيل كوادر الأمة الفكرية والتربوية والمهنية بالقليل المتوافر في مجال الثقافة الإسلامية والتربية الإسلامية ؛ بسبب انصراف اهتمام مؤسسة التعليم العالي إلى الآليات والأدوات عن الاهتمام أيضًا بالجانب الوجداني والثقافي الإسلامي لأبناء الأمة ، وعجزها عن أن تقوم بمهمتها في تفعيل العلم والمعرفة ، وإصلاح مناهجها لتكون فعالة في تأهيل الكوادر القيادية والمهنية وتحريكهم لخدمة حاجات الأمة وإصلاح ما أصاب رؤيتها وفكرها وثقافتها ومناهج تربيتها من تشوهات تحول دون فاعلية العقل المسلم وتحريك كوامن طاقته الحضارية وتفعيل مؤسساته ومرافق أدائه .

إن علينا أن نتذكر أن تكديس (الكوادر) العلمية والتقنية ليس في حدِّ ذاته هدفًا ؛ ولكن الغاية منه إعداد هذه الكوادر لخدمة الأمة والاستجابة لحاجاتها وحاجات مشروعها الإصلاحي الحضاري ، ومن ذلك امتلاك ناصية القدرة العلمية والتقنية بروح الإتقان والعطاء ، والتي تتحقق حين تتجلى هذه (الكوادر) بها وبسلامة الرؤية وجدية الغاية وبحس المسؤولية ؛ فإن ذلك سيؤدي إلى قدرة الأداء والإخلاص فيه .

إن المجال التربوي ، وتنقية الثقافة ، وفي مقدمتها ثقافة الآباء التربوية هي بمثابة مفتاح تشغيل حركة التغيير في المجتمع ؛ ولذلك يجب أن تكون في أول متطلبات الإصلاح الحضاري الإسلامي الذي سعت جهود المعهد العالمي للفكر الإسلامي إلى تحقيقه ببناء نموذج وتجربة تتجسد بها قدر الإمكان هذه المنطلقات والمفاهيم ، وتثبت قدرتها في تفجير طاقات شباب الأمة ، وتحريك كوامن القدرة وتميز الأداء في نفوسهم ، وكان هذا النموذج يبدأ من مشروع تفعيل التعليم العالي في خدمة الأمة في تجربة الجامعة الإسلامية بماليزيا ، والتي نرجو لها في ظل الظروف التي تمر بها منطقة جنوب شرق آسيا السلامةَ ودوامَ الاستمرار والثبات في إنجاز مهمتها وأداء رسالتها ؛ حتى تستمر مثالًا يحتذى في بلاد الأمة الإسلامية في مجال التنمية العلمية والإصلاح الفكري ، وفي تفعيل التعليم العالي في خدمة الأمة ، وإصلاح منطلقاته ؛ خدمةً للحضارة الإسلامية الإنسانية الخيِّرة ، وترشيدًا لمسارها بإذن اللَّه .

* * *

السيرة الذاتية للمؤلف



هو الأستاذ الدكتور عبد الحميد أحمد أبو سليمان ، من أبناء مكة المكرمة ، ولد بها عام (١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م) . وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها ، حصل على البكالوريوس عام (١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م) ، ثم على الماجستير في العلوم السياسية من كلية التجارة بجامعة القاهرة عام (١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م) ، وحصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة بنسلفانيا بفلادلفيا في الولايات المتحدة عام (١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م) ، وعمل أمينًا لاجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط بالمملكة العربية السعودية ، كما عمل في جامعة الملك سعود (الرياض سابقًا) عضوًا في هيئة التدريس ، ورئيسًا لقسم العلوم السياسية بكلية العلوم الإدارية ، وكان من أهم إسهاماته اقتراح عدد من المقررات الدراسية في العلوم السياسية من المنظور الإسلامي وإدخالها في مقررات الجامعة بعد كفاح طويل .

والدكتور عبد الحميد من رجال القيادة الطلابية الشبابية التي أسست اتحاد الطلبة المسلمين بالولايات المتحدة وكندا

والمؤسسات الرائدة التابعة لها ، وكانت جمعية علماء الاجتماعيات المسلمين بالولايات المتحدة وكندا فكرته التي أخرجتها القيادة الشابة لاتحاد الطلبة المسلمين عام (١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م) . وهو الأمين العام المؤسس للأمانة العامة للندوة العالمية للشباب الإسلامي الأسبق ، الذي أرسى سياساتها الفكرية والثقافية .

تمثلت رؤيته الفكرية في دعوته إلى إصلاح مناهج الفكر الإسلامي ، واعتبار إصلاحها أساس إصلاح هذا الفكر ، ومعالجة ما أصاب الثقافة الإسلامية من تلوث ، وبناء (علوم اجتماعية إسلامية) واستكمال شروط النهضة الإسلامية بمعالجة ما أصاب الوجدان المسلم من أمراض أهمها مرض نفسية العبد . وقد برزت تلك الرؤية في كتاباته ومحاضراته العديدة ، وفي أبحاثه العلمية ، وكانت باعثًا على إنشاء المعهد العالمي للفكر الإسلامي للعمل على إصلاح الفكر الإسلامي ومناهجه في « إسلامية المعرفة » فتأسس المعهد عام (١٤٠١هـ / ١٩٨١م) وكان أول رئيس له ، ثم مديراً عامًا له . وأسندت إليه الحكومة الماليزية إدارة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا وبناء نظامها ومناهجها في طورها الجديد وبناء حرمها الرئيسي وفروعها الأخرى وذلك من عام (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م) حتى عام (١٤١٩هـ /

١٩٩٩م) . عاد بعد ذلك إلى رئاسة المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن إلى جانب مكتبه للاستشارات التربوية والتعليمية بالرياض في المملكة العربية السعودية .

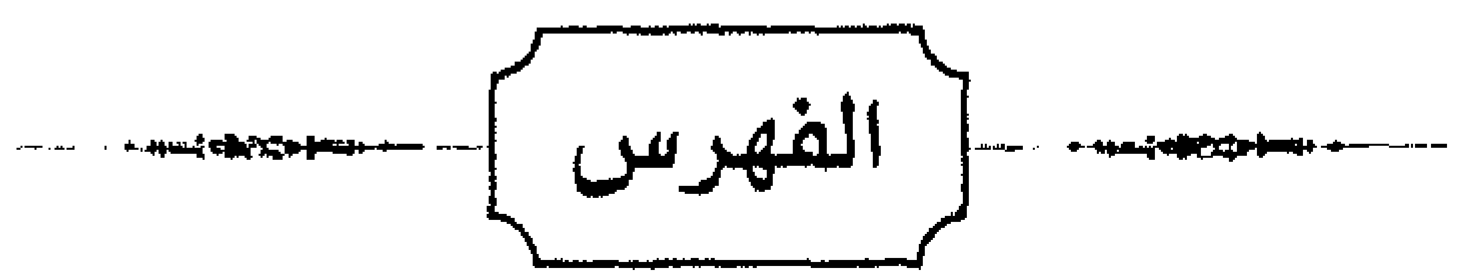
وله إسهامات هامة في إقامة عدد كبير من المؤتمرات والندوات العلمية ، إلى جانب عدد من الكتب والأبحاث العلمية التي تهتم بالجوانب الإصلاحية الإسلامية للأمة ، ومن أهمها كتاب « نظرية الإسلام الاقتصادية : الفلسفة ومسائل المعاصرة » ، وكتاب « النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية : اتجاهات جديدة للفكر والمنهجية الإسلامية » ، وكتاب « أزمة العقل المسلم » ، وكتاب « العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي » ، وكتاب « الإنسان بين شريعتين » وكتاب « ضرب المرأة : وسيلة لحل الخلافات الزوجية ! » وأحدث أعماله هو كتاب « أزمة الإرادة والوجدان المسلم : البعد الغائب في مشروع إصلاح الأمة » وهو الكتاب الذي يستكمل رؤيته الإصلاحية في كتاب « أزمة العقل المسلم » الذي يتناول البعد المنهجي والثقافي في تكوين الشخصية الإسلامية .

وله العديد من المؤلفات ، منها :

- جزيرة البنائين .
- كنوز جزيرة البنائين .

- الإنسان بين شريعتين (رؤية قرآنية في معرفة الذات ومعرفة الآخر) .
- ضرب المرأة وسيلة لحل الخلافات الزوجية .
- العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي .
- خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات .

* * *



* * *

رقم الإيداع

٢٠٠٦/١٣٤١١

الترقيم الدولي I.S.B.N

977-342-388-3

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « الإصلاح الإسلامي المعاصر قضية تجديد الخطاب : الثابت والمتغير ، قضية إعداد الكوادر : التعليم العالي » ورغبة منا في تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌّ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سويًا إلى الأمام .

* فهيًا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :

الاسم كاملًا : .... الوظيفة : ....

المؤهل الدراسي : .... السن : .... الدولة : ....

المدينة : .... حي : .... شارع : .... ص.ب :..........

هاتف : |_|_|_|_|_|_|_| / |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| : e-mail

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

....

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : .... المدينة .... العنوان ....

....

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ ممتاز (لطفًا وضح لِمَ) ....

....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِمَ) ....

....

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

(من أجل تواصل بناء بين الناشر والقارئ)

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) .... العملة ....

- هل صادفت خطأ طبعيًا أثناء قراءتك للكتاب ؟

☐ لا يوجد ☐ نادرًا ☐ يوجد أخطاء طبعية

لطفًا حدد موضع الخطأ ....

....

....

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك :

....

....

....

....

....

....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على

e-mail:info@dar-alsalam.com

أو ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

الكتاب في سطور

رغم المحاولات الكثيرة للإصلاح الإسلامي المعاصر فإننا بحاجة إلى فهم أعمق لحال الأمة وطول سباتها ؛ بما يكفل نجاح هذا المشروع ، واستنهاضها ، لتستعيد دورها الرائد والبناء ، وفي قدرة الأداء والإعمار الخيِّر . ويأتي هذا الكتاب محاولة جادة ؛ ليسهم بشكل عملي في تحقيق هذه الغايات النبيلة ، التي تستهدف التغيير الفعلي في بناء عقلية الإنسان المسلم ونفسيته . ويتناول أحد أهم ثوابت الإسلام والشريعة الإسلامية المثيرة للجدل ، وهو قانون (نظام) العقوبات ، بالدراسة والتحليل ؛ لكي يكشف وجوه قصور الخطاب الإسلامي المعاصر في إدراك حقيقة هذا القانون ودلالات نصوصه ، التي ما تزال تقدم نظامًا يتجاوب مع طبائع الإنسان وحاجته إلى الأمن الاجتماعي ، بكل الرأفة والرحمة والرعاية لضعفه الإنساني . ويركز الكتاب على رسم الخطوات الأساسية التي تُعِدُّ الكوادر اللازمة لإعادة البناء واستنهاض المسيرة وتوفرها ؛ والتي لا بد أن تنطلق خطواتها العملية الأولى من دور التعليم عامة ، والعالي منه على وجه الخصوص ، مدعمًا ذلك بتجربة رائدة ملموسة ، إنها تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، وما أنجزته من إصلاحات منهجية غير مسبوقة في الفكر والتربية ؛ لإعداد كوادر الأمة في مجال إعادة الإعمار والبناء .



الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ الغورية
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢
فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢+)
الإسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣+)
www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

ISBN : 977-342-388-3

